



UAHR
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
Union Association for Human Rights
جميع الحقوق محفوظة
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
© 2025

العدد (2) - مارس 2025 مجلة فصلية تصدر عن جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان



مجلة
الإمارات
لحقوق الإنسان
Emirates magazine for Human Rights



صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

ثقتنا بأصحاب الهمم عالية بعلو همتهم.. فمنهم نستلهم قوة الإرادة والمثابرة وصولاً إلى تحقيق مزيد من الإنجازات الوطنية

العمالة الوافدة: «لا نشعر بالغربة، وكل الامتنان لهذه الأرض الطيبة... شكراً لدولة الإمارات»



كارلا خيجويان
مجلس الكنائس العالمي
الإمارات.. ثقافة الحوار وصولاً للإخوة الإنسانية

منظومة تشريعية اماراتية لحماية الحق في الخصوصية



المستشار جابر المري:
التشريعات العربية الحقوقية «قديمة» وتحتاج إلى تطوير وتحديث مستمر



المقررة الأممية ريم السالم:
حان وقت المحاسبة الدولية للحد من العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة



د. فاطمة خليفة الكعبي
رئيس جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
رئيس التحرير

«حقوق الإنسان في العصر الرقمي»

الإفتتاحية

العديد من المجتمعات، والتي بعضها يمثل انتهاكاً للقوانين وخرقاً للأمن العام، أو تهديداً لبنية المجتمع ذاته، أو النيل من فطرة الإنسانية التي خلق الله عليها البشر.

الجهود الإماراتية في حماية حقوق الإنسان الرقمية:

في ظل هذه التحديات، تتبوأ دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة ريادية في مواجهة هذه القضايا، حيث قامت بإطلاق مبادرات نوعية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان الرقمية، ومن أبرز هذه الجهود:

• **تعزيز التشريعات الرقمية:** أصدرت الدولة قوانين تحمي البيانات الشخصية وتتصدى للجرائم الإلكترونية، بما يضمن أمان الأفراد في العالم الرقمي.

• **مبادرات التوعية المجتمعية:** أطلقت الدولة حملات تهدف إلى رفع الوعي بأهمية الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وتعزيز ثقافة المسؤولية الرقمية بين جميع فئات المجتمع.

• **الابتكار الرقمي:** تبنت الإمارات تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لضمان الشفافية وحماية حقوق الأفراد في القطاعات المختلفة.

نحو مستقبل رقمي مستدام:

إن بناء بيئة رقمية تحترم حقوق الإنسان يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، بحيث يتضمن هذا التعاون ما يلي:

• **وضع سياسات شاملة:** تهدف إلى حماية حقوق الإنسان في العالم الرقمي وضمان الاستخدام الآمن للتكنولوجيا.

• **التعليم والتوعية:** تعزيز مهارات الأفراد الرقمية وتمكينهم من التفاعل الآمن مع التكنولوجيا.

• **تشجيع الابتكار المسؤول:** الذي يُراعي القيم الإنسانية في تصميم التقنيات وتطبيقها.

• **عدالة الوصول إلى المعلومات:** التي تُراعي الحق في الوصول إلى المعلومات التي تضمن أن يكون للإنسان مساهمة في مسيرة التنمية للمجتمعات.

دعوة للتفاعل

نحن في «مجلة الإمارات لحقوق الإنسان» ندرك أهمية مناقشة هذه القضايا وغيرها من القضايا الحقوقية، في إطار شامل يوازن بين الفرص والتحديات، ومن هنا، ندعو جميع المهتمين والخبراء للمساهمة بأرائهم وتجاربهم لتوسيع دائرة الحوار حول حقوق الإنسان في العصر الرقمي.

معاً، نستطيع بناء مستقبل رقمي مستدام يحترم حقوق الإنسان ويعزز قيم العدالة والمساواة.

في سبتمبر من العام الماضي، اعتمد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في نيويورك «الميثاق الرقمي العالمي»، الذي شكل إطاراً دولياً شاملاً لملاحق عصر الرقمنة في المستقبل. وقد هدف هذا الميثاق إلى تعزيز التعاون الدولي للتغلب على الفجوات الرقمية في مجالات البيانات والابتكار في بعض المجتمعات. وكان من الضروري بلورة رؤية مشتركة للتعاون الرقمي على المدى الطويل، تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد جاء اهتمام منظمة الأمم المتحدة باعتماد ميثاق يُحدد مسيرة وملاحق العصر الرقمي، بعدما أصبحت التكنولوجيا الحديثة جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان اليومية، حيث ساهمت في تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز التواصل، وتمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم بحرية غير مسبوق، ومع ذلك، فإن هذا العصر الرقمي يحمل في طياته تحديات كبيرة تتعلق برعاية وحماية حقوق الإنسان، ما يستدعي استجابة واعية ومتوازنة من مختلف الجهات المعنية.

الفرص والتحديات

أتاحت التكنولوجيا الرقمية فرصة فريدة لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، حيث تُعد المنصات الرقمية أدوات فعالة لنشر المعلومات الحقوقية، وكشف الانتهاكات في أي مكان حول العالم، ومُناصرة القضايا الإنسانية، بالإضافة إلى تمكين الإنسان في أي مكان في العالم من التعبير عن آرائه والمطالبة بحقوقه بحرية وشفافية.

ومع ذلك، فإن هذا التطور الرقمي لم يخل من التحديات، فمن أبرزها:

• **انتهاك الخصوصية:** رغم أن البيانات الشخصية للأفراد تُعد ثروة في العصر الرقمي، فإن إساءة استخدامها من قبل بعض الجهات تُشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، كما تزايدت مخاطر انتهاك الخصوصية بسبب تطورات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي تُحلل البيانات الشخصية بطرق قد تُستغل بشكل غير أخلاقي.

• **المعلومات الفضلة:** ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي - بفضل سرعتها الهائلة - في نشر المعلومات، وفي تعزيز ظاهرة الأخبار الزائفة، مما أدى إلى تضليل الرأي العام وتهديد استقرار المجتمعات، حيث أصبحت هذه المنصات أداة سهلة لنشر المعلومات غير الدقيقة دون التحقق من صحتها.

• **التنمر الإلكتروني:** أصبح الإنترنت بيئة خصبة للتنمر والهجمات الشخصية، مما أثر سلباً في الصحة النفسية للأفراد، خصوصاً الشباب والمراهقين.

نشر الأنماط السلوكية والثقافات غير السوية: والتي لا تتوافق مع تقاليد وأعراف



المحتوى



19



15

06 أقوال ماثورة في حقوق الإنسان

12 «النخوة الإماراتية» ثقافة وهوية وطنية عابرة للحدود

16 الإمارات.. ثقافة الحوار وصولاً للإخوة الإنسانية

18 العالم مازال بعيداً عن تحقيق «الاستدامة»

28 مؤتمر أممي يبحث عن «ذكاء اصطناعي» مسؤول يراعي حقوق ذوي الإعاقة

34 حان وقت المحاسبة الدولية للحد من العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة



محمد بن زايد: «ثقتنا بأصحاب الهمم عالية بعلو همتهم.. فمنهم نستلهم قوة الإرادة والمثابرة وصولاً إلى تحقيق مزيد من الإنجازات الوطنية».



83



65



48

46 ملامح تعليم المستقبل
«بدأت» في الإمارات منذ أعوام

50 منظومة تشريعية إماراتية
لحماية الحق في الخصوصية

56 استخدام «الذكاء الاصطناعي»
في المؤسسات العقابية والإصلاحية

74 لجنة الميثاق العربي..
آلية عربية لضمان تعزيز حقوق الإنسان

78 «الاستعراض الدوري الشامل».. آلية أممية
لمراجعة التزامات الدول بتعهداتها الحقوقية

84 الذكاء الاصطناعي.. حلم أم كابوس



ملحق بهذا العدد كتيب مسابقة كاريكاتير

أقوال مأثورة في حقوق الإنسان



إليانور روزفلت

مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة ورئيسة لجنة حقوق الإنسان الأسبق (مجلس حقوق الإنسان حالياً):

إننا نقف اليوم على أعتاب حدث عظيم في حياة الأمم المتحدة وفي حياة البشرية، ولعل هذا الإعلان يصبح بمثابة الميثاق الأعظم الدولي لجميع البشر في كل مكان.



نيلسون مانديلا:

(رئيس جنوب أفريقيا 1994 - 1999)

لا يمكننا أن نكون أحراراً إلا عندما نحرر الآخرين، وحقوق الإنسان هي ما يضمن لنا هذه الحرية.



كوفي عنان:

(الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، حائز على جائزة نوبل للسلام):

حقوق الإنسان هي أساس السلام والتنمية.. إنها قيم تؤكد الكرامة وتحد من الفقر والصراع.



الأم تيريزا

(راهبة كاثوليكية، حائزة على جائزة نوبل للسلام):

إذا أردت أن تُغير العالم، ابدأ بحب الناس.. أعطهم من حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.



بان كي مون

(الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة):

حقوق الإنسان لا تقتصر على ضمان كرامة الأفراد، بل هي الأساس لبناء مجتمع متسامح وعادل.



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

(مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة):

الإنسان هو أعلى ما نملك، ويجب أن نوفر له كل ما يضمن له حياة كريمة.



صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة «حفظه الله»

ثقتنا بأصحاب الهمم عالية يعلو همتهم.. فمنهم نستلهم قوة الإرادة والمثابرة وصولاً إلى تحقيق مزيد من الإنجازات الوطنية.



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»

نحن نؤمن أن حقوق الإنسان هي جزء أساسي من بناء الأمم والمجتمعات المتقدمة، ويجب أن تكون محور العمل التنموي.



فضيلة الشيخ أحمد الطيب

(شيخ الأزهر الشريف رئيس مجلس حكماء المسلمين)

الإسلام رسم حدود العلاقة بين البشر بما يضمن الاحترام المتبادل وحرمة التّعدي على حقوق الآخرين، وهو ما يؤكد البعد الإنساني لهذا الدين الحنيف.



مهاتما غاندي

(الزعيم الروحي للهند):

يميل الناس إلى نسيان واجباتهم وتذكر حقوقهم.



مؤشر سيادة القانون لعام 2024: الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً والمرتبة 39 عالمياً

خلال العام 2024.. إصدار وتحديث أكثر من 47 قانوناً اتحادياً وما يزيد عن 130 قراراً تنظيمياً

مناخ العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، حيث جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً، والمرتبة 39 عالمياً، ما يعكس تقدمها الكبير في مجال سيادة القانون.

كما حققت الدولة المرتبة الأولى إقليمياً في عدة محاور رئيسية ضمن المؤشر، منها: (غياب الفساد، شيوع النظام والأمان، تطبيق اللوائح التنظيمية بفعالية، توافر العدالة المدنية، كفاءة منظومة العدالة الجنائية).

وزارتنا الأسرة وتمكين المجتمع

استحدثت دولة الإمارات خلال شهر ديسمبر 2024، وزارة الأسرة التي تتولى عددًا من الاختصاصات والمهام، أبرزها اقتراح وإعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة ببناء أسر مستقرة ومتماسكة، وتعزيز دور الأسرة في التنشئة السليمة، والحد من مخاطر التفكك الأسري وآثاره السلبية في الأفراد والأسر والمجتمع، وتنفيذ المبادرات والبرامج اللازمة لحماية الأسرة وأفرادها من العنف.

وتتضمن اختصاصات وزارة الأسرة اقتراح وإعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة برعاية وحماية ورفاه الطفل، وتأمين حقوقه الاجتماعية والنفسية والتعليمية والصحية والتربوية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتطوير وتنفيذ البرامج والمبادرات والخدمات المتعلقة برعاية وحماية ورفاه الطفل، بما يضمن نموه الطبيعي وتنشئته السليمة، وبشكل خاص ضمن مرحلة الطفولة المبكرة.

كما قامت الدولة بتحديث اسم وزارة تنمية المجتمع لتصبح وزارة «تمكين المجتمع»، حيث تتمحور مهامها الجديدة حول تطوير منظومة متكاملة للتمكين الاجتماعي، تُعزز المشاركة المجتمعية وتوفر حلولاً مستدامة لدعم الأفراد والأسر.

وتضطلع الوزارة بإدارة برامج التمكين والدعم الاجتماعي، بما يضمن حماية الأسر محدودة الدخل، وتعزيز استقرارها واستقلالها المالي.

كما تعمل على تمكين وتنظيم القطاع الثالث، عبر دعم مؤسسات النفع العام والجمعيات الأهلية وتفعيل دورها في تعزيز التنمية، ويهدف هذا التحديث إلى بناء مجتمع أكثر تكافلاً واستدامة، يُمكن الأفراد من المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية، ويُسهّم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة.

تمثلت في تشريعات وقرارات وإجراءات حكومية خلال العام 2024 الإمارات وحقوق الإنسان.. مسيرة متواصلة من الريادة والإنجازات

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في العام 1971 في ترسيخ ريادتها في مجال حقوق الإنسان من خلال منظومة متكاملة تضع الإنسان في صميم سياساتها، ملتزمة بتوفير بيئة تكفل لكل فرد حقوقه الأساسية، بغض النظر عن دينه أو عقيدته أو مذهبه أو طائفته أو عرقه أو لونه أو أصله الإثني أو نوعه أو جنسه، وبفضل القوانين والتشريعات المتقدمة والمبادرات الإنسانية الرائدة، أصبحت الإمارات نموذجاً يُحتذى به في تحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي واحترام حقوق الإنسان في مختلف المجالات.

تشمل جهود دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق التضامنية والرقمية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات ذات الأولوية مثل المرأة، الطفل، العمال، أصحاب الهمم (ذوي الإعاقة) وكبار السن.

كما تلتزم الدولة بتطبيق أعلى معايير حقوق الإنسان وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مع الاستمرار في تطوير سياساتها لتعزيز بيئة أكثر شمولية وعدالة.

تشريعات الإمارات

شهد العام 2024 جهوداً مكثفة شارك فيها أكثر من 2500 مسؤول حكومي من الجهات الاتحادية والمحلية، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص، ضمن 215 فريقاً وطنياً متخصصاً، ما أسفر عن إصدار وتحديث أكثر من 47 قانوناً اتحادياً، إلى جانب أكثر من 130 قراراً تنظيمياً.

وقد دعمت هذه المنظومة التشريعية بمنصة رقمية موحدة للتشريعات الاتحادية كافة، باسم «تشريعات الإمارات»، والتي تضم أكثر من 1000 قانون اتحادي وقرار تنظيمي باللغة العربية والإنجليزية وتستقطب أكثر من 500 ألف زيارة شهرياً، حيث يأتي أكثر من 40% منها من خارج الدولة.

كما تم ربط المنصة بمنصات التشريعات في الحكومات المحلية، ما يوفر تجربة متكاملة وسلسة للمعنيين داخل الدولة وخارجها كافة، مما يسعون إلى الاطلاع على المنظومة التشريعية للدولة.

وعكس مؤشر سيادة القانون لعام 2024 الصادر عن مؤسسة «ذي وورلد جاستس بروجيكت» الأمريكية للأبحاث، ريادة دولة الإمارات في حماية العدالة من خلال منظومة تشريعية متكاملة ودائمة التحديث تهدف إلى ترسيخ





ختاماً..

تؤكد دولة الإمارات من خلال تشريعاتها الحديثة وسياساتها الاجتماعية المتكاملة التزامها الراسخ بتمكين المجتمع وتعزيز الاستقرار الأسري، باعتبارهما حجر الأساس في بناء مجتمع متماسك ومستدام، ويعكس إطلاق وزارة الأسرة وتحديث وزارة تمكين المجتمع رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز التماسك الأسري، وضمان حياة كريمة لجميع الفئات، ودعم الأسر ذات الدخل المحدود، وتمكين الأفراد اقتصادياً واجتماعياً.

كما تُجسد منظومة الدعم الاجتماعي وبرامج التمكين نهجاً متكاملاً لا يقتصر على تقديم المساعدة، بل يسعى إلى تحقيق الاستقلال المالي وتعزيز المشاركة الفاعلة في سوق العمل، وبفضل هذه الجهود، تواصل الإمارات ترسيخ بيئة داعمة لكل فرد في المجتمع، تضمن له الفرص العادلة والحماية الاجتماعية، مما يُعزز التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي للأجيال الحالية والمستقبلية.

يساهم هذا النهج في تقليل الاعتماد على المساعدات الحكومية وتحفيز المستفيدين على تطوير مهاراتهم والانخراط في سوق العمل بفعالية، كما يُعزز مبدأ العدالة الاجتماعية عبر تخصيص الدعم للفئات الأكثر احتياجاً، مع ضمان متابعة دورية لمدى التزام المستفيدين ببرامج التمكين، ما يحد من إساءة استخدام الموارد العامة، إضافة إلى ذلك، فإن التنسيق بين الوزارة والجهات الحكومية والمحلية يُسهم في خلق فرص عمل مستدامة، ويوفر بيئة داعمة تُساعد المستفيدين على تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. ورغبة في ضمان استمرارية الدعم للفئات التي يتضمنها القانون تم النص في المادة (25): «لمجلس الوزراء - بناءً على اقتراح الوزير - أن يُقرر منح علاوة مؤقتة تُسمى علاوة «التضخم للأسر المواطنة» بهدف تخفيف الأعباء المالية الناتجة عن الارتفاع في الأسعار وتمكينهم من تلبية متطلباتهم المعيشية، على أن يُحدد القرار قيمة العلاوة وضوابط وشروط استحقاقها». يُعد النص القانوني خطوة مهمة في حماية الأسر المواطنة من التقلبات الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة، حيث يمنح مجلس الوزراء صلاحية إصدار قرارات مرنة تتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، يعكس هذا النهج استجابة حكومية فعّالة لدعم الفئات المستحقة وتقليل الأعباء المالية المفاجئة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين. كما أن تحديد ضوابط وشروط استحقاق العلاوة يضمن توزيع الدعم بشكلٍ عادلٍ وفعالٍ، بحيث يصل إلى الأسر الأكثر احتياجاً، دون الإضرار بالميزانية العامة أو استدامة الموارد المالية للدولة.

وفي المادة (26) تم النص على دعم المتعطل عن العمل، بناءً على اقتراح من الوزير المختص يتم وضع ضوابط قرار صرف الدعم الاجتماعي للمتعطل عن العمل من غير القطاع الخاص بسبب خارج عن إرادته والحالات الأخرى المُستحقة لهذا الدعم، على أن يتضمن القرار تحديداً لقيمة الدعم وشروط استحقاقه، يُعد هذا النص القانوني آلية حماية اجتماعية مهمة تضمن توفير الدعم المالي للأفراد الذين فقدوا وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم، مما يساعدهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية خلال فترة التعطل ويخفف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فقدان الدخل. ونصت المادة (27) بأنه يحدد بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير، ضوابط صرف الدعم الاجتماعي لمواجهة الأزمات والكوارث، على أن يتضمن القرار تحديداً لقيمة الدعم وضوابط وشروط استحقاقه، حيث يعكس هذا النص القانوني التزام الدولة بالاستجابة الفعالة للأزمات والكوارث من خلال توفير دعم اجتماعي سريع ومرن للفئات المتضررة، مما يساهم في حماية الاستقرار المعيشي وتقليل الأعباء المالية على المتأثرين.



الدعم والتمكين الاجتماعي

شهدت دولة الإمارات تطورات مستمرة في تعزيز حقوق الإنسان، حيث حرصت على توفير رعاية متكاملة لأصحاب الهمم والأسر ذات الدخل المحدود، لضمان حياة كريمة لهم، إضافة إلى توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز ثقافة المسؤولية المشتركة عبر تمكين المستفيدين من الاندماج في سوق العمل والمساهمة بفعالية في المجتمع، فضلاً عن تقديم الدعم والإغاثة في حالات الأزمات والكوارث.

وفي هذا السياق، أصدرت دولة الإمارات في 30 ديسمبر 2024 مرسوماً بقانون اتحادي رقم (23) لسنة 2024 بشأن الدعم والتمكين الاجتماعي، والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمواطني الدولة من خلال برنامج متكامل للدعم الاجتماعي يشمل:

- تقديم الدعم للأسر الإماراتية من ذوي الدخل المحدود لتلبية احتياجاتها المعيشية، وتمكينها من تأمين حياة كريمة لأفرادها.
- توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.
- العمل على تمكين المستفيدين اقتصادياً بما يضمن لهم تحقيق الاستقلال المالي.
- تعزيز ثقافة المسؤولية المشتركة من خلال مساعدة المستفيدين للانخراط في سوق العمل والمساهمة بدور فاعل ومُنتج في المجتمع.
- تقديم الدعم والإغاثة في حال وقوع الأزمات والكوارث.

ونصت المادة 13 من القانون على قيام وزارة تمكين المجتمع بفتح حساب مصرفي داخل الدولة باسم المستفيد من الدعم الاجتماعي، بحيث يتم ايداعه شهرياً في هذا الحساب، وهو ما يُسهم في تحقيق الاستقرار المعيشي للأسر المستفيدة، كما نصت المادة (22) تولى الوزارة التنسيق مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية لإعداد برنامج متكامل لتمكين كل مستفيد يملك القدرة الصحية والمؤهلات التعليمية أو المهارات التي تُمكنه من العمل، يعكس النص القانوني رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقلال المالي للمستفيدين وتعزيز دورهم في المجتمع، من خلال ربط الدعم الاجتماعي ببرامج التأهيل والتوظيف.

تحديث المنظومة التشريعية بالدولة في مجالات متعددة منها حماية الأسرة والدعم الاجتماعي

تعزيز حقوق أصحاب الهمم والأسر محدودة الدخل والمتعطلين عن العمل لضمان الحياة الكريمة والرفاه للجميع



لخدمة المرضى والمحتاجين للخدمات الطبية والصحية والإغاثة، قبل أن تتطور الأمور بشراكة أفراد عائلتي وعملهم معي، لتصبح المؤسسة رائدة على المستوى العربي من حيث كونها إحدى أكبر المؤسسات التطوعية الأسرية المتخصصة في الإغاثة والأعمال الإنسانية والطبية والمعيشية.

محطة فارقة.. الفوز بلقب «صانع الأمل العربي»

في العام 2020.. فزت بلقب «صانع الأمل العربي» في الموسم الثالث.. ماذا تعني لك لحظة الفوز بهذه الجائزة؟

لا شك أن تكريم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله - هو مدعاة للفخر والشرف الكبير لي ولعائلتي، حيث تعد مبادرة «صانع الأمل» إحدى أكبر وأهم المبادرات العربية التي أطلقتها مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، والتي تهدف إلى تكريم رواد العطاء الذين قاموا بمبادراتهم ومشاريعهم ومؤسساتهم الإنسانية والتطوعية، لمساعدة الآخرين وتقديم الدعم الإنساني والإغاثة إلى المحتاجين، وتخفيف العبء على المحرومين والعمل على تحسين ظروف حياتهم ومعيشتهم، إضافة إلى ترسيخ ثقافة الأمل وتكريس قيم البذل والعطاء..

ولقد كنت أول إماراتي يفوز بلقب «صانع الأمل العربي» في الموسم الثالث، من بين 92 ألف صانع أمل تم ترشحهم لنيل هذا اللقب، وتلت خلال المرحلة النهائية من التأهل أعلى نسبة تصويت خلال الحفل الختامي الذي حضره أكثر من 12 ألف مشارك، وتابعه على الهواء مباشرة ملايين المتابعين بمختلف الدول العربية.

وفي الحقيقة فإنه وبعيداً عن مشاعر الفرحة بالفوز، فإن للمشهد زاوية أخرى هي أكثر أهمية، فقد حملني الفوز بلقب صانع الأمل العربي مسؤولية كبيرة تجاه وطني الإمارات وقيادتي الرشيدة، وتجاه أبناء الإمارات كذلك، وحرصاً على أن أستمّر في العمل وبمبادرات أكثر نضوجاً وتقدماً على المستوى الدولي، وأن ينطلق عملنا من ذلك الشعار الذي اختاره الناس عنواناً لتجربتي الإنسانية، فصانع الأمل العربي ينبغي أن يكون دائماً منبعاً للأمل بتغيير الحاضر، وتحسين المستقبل لملايين الناس من المحتاجين إلى الدعم والمساعدة.

أحمد الفلاسي «صانع الأمل»: «النخوة الإماراتية» ثقافة وهوية وطنية عابرة للحدود

«إن قيم العطاء والتآخي الإنساني راسخة في مجتمع الإمارات إيماناً من أفرادها بأهميتها في تعزيز تماسك المجتمع وترابطه وغرسها نهجاً وثقافة متأصلة في نفوس أجيال الحاضر والمستقبل».. هكذا وصف صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة - حفظه الله، مسيرة دولة الإمارات العربية المتحدة في العطاء والإغاثة الإنسانية. تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً ريادياً في مسيرة العمل الإنساني ودعم التنمية العالمية منذ تأسيسها، حيث واصلت جهودها في النهضة الشاملة متجاوزة كل الحدود والاختلافات، واضعة خدمة الإنسان كهدف رئيسي تجسيداً لرؤية صاحب السمو رئيس الدولة - حفظه الله - لما أسماه «التآخي الإنساني».

كما أن دولة الإمارات كانت سباقة في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل أن تصبح محور اهتمام عالمي بسنوات عديدة.

ويبرز هذا النهج جلياً مع تأسيس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - صندوق أبو ظبي للتنمية كأول جهة مانحة للمساعدات الإماراتية في العام 1971، ليكون بمثابة البداية لعددٍ من المبادرات الإنسانية التي هدفت إلى دعم أهداف التنمية المستدامة. أحد رواد هذا النهج هو أحمد الفلاسي، الحائز على لقب «صانع الأمل العربي»، والذي أمضى أكثر من 18 عامًا في العمل الإنساني والتطوعي، ولقد كان لمجلة «الإمارات لحقوق الإنسان» معه هذا الحوار.. يشاركنا رحلته الملهمة مع العطاء.

البدايات والتأثير بالقيم المجتمعية

هل لك أن تحدثنا عن البدايات.. كيف كانت الانطلاقة نحو مسيرتك التطوعية؟

عند الحديث عن البدايات لا بد أن نشير إلى مرحلة ما قبل بلورة فكرة المضي في مسيرة العمل التطوعي بشكل مؤسسي، حيث كانت البداية منذ الشباب، فقد نشأت مثل الكثيرين في مجتمع الإمارات على حب التطوع ومساعدة الآخرين، وهو من الأمور التي تعلمتها من والدي - رحمه الله - الذي علمني وأنشأني على حب الخير ومساعدة المحتاجين، وحرصت على أن أكتسب تلك القيم التي هي قيم مجتمعية سائدة في دولة الإمارات، بالمشاركة في العديد من المبادرات والأعمال التطوعية الخيرية والإنسانية، كما حرصت على أن أنقل ثقافة العطاء والتطوع إلى عائلتي، التي أحببت هذا العمل وشاركتني فيه.

أما مرحلة العمل المؤسسي فكانت منذ ما يقارب العشرين عامًا عبر مؤسسة «أحمد الفلاسي للمبادرات الإنسانية»، وقد تأثرت كثيرًا بتجربة شخصية عشتها مع أمي التي عانت كثيرًا من الفشل الكلوي، وخلال رحلتها الطويلة مع المرض كنت معها أعيش آلامها، وأبحث عن علاج يمكن أن يساهم في التغلب على هذا المرض ويحقق لها ولغيرها الراحة، وخلال رحلة البحث صدمت من الواقع الذي يعيشه ملايين البشر حول العالم، والذين يضطرون للانتظار لفترات طويلة لحين حصولهم على فرصة لإجراء غسيل الكلى، لاسيما في الدول الأفريقية التي يعاني فيها مرضى الفشل الكلوي من أوضاع بالغة السوء والمعاناة، ومنها كانت الانطلاقة في العمل التطوعي والخيري

زايد بن سلطان أول من
دعم أهداف التنمية
المستدامة قبل تدشينها
دولياً بأعوام طويلة

«الإمارات» مجتمع ودولة
تستهدف الخير وإغاثة
الإنسان في كل مكان
بغض النظر عن العرق
والدين والجنس واللون



أحمد النزر الفلاسي

رئيس مؤسسة «أحمد الفلاسي للمبادرات الإنسانية»، المشهرة بموجب القرار الوزاري رقم 113 لسنة 2020 ومقرها إمارة دبي.

فاز بلقب «صانع الأمل العربي» في الدورة الثالثة في العام 2020، وتم تكريمه من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»



«الفضل الكلوي».. السر وراء انطلاق مسيرتي في العمل الإنساني

نخطط لمشروعات حفر الآبار في أفريقيا وإنشاء ملاجئ للأيتام ودعم المستشفيات الصغيرة بالأجهزة الطبية المتطورة.

مشاريع إنسانية عالمية.. من الإمارات إلى العالم ندرك حجم المسؤولية التي تترتب على فوزك بلقب «صانع الأمل العربي».. حدثنا عن تجربتك ومشاريعك ومبادراتك التي تقوم بها مؤسسة «أحمد الفلاسي صانع الأمل»؟

في البداية كانت مبادرات فردية قمت بها من أجل المساهمة في العمل الإنساني والخيري والإغاثي، كجزء من الثقافة المجتمعية للمجتمع الإماراتي، وتزامنت مع حدوث زلزال في إحدى المناطق بالصين، وتمثلت في فتح ملجأ للأطفال، وكان عدد الدفعة الأولى للأطفال المنضمين للملجأ ما يقارب الأربعين طفلاً، تلا ذلك فتح مدرسة لتعليم الأطفال الذين تم احتضانهم، وإنشاء صندوق لدعم الأسر الفقيرة، حيث شملت تلك المبادرة توفير خدمات الرعاية والتعليم كافة، إضافة إلى تقديم الخدمات الصحية والوقائية لهم. ثم انتقلت للعمل في مناطق عديدة وبأنشطة ومبادرات متنوعة ومتعددة، شملت فلسطين والأردن وسوريا والعراق والجزائر ولبنان، إضافة إلى كينيا وأوغندا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، حيث كثفت مؤسسة «أحمد الفلاسي» أنشطتها ومبادراتها الإنسانية والإغاثية.

وقد انطلقنا في مبادراتنا الإنسانية في القارة الأفريقية من كينيا، بإنشاء مركز لغسيل الكلى في مستشفى مدينة مومباسا في كينيا، لتعويض المركز الوحيد المتهالك هناك، إضافة إلى تأمين الاحتياجات والتجهيزات الطبية اللازمة للمستشفى كافة، ليصبح اليوم أحد أفضل المراكز وأكثرها تقدماً على مستوى كينيا، وصار قسم غسيل الكلى الذي قمنا ببنائه وتجهيزه بالمعدات الطبية المتطورة يخدم 8000 مريض، كما تم الحرص على تعزيز مسيرة تطوير الخدمات الصحية والعلاجية للمرضى والمحتاجين، من خلال المساهمة في إنشاء وحدات للأطفال حديثي الولادة تضم 30 جهازاً متطوراً لرعاية الأطفال حديثي الولادة، والتي تشمل أجهزة قياس المؤشرات الحيوية وأجهزة التنفس والحقن الوريدية، واستمرت المبادرة في التطور بإدخال 570 سريرًا وحاضنة للرضع تقدم خدماتها إلى أكثر من 17 ألف طفل.

وخلال جائحة كورونا تم الحرص على تقديم خدمات متكاملة إلى المرضى والمصابين، بتوفير أجهزة التنفس الصناعي وتقديمها إلى المستشفيات والمراكز المتخصصة في لبنان وكينيا، إضافة إلى أجهزة التعقيم والفحص، والدعم المعيشي أثناء فترات العزل والحجر الصحي في العديد من الدول الأفريقية.

ولعل من أبرز المبادرات الصحية للمؤسسة تتمثل في افتتاح عيادة الشيخ زايد لغسيل الكلى في مناطق زنجبار في العام 2022، والتي تخصصت في تقديم الرعاية الصحية والطبية لمرضى الفشل الكلوي، بعد تجهيزها بأفضل الأجهزة الطبية، إضافة إلى توفير السيارات الصديقة للبيئة لنقل المرضى، كما تم تزويد العيادة بمحطة لتحلية وتنقية المياه.

كما تم المشاركة في عمليات الإنقاذ التي تلت الزلزال المدمر الذي

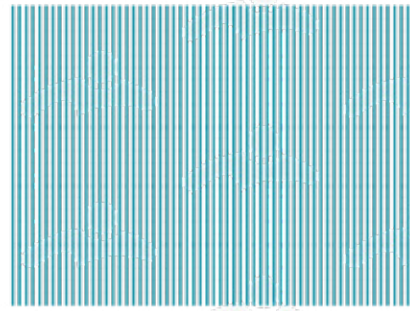


ضرب سوريا وتركيا في العام 2023، والحرص على المساهمة الإيجابية في تحسين حياة وظروف معيشة في تلك المجتمعات الإنسانية، من خلال مبادرة المؤسسة المعنية بحفر الآبار من أجل تسهيل حياة الناس وتخفيف معاناتهم وتعزيز سبل وقايتهم وصحتهم، وتقديم سلال الغذاء، وحقائب الطلبة.

الطموحات المستقبلية.. نحو عمل إنساني مستدام هل لنا أن نتعرف إلى ما تخطط له شخصيًا لتطوير عمل مؤسسة «أحمد الفلاسي» للأعمال الإنسانية والخيرية والمشاريع المستقبلية المزمع قيامكم بها؟

لا شك أن التحديات كبيرة أمام جميع مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الدولي، ولكننا كشعب إماراتي استلهمنا من قادتنا الرشيدة مواجهة التحديات، والإصرار على تحقيق المستحيل، وهو ما يدعوني للتوسع في مشاريع مؤسسة «أحمد الفلاسي» للأعمال الإنسانية والخيرية، واتطلع خلال المستقبل القريب الانتقال بالمؤسسة من العمل الوطني والإقليمي إلى العمل الدولي، والمساهمة في نقل النموذج الإنساني الإماراتي للعالم، وتكريس القيم والمبادئ التي مثلت هوية الشعب الإماراتي، وتعزيزت برؤية وتوجيهات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأبنائه الكرام.

على رأس أولويات المؤسسة في الفترة المقبلة، هو شراء شاحنة مجهزة بالكامل لحفر الآبار لاستخدامها في حفر الآبار بأفريقيا، إضافة إلى إعادة بناء وتأهيل 4 ملاجئ للأيتام، وصيانة وتجهيز العديد من المدارس بكينيا، وتجهيز المستشفيات الصغيرة لخدمة المناطق النائية، وحاليًا يتم العمل على وضع الخطط الخاصة بتجهيز مركزين طبيين في أوغندا مجهزين بكامل المستلزمات الطبية، وإنشاء 3 عيادات ولادة وقسم خاص بصحة وسلامة الأطفال.



رسالة للشباب.. كيف تكون صانعاً للأمل؟

ما رسالة أحمد الفلاسي التي يحب أن يقدمها لجيل الشباب والحالمين بأن يكونوا صناع للأمل؟

رسالتي الدائمة هي «أن أفضل عمل إنساني هو الذي يحدث أثراً مستداماً»، وليس أفضل من العمل من أجل تحسين جودة حياة الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان التي تعتمد منهج التنمية المستدامة من خلال خطة وأهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة.

رسالتي لأبنائي وبناي، لإخوتي وأخواتي من أبناء الإمارات: «كونوا كما أردنا وعلمنا جميعاً الأب الوالد والمؤسس، اصنعوا الخير وقدموه، وكونوا عوناً لكل محتاج، فقد كانت ولا تزال «النخوة الإماراتية» ثقافة وهوية إماراتية عابرة للحدود، فنحن جيل نشأ وترعرع على قيم الآباء المؤسسين، وعلى رأسهم المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - الذي رسخ فينا أعظم معاني العطاء وحب الخير والوقوف بجانب المحتاجين وتقديم الدعم لهم، ودشن المؤسسات المانحة لتحقيق التنمية المستدامة قبل أن تظهر للوجود في العالم».

الإمارات.. ثقافة الحوار وصولاً للإخوة الإنسانية

تعتبر ثقافة الحوار من أهم الأدوات التي تساهم في تعزيز التفاهم والتعايش السلمي بين مختلف الأديان والثقافات، تعتمد ثقافة الحوار على الاحترام المتبادل والتفهم العميق لآراء الآخرين، ما يساعد على بناء علاقات متوازنة قائمة على التسامح والتعايش، بعيداً عن الصراعات والمشاكل الناجمة عن الفهم الخاطئ والاختلافات الثقافية والدينية.

في هذا السياق، تأتي وثيقة «الأخوة الإنسانية» كمبادرة تاريخية تسعى لتطبيق هذه الثقافة وتوسيع نطاقها على مستوى عالمي، لترسيخ قيم السلام والعدالة بين البشر، وتؤسس لأجيال جديدة تدرك أهمية الحوار كسبيل للوصول إلى نبذ الخلافات وتحقيق التفاهم والسلام الذي يشمل الإنسان في كل مكان، أيًا كان العرق أو الدين أو الجنس. لقد كانت وما زالت ثقافة الحوار هي قيمة أساسية تهدف إلى تعزيز التفاهم بين الأفراد والجماعات، حيث تعني القدرة على التواصل بشكل إيجابي مع الآخرين، والاعتراف بأن الاختلاف جزء طبيعي من التنوع البشري، حيث تشمل ثقافة الحوار:

- الاستماع الفعّال: الاستماع بإنصاف لوجهات نظر الآخرين وفتح أبواب الحوار دون تحيز.
- الاحترام المتبادل: احترام التنوع الثقافي والديني والفكري بين الأفراد، والتعامل مع الخلافات بطرق سلمية.
- المرونة والتسامح: القدرة على فهم الاختلافات والتعامل معها بشكل إيجابي، مع الحفاظ على الاحترام المتبادل.
- البحث عن نقاط الاتفاق: من المهم التركيز على ما يجمعنا بدلاً من التركيز على الاختلافات.

وثيقة «الأخوة الإنسانية»

لقد جاءت وثيقة «الأخوة الإنسانية» بمثابة إعلان تاريخي - وقع عليه الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، وقدااسة البابا فرانسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية، في 4 فبراير 2019 في أبوظبي - كنتيجة لجهود وريادة دولة الإمارات العربية المتحدة في التسامح والتعايش المشترك، لتكون الوثيقة بمثابة علامة فارقة في تاريخ العلاقة بين الأديان، تُسلط الضوء دوليًا على هذه التجربة الإماراتية الفريدة التي تستهدف تعزيز الحوار والتفاهم والسلام بين مختلف الأديان والثقافات، وصولاً إلى شيوع مناخ من السلام والمحبة والإخاء. ومن ثم يمكنني التأكيد على أن وثيقة «الأخوة الإنسانية» تعكس ثقافة الحوار بشكل عملي، حيث تعتبر الوثيقة إطاراً عالمياً يهدف إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات وفق ما يلي:

- الحوار بين الأديان: تركز الوثيقة على أهمية الحوار بين الأديان والثقافات كوسيلة لتحقيق التعايش السلمي بين البشر، وهو ما يتوافق تمامًا مع جوهر ثقافة الحوار التي تشجع على التواصل والتفاهم.
- احترام الحق في حرية المعتقد: تنص الوثيقة على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحرية الدينية، وهو ما يتوافق مع ثقافة الحوار



كارلا خيجويان
مجلس الكنائس العالمي

سيرة ذاتية

المديرة التنفيذية لبرنامج «بناء السلام» في الشرق الأوسط، ومنسقة برامج العدالة والسلام والحوار بين الأديان في مجلس الكنائس العالمي، عملت لأكثر من أربعة عشر عامًا في العديد من البرامج والمشاريع والمبادرات المعنية بالسلام المجتمعي والحوار الإنساني، كما أدارت مشروع السلام من خلال الدبلوماسية بين الأديان، كما تولت قيادة مشاريع متعددة الأطراف لتكرس قيم ومبادئ السلام في النظام التعليمي وبناء جسور الحوار والتنمية المجتمعية والإنسانية، كما تولت تنفيذ عدد من المبادرات المتعلقة بتعزيز الحوار المجتمعي والسلام الاجتماعي بالشرق الأوسط.

كارلا، متخصصة في علوم السلام المستدام وإنهاء الصراع والأزمات، وتمتلك خبرات واسعة في بناء السلام والمصالحة الوطنية، وتدخلات ما بعد الصراع، وبرامج معالجة أزمات ما بعد الصراعات المجتمعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقبول الآخر، وتسعى إلى تحقيق تلك الغايات من خلال مبادرات التنمية المجتمعية وتعزيز الحوار وتبادل المعارف الإنسانية، وتعزيز قيم التلاحم والتعاقد المجتمعي، والوساطة، والحوار والتسامح بين الأديان، وإدارة التنوع الثقافي والإنساني في المجتمع.

كارلا، هي خبيرة دولية في مجال التمييز العنصري وكره الأجانب وقبول الآخر، وتعمل على تعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان، وتكرس الاحترام والالتزام التام بها، بما يحقق العدالة والمساواة ومناهضة صور وأشكال التمييز كافة.

التي تدعو إلى الاحترام الكامل للاختلافات الفكرية والدينية.

- نبذ العنف: تدعو الوثيقة إلى نبذ العنف والتطرف، وهو ما يتماشى مع ثقافة الحوار التي تشجع على حل النزاعات بالطرق السلمية بعيداً عن التوترات والصراعات.

- التعاون المشترك: تدعو الوثيقة إلى تعزيز التعاون بين الأديان في المجالات الإنسانية والاجتماعية، وهو ما يتماشى مع فلسفة ثقافة الحوار التي تسعى لتوحيد الجهود من أجل الخير المشترك. وعليه أجد من الضروري الإشارة إلى أهمية أن نجعل من الأخوة الإنسانية أساساً لعلاقاتنا الإنسانية، لا مجرد شعار بل واقع نعيشه ونمارسه، بحيث تكون نبراشاً للمجتمعات الدولية في مساعيها نحو التعايش السلمي، ولقد جاء اعتماد الأمم المتحدة يومًا دوليًا للأخوة الإنسانية للتأكيد على أهمية الوثيقة ودعماً لما تضمنته من أهداف تدعم الجهود الدولية لمحاربة التمييز والتعصب الديني، عبر ترجمة ما فيها في الاستراتيجيات الوطنية لكل دولة عبر المناهج التعليمية لضمان بناء أجيال تؤمن بالحوار والانفتاح على الآخر، وتبني وسائل الإعلام خطاباً يُعزز التفاهم ويكافح خطاب الكراهية.

تحديات تواجه مسيرة الأخوة

ما زال التعصب ومظاهر الكراهية منتشرة في بعض المجتمعات جراء الخلافات العقائدية والتفسيرات المتباينة والمتعددة لها، الأمر الذي جعل هناك انتشاراً لظاهرة الإسلاموفوبيا، والتعصب بين المذهب الدينية في المعتقد الديني الواحد، وهي البيئة المثالية لشيوع الكراهية والتعصب.

ولهذا هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود الدولية في هذا الشأن إدراكاً لأهمية تحقيق قدر من التفاهم والسلام كونهما الأسس التي يتم البناء عليها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا اقترح إنشاء لجنة استشارية للأخوة الإنسانية تحت مظلة الأمم المتحدة تكون مسؤولة عن تقييم تحقيق ما ورد في الوثيقة التاريخية، مع إطلاق البرامج والمبادرات الدولية الداعمة لمبادئ وأهداف وثيقة «الأخوة الإنسانية».

ختاماً..

إن اليوم الدولي للأخوة الإنسانية ليس مجرد مناسبة احتفالية، بل هو تذكير سنوي بمسؤوليتنا الجماعية في بناء عالم يسوده التفاهم والسلام، وكما قال فرانسيس: «الأخوة ليس مجرد فكرة بل هي مسؤولية نحملها جميعاً وندافع عنها في كل مكان»، وكما قال فضيلة شيخ الأزهر الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب: «لن يتحقق السلام العالمي إلا إذا أدركت المجتمعات بأن الحوار والتسامح هما الطريق الوحيد للتعايش المشترك».

عبر تقارير ومؤشرات دولية

العالم مازال بعيداً عن تحقيق «الاستدامة»

كشف تقرير الأمم المتحدة لعام 2024 بشأن التقدم المحرز لمسيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي، أن 17% فقط من الأهداف تسير حالياً على الطريق الصحيح، بينما 53% من هذه الأهداف تحقق تقدماً ضئيلاً، وفي المقابل هناك أكثر من 30% من الأهداف تُعاني من التوقف أو التراجع إلى الخلف!

وأكد التقرير معاناة 23 مليون شخص إضافي على الصعيد الدولي من الفقر المدقع، إضافة إلى أكثر من 100 مليون شخص آخرين يعانون من الجوع، إضافة إلى معاناة ما يقرب من 60% من البلدان من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما تعاني نفس النسبة (60%) من البلدان منخفضة الدخل من الارتفاع المتواصل للديون الخارجية، كما ارتفع عدد الوفيات بين المدنيين بسبب النزاعات المسلحة بشكل كبير خلال العام 2023، إضافة إلى اقتراب ارتفاع درجات الحرارة العالمية بقيمة 1.5 درجة مئوية.

كما لا يزال التقدم المحرز في مجال التعليم الجيد يشكل قلقاً دولياً، حيث إن 58% من الطلاب في جميع أنحاء العالم يحققون الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة مع نهاية المرحلة الابتدائية، كما أشارت البيانات والتي تم جمعها في العام 2022 في 120 دولة، فإن 55% من البلدان تفتقر إلى قوانين تحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة، ما يؤدي إلى نتائج مخيبة للآمال في تحقيق هدف الحد من عدم المساواة بين الجنسين.

طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بضرورة ألا يتخلى العالم عن تحقيق منجزات في مسيرة أهداف التنمية المستدامة، قائلاً: «لا يتبقى سوى 6 أعوام فقط، لذا يجب علينا ألا نتخلى عن وعدنا لعام 2030 بالقضاء على الفقر وحماية الكوكب وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب».

أولويات ملحة

وحدد التقرير الأممي الأولويات الملحة في الوقت الراهن في التالي: تمويل التنمية: تبلغ الفجوة في الاستثمارات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية الآن 4 تريليونات دولار سنوياً، وتحتاج هذه البلدان إلى المزيد من الموارد المالية والحيز المالي.

السلام والأمن: وصل عدد النازحين قسراً إلى مستوى غير مسبوق، حيث بلغ حوالي 120 مليون شخص بحلول شهر مايو 2024، وارتفعت الخسائر في صفوف المدنيين بنسبة 72% بين عامي 2022 و2023 وسط تصاعد العنف، ما يُسلط الضوء على الحاجة الملحة للسلام.

طفرة التنفيذ: هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة وشراكات فعالة لتحقيق منجزات في الأهداف التي تتعلق بالغذاء والطاقة والحماية الاجتماعية.

وعلى الفور قامت الآليات الأممية بالعمل على إيجاد حلول عملية لمشكلة تمويل التنمية عبر الإعلان عن تنظيم المؤتمر الرابع للتنمية، والذي من المقرر انعقاده نهاية شهر يونيو 2025 في مدينة برشلونة الإسبانية رغبة في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي وصفه مسؤولو الأمم المتحدة بأنه يشكل فرصة مهمة لتسريع تنفيذ أجندة 2030 ودعم إصلاح البنية المالية الدولية.

المؤشرات الدولية تؤكد: الإمارات نموذجاً ريادياً في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.. الثانية عربياً والأولى خليجياً

الاستدامة في الإمارات تمثل «القلب» لاستراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، بما عكس رؤية القيادة الرشيدة والالتزام الراسخ بتحقيق رفاهية المجتمع وحماية البيئة



9 أعوام من محاولات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وعلى الرغم من مرور 9 أعوام على قرار الجمعية العامة رقم A/70/L.1، والذي تضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ممثلة في 17 هدفاً تم اعتمادها من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام 2015 كجزء من إعلان أجندة 2030 للتنمية المستدامة، إلا أن العالم شهد طوال الأعوام الماضية تفاوتاً كبيراً في مسيرة تحولها إلى واقع، رغم أنها تستهدف في الأساس ضمان العيش الكريم لجميع البشر، وحماية كوكب الأرض من التدهور البيئي، حيث تمثلت في التالي:

القضاء على الفقر: إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

القضاء على الجوع: القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة.

الصحة الجيدة والرفاه: ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.

التعليم الجيد: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

المياه النظيفة والنظافة الصحية: ضمان توافر المياه والخدمات الصحية وإدارتها بشكل مستدام للجميع.

الطاقة النظيفة بأسعار معقولة: ضمان الوصول إلى الطاقة الحديثة والمتجددة بأسعار معقولة للجميع.

اتفاق «الإمارات» للعمل المناخي يمثل حشداً للجهود الدولية لنحو 198 دولة، لوضع العالم على مسار العمل المناخي الصحيح



مؤشرات الاستدامة الدولية

تفاوتت وتيرة التقدم المحرز لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير بين دول العالم، حيث كشف مؤشر الاستدامة لعام 2024، والذي ضم 193 دولة، أن دول الشمال الأوروبي تأتي في مقدمة دول العالم تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، حيث جاءت فنلندا في المرتبة الأولى بنسبة 86.35%، تليها السويد في المرتبة الثانية بنسبة 85.70%، والدنمارك في المرتبة الثالثة بنسبة 85.00%، ثم ألمانيا في المرتبة الرابعة بنسبة 83.45%، ثم فرنسا في المرتبة الخامسة بنسبة 82.76%.

وجاءت الدول الأفريقية في ذيل المؤشر من بينها 26 دولة لم تبدأ في تحقيق أي أهداف للتنمية المستدامة على الإطلاق، وهو الأمر الذي أوجد ضرورة دولية لتقديم الدعم لها عبر ضخ استثمارات ذات أسعار عائد معقولة، تستهدف مجالات الاستدامة المختلفة، وأهمها الاستثمار في التعليم الجيد سعياً لنشر الوعي بأهمية الاستدامة والعمل على تحقيق أهدافها خلال الأعوام الـ 6 المتبقية.

الإمارات في المقدمة

بينما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية الأكثر تحقيقاً للاستدامة، حيث جاءت في المرتبة الأولى خليجياً، والثانية عربياً بعد المملكة المغربية، بفارق ضئيل، حيث احتلت المملكة المغربية المرتبة 69 بنسبة 70.85%، بينما جاءت دولة الإمارات في المرتبة 70 بنسبة 70.52%، أما الدول العربية وأبرزها الدول الخليجية فقد احتلت مراتب تالية ضمن المؤشر، حيث جاءت سلطنة عمان في المرتبة 100 بنسبة 66.11%، ودولة قطر في المرتبة 102 بنسبة 64.93%، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 103 بنسبة 64.91%، ثم دولة الكويت في المرتبة 111 بنسبة 63.76%، ثم أخيراً مملكة البحرين في المرتبة 113 بنسبة 63.56%.

لقد وضعت دولة الإمارات الاستدامة في قلب استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما عكس رؤية القيادة الرشيدة والالتزام الراسخ بتحقيق رفاهية المجتمع وحماية البيئة، حيث أطلقت مئوية الإمارات 2071 بهدف استمرارية الاستثمار في شباب الدولة وتزويدهم

العمل اللائق والنمو الاقتصادي: تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار.

الحد من أوجه عدم المساواة: الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وبينها.

المدن والمجتمعات المستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.

الاستهلاك والإنتاج المسؤول: ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

العمل المناخي: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.

الحياة تحت الماء: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام.

الحياة على اليابسة: حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنظم البيئية البرية.

السلام والعدل والمؤسسات القوية: تعزيز المجتمع السلمي والشامل، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وشاملة على جميع المستويات.

الشراكات لتحقيق الأهداف: تعزيز الوسائل لتنفيذ الشراكات العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولقد جاءت أهمية أهداف التنمية المستدامة في تحقيق عددٍ من الغايات.. تمثلت في:

تحقيق العدالة الاجتماعية: تسعى الأهداف إلى تعزيز العدالة والمساواة في العالم من خلال القضاء على الفقر والجوع وتعزيز التعليم والرعاية الصحية.

حماية البيئة: تهدف الأهداف إلى المحافظة على كوكب الأرض وحماية الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها البشر في حياتهم.

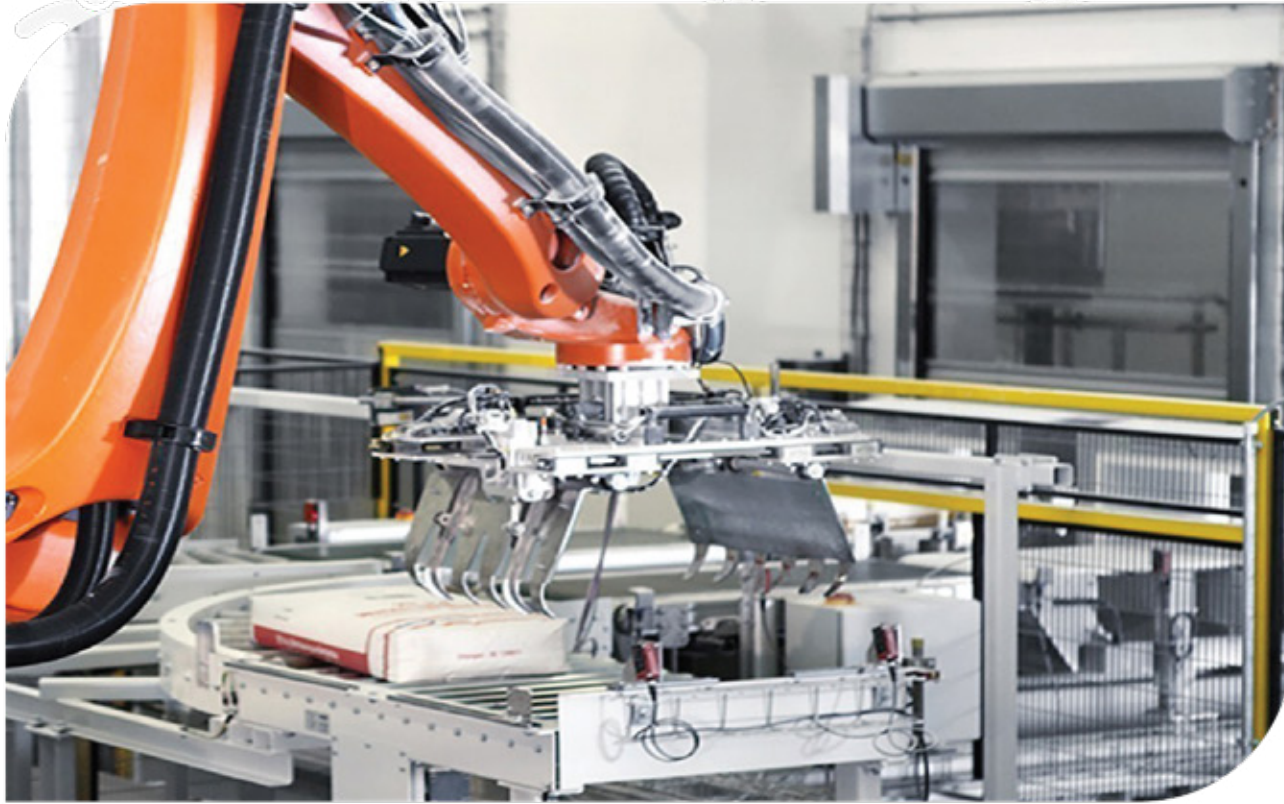
تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة: تعمل الأهداف على تعزيز النمو الاقتصادي الذي يشمل الجميع ويحسن من مستوى الحياة دون التأثير الضار على البيئة.

تشجيع الشراكات الدولية: تحقق الأهداف من خلال التعاون بين الدول والمنظمات لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي.



تقرير أممي يؤكد: 30% من الأهداف متوقفة أو تعاني من التراجع، والأخرى تعاني من التباطؤ الشديد، و17% فقط من الأهداف على الطريق الصحيح





خاتماً

عكست التقارير الأهمية أن هناك تحدياً بالغ الأهمية يواجه مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الراهن، خاصة أن نسبة التقدم في هذا الشأن لا تتوافق مع الرؤية الدولية التي تستهدف رسم ملامح مستقبل مشرق للأجيال القادمة، وأصبح على البشرية أن تتكيف لتصبح أوضاعها على طريق الاستدامة. كما كشفت المؤشرات الدولية ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة عربياً وإقليمياً في مسيرة الاستدامة بما حققته من تقديم كبير وملمويس في مختلف المجالات، من الطاقة المتجددة إلى الحماية البيئية، والتنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال التزامها برؤية استراتيجية واضحة، وتنفيذ مشاريع طموحة، واهتمامها بالابتكار، ورفاهية الإنسان ورعاية حقوقه الإنسانية.

المشاركة في مبادرات التنمية الدولية، مثل المساعدات الإنسانية، واستثماراتها في دعم مشاريع التنمية المستدامة في العديد من الدول. كما سعت دولة الإمارات إلى الحد من تأثيرات التغير المناخي، عبر مواكبة اتفاقية باريس للمناخ والتعهد بخفض الانبعاثات الكربونية، أو عبر الاستثمار في الطاقة الجديدة والمتجددة سواء من خلال مصدر أم مجمع الطاقة الشمسية، والذي يعد من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم، وتحقيق الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية عبر تطوير سياسات تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأراضي والمياه من التدهور، مثل إدارة المياه من خلال مشاريع لتحلية المياه واستخدام تقنيات ري ذكية لزيادة كفاءة استهلاك المياه، والحفاظ على البيئة من خلال ضمان عدم تدهور الأنظمة البيئية بتطبيق برامج متكاملة للحفاظ على الحياة البرية، وتوسيع المحميات الطبيعية، واهتمت بتشجيع الابتكار والاستثمار في التقنيات المستدامة مثل التقنيات النظيفة، والطاقة البديلة، والتنقل المستدام، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية المستدامة مثل مشاريع النقل العام المستدام، والمباني الخضراء، والمدن الذكية. وبلورت الإمارات جهودها في مسيرة الاستدامة عبر مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP28 والذي استضافته الدولة خلال العام 2023، حيث شهد إطلاق «اتفاق الإمارات» للعمل المناخي والذي يمثل حشدًا للجهود الدولية لنحو 198 دولة، لتحقيق توافق تاريخي يضع العالم على مسار العمل المناخي الصحيح، ويرسي معايير جديدة للعمل المناخي العالمي من خلال وصول الدول الأطراف إلى اتفاق عادل ومنصف يتماشى مع النتائج العلمية ويساهم في الحد من الأخطار التي تواجهها الدول الأكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية والعمل المناخي.



بالمهارات والمعارف التي تستجيب للتغيرات السريعة، والعمل على جعل الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2071. وفي هذا السياق، تلتزم دولة الإمارات باستشراف المستقبل وتطوير مسيرة التعليم، وتحقيق اقتصاد معرفي متنوع يقوم على التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

استراتيجية الطاقة 2050

تعتبر استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 من أبرز الخطوات التي أطلقتها الدولة لتحقيق الاستدامة في قطاع الطاقة، تهدف الاستراتيجية إلى:

- زيادة نسبة الطاقة النظيفة إلى 50% من إجمالي الطاقة المولدة في الإمارات بحلول 2050.
- خفض استهلاك الطاقة بنسبة 40%، ما يساهم في تقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة.
- دعم الابتكار والتقنيات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة النووية.

مبادرات الاستدامة

كما تعد دولة الإمارات من الدول الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم العديد من المبادرات من بينها ما يلي:

الالتزام بتوفير التعليم الجيد للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والمساهمة في الحد من الفقر.

مؤتمر التنمية الرابع في أسبانيا يبحث عن سبل التكاثف العالمي «حتى لا يتخلف أحد عن الركب»

الإمارات.. طرح وتحليل وأفكار حازمة حول المحيط الحيوي

قبل انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28) في دبي، الإمارات العربية المتحدة، خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023، قدمت في مارس بنيف ورقة بعنوان «طرح تحليل وأفكار حازمة حول المحيط الحيوي»، والتي تعد تحديثاً لعدة أوراق سابقة، كان من أبرزها الورقة المعنونة «إعادة ابتكار ريو- نحو استراتيجية تنمية مستدامة وشاملة»، والتي قدمت خلال المؤتمر الجانبي للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف «كوب 21» تحت عنوان «إعادة ابتكار ريو»، والذي نظمه منتدى جنوب آسيا الديمقراطي.



الدكتور باولو كاساكا



فترة قصيرة نسبياً في تاريخ المحيط الحيوي لكوكبنا - غالباً ما كان لدينا بيئات متشابهة في المنطقتين، حيث إن المناطق المنخفضة من حوض الأمازون كانت مغطاة بالسافانا أو الغابات الجافة شبه المتساقطة، في حين كانت شبه الجزيرة العربية، مثل الصحراء الكبرى، تتمتع بغطاء نباتي أكثر اخضراراً مما هو عليه اليوم. على مدى القرون الأخيرة، غيرت الأنشطة البشرية بشكل جذري التوازن الطبيعي للعناصر البيئية الأساسية على كوكب الأرض، حيث تم استخراج الكربون الأحفوري من باطن الأرض وإقحامه في قلب النشاط البيئي، تكررت هذه العملية في سياقات وأشكال مختلفة مع النيتروجين المعدني والفوسفور واليوتاسيوم، ما أدى إلى ظهور تحديات جديدة نتيجة استخراج وتكرير المعادن المشعة.

الحضرية على مستوى العالم، حيث تشكل نموذجاً رائداً لتطبيق ونشر الممارسات البيئية المستدامة. تأسست المدينة برعاية سلطات أبوظبي في العام 2006، وهي تجسد إنجازات متميزة في هذا المجال، وتُعد من أكثر المختبرات الحية الواعدة لمستقبل المدن المستدامة. عبر مختلف إمارات الدولة، سوف يجد الزوار عدداً لا يحصى من المبادرات والمؤسسات التي تتناول هذه التحديات من زوايا متعددة، بعضها نشأ كامتداد لمؤسسات دولية، مثل مركز دبي للطاقة والاستدامة أو الجامعة الأمريكية في الشارقة، لكن معظمها جاء نتيجة مبادرات وطنية، سواء حكومية أو خاصة، كما هو الحال مع مركز أبحاث الفجيرة أو مركز أبحاث البيئة المبنية الصحية والمستدامة في جامعة عجمان. هذه الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات هي - في المقام الأول - ثمرة نهجها الراسخ في التنمية القائمة على المشاركة من القاعدة إلى القمة، واندماجها مع المشهد الإنساني العالمي، ولهذا السبب، ينبغي مواصلة هذا المسار والسعي لتعزيزه.

دبي في مدينة «بيليم»

في دورته الثلاثين، يعود مؤتمر الأطراف السنوي إلى البرازيل، حيث تستضيفه هذه المرة مدينة «بيليم»، عاصمة ولاية بارا، في منطقة غابات الأمازون المطيرة، وفي الوقت الحالي هنالك تباين كبير بين هذه المنطقة والنظام البيئي الصحراوي لدولة الإمارات. وعلمنا أن نتذكر أنه إذا عدنا بالزمن خمسة أو ستة آلاف عام فقط - وهي



بعد مرور عامين، من المنصف الإقرار بأن دولة الإمارات واصلت تنفيذ مبادراتها السابقة، وأطلقت مبادرات جديدة مستمرة في خوض رحلة التطور الحضاري الإنساني لتعزيز تنمية مستدامة تحافظ على بيئتنا الحيوية، حيث تستضيف أبوظبي سنوياً «القمة العالمية لطاقة المستقبل»، وهو تجمع عالمي يستمر على مدار ثلاثة أيام، يضم مؤتمرات ومعارض تستقطب رجال الأعمال والأكاديميين والخبراء البيئيين من مختلف أنحاء العالم. كما تحتضن جامعاتها العديدة ومراكزها البحثية العلماء والباحثين المحليين والدوليين، حيث تقدم مجموعة مشاريع متنامية التنوع تشمل الأبحاث الأساسية والتطبيقية، وتسعى إلى ربط جميع عناصر المحيط الحيوي بالتحديات الاجتماعية والسياسية الراهنة. بالقرب من مطار أبوظبي والعديد من المراكز البحثية الرائدة، تعد مدينة «مصدر» واحدة من أبرز مراكز التنمية

الدكتور بولو كاساكا

هو المؤسس والمدير التنفيذي لمندى جنوب آسيا الديمقراطي، كما أنه مؤسس جمعية التعاون الدولي (التحالف من أجل تجديد التعاون بين البشر)، ومبادرة إصلاح أوروبا، وشركة الاستشارات في مجال التنمية المستدامة "Lessmeansmore" الأرض والطاقة وأنظمة الاستدامة، شغل منصب زميل في صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة خلال النصف الأول من العام 2010، كما كان عضواً في البرلمان الأوروبي من العام 1999 إلى 2009، حيث ترأس وفد العلاقات مع الجمعية البرلمانية لحلف الناتو، وهو مؤلف لعدة كتب وتقارير في مجالي الاقتصاد والسياسة الدولية.

العلاقات الدولية لعقود، هذا الواقع يفرض تحديات جديدة، ولكنه في الوقت نفسه يفتح آفاقاً جديدة للعمل البيئي المشترك.

تمثل «بيليم» فرصة استراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستعراض نموذجها التنموي البيئي، وتشجيع الدول الأخرى على الاستفادة من تجربتها، ودعوة المستثمرين الدوليين للمساهمة في مشاريع مستدامة ذات تأثير عالمي.

“نقرب من انعقاد مؤتمر الأطراف السنوي المقبل في ظل بيئة جيوسياسية مضطربة، تتسم بأزمة عميقة في الإطار المؤسسي الذي شهدناه خلال الوبيل الماضي، ما يخلق تحديات معقدة لنا جميعاً، غير أن هذا الوضع لا ينبغي أن يشل حركتنا، بل يجب أن يدفعنا إلى التفكير في فرص وأفاق جديدة، وتمثل بيليم فرصة جديدة يمكن فيها استثمار إمكاناتها وتنوع دولة الإمارات لتحقيق التوازن البيئي، ودعوة القوى السياسية الأخرى للاقتداء بنموذجها، وتشجيع الجهات الفاعلة الخارجية على الاستثمار في واقعها».

وفي الختام، يمكن القول إن التحديات والمخاطر التي يفرضها تغير المناخ على العالم خطيرة للغاية، وهناك من يعتقد أنها التحدي الأكبر والأخطر الذي يواجه البشرية، وهذه تحديات ومخاطر لا يمكن لطرف واحد أو دولة بعينها مواجهتها بمفردها، بل إنها مسؤولية مشتركة تتطلب منا جميعاً - دولاً وأفراداً ومؤسسات وشركات وهيئات دولية - العمل معاً في تكامل وشراكة وانسجام، ووضع المصلحة الجماعية فوق المصالح الشخصية، وإيلاء الدول والمجتمعات الأكثر احتياجاً الأولوية في الاهتمام والرعاية، وأن يكون عملنا محكوماً بروح المسؤولية الكاملة، فقط من خلال هذا النهج يمكننا مواجهة هذه التحديات، وأي تقصير أو إهمال قد يجرّنا جميعاً، ويضعنا أمام أزمات قد تبتلعنا، سواء شئنا ذلك أم أبينا، ومع ذلك، لست متشائماً، بل على العكس، أنا متفائل بأن صوتنا سيُسمع، وأن عملنا سيؤتي ثماره».



ولا يزال هذا الأمر مستمراً حتى عندما نفكر في مصادر الطاقة المتجددة، التي تتطلب بشكل غير مباشر عناصر مثل الليثيوم أو الكوبالت، وهما من العناصر التي يؤدي استغلالها الحالي إلى تدمير محيطنا الحيوي، ما تسبب في تغيرات مناخية عميقة، وينطبق الأمر نفسه على استغلال عناصر أخرى مثل النيوتروجين والفوسفور والبيوتاسيوم، إضافة إلى تحديات استغلال وتكرير المعادن المشعة، وما زالت هذه الظواهر تتكرر حتى مع السعي نحو مصادر الطاقة المتجددة، التي تتطلب بدورها معادن نادرة مثل الليثيوم والكوبالت، وهما من العناصر التي يؤدي استخراجها حالياً إلى أضرار بيئية جسيمة، مع ذلك، لا ينبغي أن نخفل التحديات التي تسببت بها الأنشطة البشرية القديمة، مثل إزالة الغابات - وهي مشكلة حادة لا تزال تؤثر بشدة في منطقة الأمازون حتى اليوم - أو تملح التربة، وهو تحدٍّ كبير يؤثر بشكل هائل في المناطق شبه القاحلة، وقد أوليته اهتماماً كبيراً في الماضي، كما هو الحال في دبي.

لقد كان اهتمامنا الجماعي منصباً بشكل مبالغ فيه على «المهمة الصعبة» وهي التنبؤ بالمستقبل، عبر حساب انبعاثات الكربون ودرجات الحرارة وكان الأنظمة البيئية يمكن اختزالها في معادلات رياضية بسيطة، في حين أن اتباع مبادئ الحيطة البيئية، استناداً إلى افتراضات معقولة، سيكون أكثر حكمة وإنتاجية، بخلاف ذلك، فإن البديل الأفضل هو اعتماد عملية صنع قرار تستند إلى مجموعة أهداف متكاملة، تُترجم في مرحلة أولية إلى نظام نقاط، كما اقترحت في دبي.

لا يمكن لأي بنية بشرية مركزية أن تقدم حلاً بسيطاً يضمن النجاح أو يمنع الكوارث، لذا فإن أفضل رهان لنا هو الاعتماد على الإبداع البشري متعدد الأبعاد، القادر على استلهام أوجه الشبه والاستفادة من الخصائص الفريدة، من دبي إلى بيليم.

التكيف مع بيئة جيوسياسية متغيرة

يأتي الاجتماع السنوي لمؤتمر الأطراف في سياق اضطرابات جيوسياسية عالمية، حيث يشهد العالم أزمة عميقة في البنية المؤسسية التي حكمت

دولة الإمارات واصلت تنفيذ مبادراتها السابقة، وأطلقت مبادرات جديدة مستمرة في خوض رحلة التطور الحضاري الإنساني لتعزيز تنمية مستدامة تحافظ على بيئتنا الحيوية



خلال الفترة من 10 إلى 12 يونيو القادم مؤتمر أممي يبحث عن «ذكاء اصطناعي» مسؤول يراعي حقوق ذوي الإعاقة

تشهد ولاية نيويورك الأمريكية انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP18) خلال الفترة من 10 إلى 12 يونيو 2025. يُشارك في المؤتمر ممثلون عن 192 دولة قامت بالتصديق والانضمام إلى الاتفاقية في إطار مناقشة تعزيز الوعي الدولي بحقوق ومساهمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية الاجتماعية، وذلك قبل أشهر قليلة من انعقاد القمة الاجتماعية العالمية الثانية في مدينة الدوحة بدولة قطر خلال الفترة من 4 إلى 6 نوفمبر القادم.



يأتي انعقاد الدورة القادمة من المؤتمر لاستكمال مناقشة تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق وسبل العيش المستدام، إضافة إلى بحث كيفية استخدام «الذكاء الاصطناعي» كأداة لدعم وتعزيز حقوق ذوي الإعاقة، بما يضمن إتاحة المجال أمامهم للمساهمة في مسيرة التنمية المستدامة بحلول العام 2030.

ولقد جاء الاهتمام الدولي بشأن «مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية المستدامة» بعدما كشفت التقارير أن التقدم المحرز في الوعي الدولي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مازال بطيئاً ومتفاوتاً، حيث ما زالوا يواجهون مستويات عالية من التمييز خاصة في الحصول على فرصة عمل، خاصة النساء ذوات الإعاقة، أو الذين يعانون من الإعاقة النفسية، أو الفقراء منهم، وهو الواقع الذي يعانون منه سواء في الدول النامية أم المتقدمة



على حد سواء، ونتيجة لمحدودية فرص العمل، يعمل الكثيرون منهم في وظائف هشة دون الحماية الاجتماعية وفي ظروف غير لائقة على الإطلاق. أشارت التقارير الدولية إلى عددٍ من التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في المستقبل، من أبرزها:

- البطالة والعمل اللائق: في الوقت الذي كشفت فيه تقارير منظمة العمل الدولية لعام 2022، ارتفاع معدلات البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الدولي لتصل إلى 7.6% مقابل 6% فقط للأشخاص الآخرين، أشارت الإحصاءات الواردة من 91 دولة وإقليماً عن معاناة الشباب من ذوي الإعاقة من ممارسات تمييزية سواء أثناء عملية التوظيف أم في أماكن العمل فيما بعد!

- ذكاء اصطناعي مسؤول: ورغم الاتجاه العالمي بالتوسع في استخدامات «الذكاء الاصطناعي» إلا أنه لم تتم دراسة تأثيرات استخدامه على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ فعّال، بحيث يتم إيجاد ذكاء اصطناعي مسؤول يراعي قضايا الإعاقة.

- التمييز في سوق العمل: بالرغم من الجهود التي تبذلها بعض الحكومات لفتح أبواب العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هناك تحديات كبيرة في توفير فرص عمل شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في بعض المجالات، نتيجة التمييز أو نقص التأهيل المناسب.

- الاستثمار في التكنولوجيا المساعدة: الدعوة لزيادة الاستثمارات بشكلٍ كبير في التكنولوجيات المساعدة التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى التعليم وكسب لقمة العيش والمشاركة الكاملة في مجتمعاتهم.

**رغم التوسع دولياً
لاستخدامات «الذكاء
الاصطناعي» إلا أنه لم يتم
دراسة تأثيرات استخدامه
على حقوق الأشخاص
ذوي الإعاقة بشكل فعّال**



الجمعية العامة

خلال الدورة (17) لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، وجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسالة إلى المشاركين في المؤتمر- عبر رئيس الجمعية - أكدت فيها أنه يوجد أكثر من 1.3 مليار شخص في جميع أنحاء العالم من ذوي الإعاقة، «وهم من بين الفئات الأكثر ضعفًا، حيث يعانون من مستويات غير متناسبة من الفقر والتمييز والتهجير»، ومع انضمام 192 دولة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن التصديق شبه العالمي عليها يعكس تضامنًا عالميًا متزايدًا مع حقوقهم والتزامًا بها.

جهود دولة الإمارات لدعم ذوي الإعاقة في كل المجالات

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة وقياداتها الرشيدة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سواء على مستوى التشريعات الوطنية ممثلة في قانون اتحادي رقم (29) لسنة 2006 في شأن حقوق المعاقين، وتعديلاته في العام 2009، إضافة إلى إصدار السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة في دولة الإمارات خلال العام 2017، والتي تضمنت 6 محاور أساسية، تتمثل في الصحة وإعادة التأهيل، والتعليم، والحماية الاجتماعية والتمكين الأسري، والتأهيل المهني والتشغيل، وإمكانية الوصول، والحياة العامة والثقافة والرياضة.

كما قامت الإمارات عبر قرار مجلس الوزراء رقم (43) لسنة 2018 في شأن دعم عمل ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم) بالعمل على ما يلي:

- تمكينهم من الوصول إلى الفرص المتاحة في سوق العمل على النحو الذي يكفل ممارسة حقوقهم في العمل على قدم المساواة مع الآخرين.
- بيان الالتزامات التي تقع على الجهات المعنية لإعمال حقوق ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم) وفقًا لما تنص عليه التشريعات المعمول بها في الدولة.
- توفير الدعم اللازم لهم للبحث عن فرص عمل متساوية في مختلف القطاعات، وللمن على رأس عمله منهم الراغبين في تأسيس عمل خاص بهم.
- كما نص القرار في المادة (3) على التزام الجهات المعنية - كل وفق صلاحياته، وحسب مقتضى الحال - بحماية حقوق ذوي الإعاقة «أصحاب الهمم»، ومن أبرز هذه الحقوق:
- كفالة حق العمل لهم على قدم المساواة مع الآخرين.
- ضمان حصولهم على فرص عمل متكافئة على الوجه الذي يحقق تمتعهم بأعلى قدر من العدالة والإنصاف.
- توفير ظروف عمل آمنة وصحية لهم، عبر تأمين عدم تعرضهم لأي مضايقة أو استغلال ووضع آليات مناسبة لتأهيلهم وتدريبهم.
- عدم إنهاء خدماتهم أو إحالتهم للتقاعد بسبب الإعاقة أو حدوثها بعد التعيين.
- تشجيع القطاع الخاص على إدماجهم في مؤسساته ومنحهم الإعفاءات والامتيازات الخاصة بهم.
- إقامة المشاريع الخاصة بتدريبهم وتشغيلهم وعلى وجه الخصوص لمن يجد صعوبة كبيرة بحكم إعاقته في الالتحاق بسوق العمل، على أن تعمل هذه المشاريع على دمجهم فيها.

الوعي الدولي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
مازال بطيئًا ومتفاوتًا، جراء المعاناة من التمييز خاصة في الحصول على فرصة عمل مناسبة

دولة الإمارات سبقت العالم بـ 7 أعوام في ضمان العمل اللائق وسبل العيش المستدام لأصحاب الهمم

ختامًا

في الوقت الذي يبحث فيه العالم عن وسيلة للعمل اللائق وسبل العيش المستدام، للتغلب على تدني توافر فرص العمل الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد سبقت العالم في هذا الشأن وبأكثر من 7 أعوام في ضمان هذا الأمر، حيث وضعت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أولوياتها الوطنية، من خلال التشريعات المتطورة، المؤسسات المتخصصة، والمبادرات الحكومية، والإمارات - حتى اليوم - جهودها لتحسين الحياة اليومية لهذه الفئة وتمكينهم من المشاركة الفعالة في المجتمع لا تزال مستمرة.



عبر مؤتمر الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة بأبوظبي «العالم» يبحث سبلًا لحماية كوكب الأرض انطلاقًا من أرض «الإمارات»

تأكيدًا للدور الريادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في الحفاظ على الطبيعة وتعزيز العمل المناخي، تستضيف إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة المؤتمر العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN World Conservation Congress - Abu Dhabi 2025)، الذي ينظمه الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وهيئة البيئة - أبو ظبي، ووزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة. يُعقد المؤتمر خلال الفترة من 9 إلى 15 أكتوبر 2025 القادم، لقيادة الحوار العالمي حول قضايا التنوع البيولوجي والعمل المناخي والاستدامة، وتطوير الأجندة العالمية للحفاظ على البيئة للمساهمة في حماية كوكب الأرض في ظل التحديات المناخية الراهنة.

يُعد المؤتمر العالمي للحفاظ على الطبيعة واحدًا من أبرز الفعاليات البيئية في العالم، حيث يُعقد مرة كل أربع سنوات، ويستقطب في هذه الدورة نحو 15.000 مشارك من أكثر من 160 دولة، تضم عددًا من رؤساء الحكومات، وخبراء في البيئة، ومنظمات دولية، وتكتسب هذه الدورة أهمية خاصة، نظرًا لانعقادها قبل الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف العالمية للتنوع البيولوجي بحلول عام 2030.

أهداف المؤتمر ومحاوره الرئيسية

يستهدف المؤتمر مناقشة قضايا الحفاظ على الطبيعة، بما في ذلك حماية البيئة، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التغير المناخي، كما يسعى إلى تحديد استراتيجيات عملية لمواجهة التحديات البيئية وتطوير حلول مستدامة يمكن تطبيقها على المستوى العالمي، وتتمحور أجندته حول خمسة محاور رئيسية: **حماية التنوع البيولوجي**: بحث تحسين الجهود الدولية لحماية هذه الأنواع والتنوع البيولوجي، مع أهمية أن يتصف العمل الدولي بقدر عالٍ من المرونة والحوكمة لمواجهة التحديات دائمة التغير التي يواجهها العمل المناخي في الوقت الراهن.

التغير المناخي وأثره على الطبيعة: عبر إلقاء الضوء على التأثيرات المستمرة للتغير المناخي على البيئة وكيفية التعامل مع التحديات المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة، والتأكيد على الحد من الانبعاثات الضارة بالبيئة، وتشجيع تطبيق التقنيات الحديثة للتخفيف من آثار هذه التغيرات.

استدامة الموارد الطبيعية: مناقشة استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، مثل المياه، الطاقة المتجددة، والغابات، بما يؤدي إلى تحقيق قدرٍ من العدالة المناخية.

التكنولوجيا والابتكار في مجال الحفاظ على الطبيعة: من خلال بيان استخدام التكنولوجيا والابتكار في حل مشاكل البيئة، مع عرض مجموعة من الأدوات والتقنيات الحديثة التي تساهم في حماية البيئة.

التعاون الدولي في مجال الحفاظ على الطبيعة: بيان التعاون بين الدول والمنظمات الدولية في التصدي للأزمات البيئية والمشاركة في الجهود العالمية لحماية الكوكب.



فعاليات مصاحبة للمؤتمر

من المقرر إقامة عددٍ من الفعاليات على هامش المؤتمر تتمثل في التالي: **معرض للابتكارات والتكنولوجيات البيئية**:

يُعقد المعرض في ثلاث قاعات بمركز أبو ظبي الوطني للمعارض، لمدة 5 أيام بداية من الخميس 9 أكتوبر وحتى الإثنين الموافق 13 أكتوبر 2025، لعرض أحدث التكنولوجيات البيئية وحلول الاستدامة، مثل الطاقة المتجددة، والتقنيات الذكية، ومشاريع الزراعة المستدامة.

ورش العمل والجلسات التفاعلية: لمناقشة مسيرة التكنولوجيات البيئية، مثل التكنولوجيا الخضراء وكيفية تطبيق استراتيجيات التخطيط البيئي المستدام.

دور الإمارات في حماية البيئة

يُعد مؤتمر الحفاظ على الطبيعة 2025 في أبوظبي جزءًا من جهود دولة الإمارات العربية المتحدة المستمرة لتعزيز الاستدامة والحفاظ على البيئة، حيث يمثل استضافة الدولة لهذا المؤتمر إحدى حلقات جهودها المستمرة بشأن التغيرات المناخية، والتي من بينها استضافتها لمؤتمر COP28، وإطلاق اتفاق الإمارات المناخي، ومن ثم فإن استضافة مؤتمر الحفاظ على الطبيعة بمثابة تأكيد لريادتها في العمل المناخي، والتزامها بقضايا الاستدامة وحماية التنوع البيولوجي، وهو ما يتماشى مع استراتيجيات الدولة الوطنية مثل رؤية «نحن الإمارات» 2031، واستراتيجية الإمارات للتغير المناخي 2050، حيث تعتبر دولة الإمارات من الدول الرائدة في مجال حماية البيئة بما تبذله من جهود غير مسبقة في مجال الطاقة المتجددة ومشاريع الطاقة الشمسية ومبادراتها للحفاظ على الحياة البرية.

قيادة إماراتية بارزة في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

يُشار إلى أن سعادة ززان المبارك، العضو المنتدب لهيئة البيئة - أبوظبي ولصندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، تتولى منصب رئيس الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) منذ سبتمبر من العام 2021، لتكون أول رئيس من غرب آسيا، وثاني امرأة تقود الاتحاد في تاريخ المنظمة الممتد لأكثر من 72 عامًا، ويضم الاتحاد في عضويته ممثلين للقطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، حيث يصل عدد أعضائه قرابة 1400 عضو من المنظمات البيئية، وأكثر من 18 ألف خبير عالمي، وتتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بعضوية كاملة ممثلة في وزارة التغير المناخي والبيئة، وصندوق محمد بن زايد للحفاظ على الكائنات الحية، ومجموعة الإمارات للبيئة، ومحمية دبي الصحراوية، والصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى.

5 محاور رئيسية للمؤتمر
تستهدف الوصول إلى تحقيق قدر من العدالة المناخية.. وبيان تأثيرات التغيرات المناخية على الطبيعة في العالم

15 ألف مشارك من أكثر من 160 دولة حول العالم
يناقشون قضايا التنوع البيولوجي وتأثيرات التغيرات المناخية على الطبيعة

ختاماً

يُعد مؤتمر IUCN 2025 في أبوظبي فرصة عالمية لتعزيز العمل المشترك في حماية البيئة، وتحقيق الاستدامة، ومواجهة التحديات البيئية، ما يُعزز مكانة الإمارات كقوة رائدة في القضايا المناخية على الساحة الدولية.

المقررة الأممية ريم السالم: حان وقت المحاسبة الدولية للحد من العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة



منذ العام 2021 و المقررة الأممية المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات السيدة ريم السالم تبذل جهودًا أممية للحد من العنف ضد المرأة والفتيات، خاصة مع وجود صراعات مسلحة كانت تستخدم فيها المرأة كسلاح بين الأطراف المتحاربة، وهو الأمر الذي دفعها للمطالبة عبر حوارها لـ (مجلة الإمارات لحقوق الإنسان) إلى المطالبة بالمحاسبة الدولية عن انتهاكات حقوق المرأة والفتيات، مع ضرورة وضع خطة عالمية مخصصة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات.. مشيرة إلى أن هذا الإجراء سيكون أيضًا متماشياً مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوضع خطة طارئة لمكافحة العنف ضد المرأة.

كما أكدت المقررة الأممية المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات السيدة ريم السالم، أنه رغم التقدم المحرز في مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية، إلا أن هذه المكاسب مهددة بتراجع خطير تجسدت ملامحه خلال السنوات الأخيرة، والذي يتمثل بوضوح في تجاهل التام لسلامة وكرامة وإنسانية المرأة في النزاعات المسلحة، وازدراء أطراف الصراع للقانون الإنساني الدولي الذي يحمي المدنيين، بمن فيهم المرأة.

كما أشارت إلى أنه خلال زياراتها للعديد من الدول، لاحظت الأثر المدمر لتقليص البرامج والخدمات الموجهة للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، بما في ذلك المرأة من الجماعات العرقية والأقليات، كجزء من تدابير التفتيش الذي تتبناه العديد من الدول.

لقد كان حواراً عميقاً وكاشفاً عما تواجهه المرأة والفتيات من انتهاكات حقوقية في الوقت الراهن على المستوى الدولي في ظل انتشار النزاعات المسلحة، بما يجعله يمثل في ذاته رحلة متكاملة بين أفكار ورؤى ومقترحات المقررة الأممية.. وفقاً للتالي:

خلال شهر مارس من العام 1994، قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (لجنة حقوق الإنسان سابقاً) وفقاً للقرار رقم 45/1994 تعيين مقررة خاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه، ومُدّت لجنة حقوق الإنسان آنذاك الولاية في العام 2003 في دورتها 59 بموجب القرار رقم 45/2003. وفي القرار ذاته، الذي تضمن عدداً من المهام التي على المقررة الخاصة القيام بها ممثلة في التالي:

• التماس وتلقي معلومات عن العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه من الحكومات، وهيئات المعاهدات، والوكالات المتخصصة، والمقررين الخاصين الآخرين المسؤولين عن مختلف مسائل حقوق الإنسان، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات النسائية، والاستجابة بفعالية مع تلك المعلومات.

- التوصية بتدابير مختلف الوسائل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه، وتدارك عواقبه.
- العمل عن كثب مع جميع الإجراءات الخاصة وآليات مجلس حقوق الإنسان الأخرى لحقوق الإنسان ومع هيئات المعاهدات، مع الأخذ في الاعتبار طلب المجلس بأن تدرج تلك الإجراءات والآليات بطريقة منتظمة ومنهجية حقوق الإنسان للمرأة ومنظوراً جنسانياً في أعمالها، وأن تتعاون تعاوفاً وثيقاً مع لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة في أدائها لمهامها.
- مواصلة اتباع نهج شامل وعالمي إزاء القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أسباب هذا العنف المتصل بالمجالات المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى نقل النداءات العاجلة والبلاغات إلى الدول فيما يتعلق بحالات مزعومة من العنف ضد النساء والفتيات.

إنجازات وتحديات

ما رؤيتك للواقع الدولي فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة بشكل عام، وما تعيشه الدول العربية بشكل خاص.. وهل يمكن رصد حدوث تقدم حقيقي على صعيد تعزيز حماية المرأة من العنف بجميع أشكاله وصوره؟

لقد شهدت الدول العربية تقدماً في مسيرة حماية المرأة من العنف أبرزها تحقيق قدر من المساواة بين الجنسين، منها في التعليم، فقد ارتفعت معدلات التحاق الفتيات بالمدارس والجامعات في العديد من الدول العربية، ما ساهم في تقليص الفجوة التعليمية بين الجنسين، إضافة إلى تعزيز صحة المرأة، حيث تحسنت مؤشرات الصحة الإنجابية والرعاية الصحية للنساء، أما على صعيد المشاركة السياسية، فقد شهدت هي الأخرى قدراً من التحسن مع قيام بعض الدول العربية بدعم تمثيل المرأة في المناصب السياسية، مثل تعيين المرأة كعضو في البرلمان أو الحكومة، كما تم تبني بعض التشريعات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة ومكافحة التمييز.

إلا أن هناك تحديات مستمرة تُعيق هذا التقدم، والتي يمكن استعراضها فيما يلي:

العنف ضد اللاجئتين: نتيجة لكون الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط والتي تعد من مناطق الأحداث الساخنة في العالم، ما جعل الدول العربية منطقة عبور ووجهة للاجئتين، وكما نعلم أن الغالبية العظمى



السيدة
ريم السالم

مقررة خاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة والفتيات وأسبابه منذ يوليو من العام 2021.

مستشارة مستقلة متخصصة في القضايا الجنسانية وحقوق اللاجئين والمهاجرين والعدالة الانتقالية والاستجابة الإنسانية.

قدّمت استشارات على نطاق واسع لإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة، وكذلك للمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية.

عملت سابقاً كموظفة خدمة مدنية دولية، حيث تعاونت مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ثلاثة عشر بلداً، وخلال خدمتها، قامت بالتخطيط لبرامج تهدف إلى حماية الأشخاص الناجين من العنف الجنسي، لا سيما النساء والفتيات، وتنفيذها ورصدها.

عملت كمتخصصة زائرة في مكتب مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية بين يناير ومارس العام 2009.

باحثة زائرة في مركز فاينشتاين الدولي التابع لجامعة تافتس الأمريكية في ديسمبر العام 2008.

تعاونت مع وحدة التحقيق في مكتب مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية في لاهي، هولندا، بين يناير ومارس العام 2009.

حاصلة على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية في القاهرة، مصر (2001)، وشهادة الماجستير في قانون حقوق الإنسان من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة (2003).

مقترحات لتفعيل دور لجنة وضع المرأة

ورغم الإنجازات، لا تزال هناك تحديات كبيرة، من بينها التطبيق غير الكامل للقوانين والسياسات في بعض الدول، وردود الفعل السلبية تجاه حقوق المرأة في بعض السياقات السياسية والثقافية، إلى جانب نقص التمويل المخصص لمبادرات المساواة بين الجنسين. وفي العام الماضي، قدمت اقتراحات بالتعاون مع آليات دولية وإقليمية أخرى خاصة بمنع العنف ضد المرأة والفتاة لتفعيل دور لجنة وضع المرأة (the status of women commission on) من خلال رسالة وجهناها إلى رئيس الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة منها:

- ضرورة إنشاء فريق عمل مخصص يهدف إلى تنشيط اللجنة وتعزيز تأثيرها في معالجة العنف ضد النساء والفتيات.
- وضع إطار زمني يتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات لمراقبة وتكملة تقدم اللجنة، لا سيما في سياق مراجعة بيجين + 30.
- أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي يقودها الناجون في عمليات اللجنة.

إضافة إلى ذلك، دعت الرسالة إلى اعتماد مراجعات أكثر دقة للالتزامات الدول تجاه المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة والفتيات، مع الاستفادة من تجارب آليات أخرى مثل الاستعراض الدوري الشامل، كما تم التوصية بإدراج العنف ضد المرأة والفتيات كبنٍ دائم على جدول أعمال اللجنة وتعزيز التعاون مع الآليات الخيرة كالآليات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.



من اللاجئتين هم من النساء والأطفال، ومن ثم لا يمكن ألا تتضمن جهود الدول العربية لمنع العنف ضد النساء والفتيات تضمين سياستها الوطنية والأطر القانونية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة من اللاجئتين، وهو أمر من الفتحاء القيام به على المستوى العربي، خاصة أن الدول العربية لها خبرة طويلة في استقبال اللاجئتين واللاجئات وتوفير الحماية والخدمات الأساسية حسب الاحتياجات الخاصة بهم.

على صعيد المشاركة الاقتصادية: في بعض الدول العربية تظل مشاركة النساء في القوى العاملة منخفضة، حيث تبلغ نسبة مشاركة النساء في العمل 23.7% مقارنة بـ 84.2% للرجال، وعلى مستوى الفجوات في الأجور، تواجه النساء فجوات كبيرة في الأجور مقارنة بالرجال، حيث تكسب النساء 12.5% فقط من دخل الرجال، وهي النسبة الأدنى عالميًا، كما أن التمثيل القيادي للنساء ظل تمثيلًا ناقصًا في المناصب القيادية، حيث تشغل النساء 11% فقط من المناصب القيادية الإدارية مقارنةً بمتوسط عالمي يبلغ 27.1%.

على صعيد العنف القائم على الجنس: مازال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، من التحديات الرئيسية التي تؤثر في صحة بعض النساء في الدول العربية ورفاهيتهن، كما أن القوانين الأسرية التقييدية، ما زالت تقيد حقوق المرأة، فلم يوفر لها قدرًا من الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث.

ولهذا على الرغم من التقدم المحرز، إلا أن المنطقة تواجه تحديات مستمرة تتطلب جهودًا منسقة من الحكومات والمجتمع المدني لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

إعلان بيجين «مرشد» لحماية المرأة من العنف

خلال العام الجاري تم الاحتفال بإعلان «بيجين» بوصفه مرشدًا لحماية المرأة والفتيات من العنف، ضمن الحملة البرتقالية للتوعية بالقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات.. كيف أسهم هذا الإعلان وهذه الحملات التوعوية في الحد من مظاهر العنف ضد المرأة؟

- على مدى الثلاثين عامًا الماضية، كان إعلان ومنهاج عمل «بيجين» (1995) حجر الزاوية في تعزيز حقوق المرأة عالميًا، فقد وضع أجندة طموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف المجالات، مع التركيز على القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة والفتيات.

وقد ساهم منهاج عمل «بيجين» في رفع مستوى الوعي العالمي بقضايا المرأة وإحداث إصلاحات جوهرية في السياسات والقوانين، حيث قدم إطارًا واضحًا للحكومات والمنظمات للعمل على القضاء على التمييز ضد المرأة في مجالات متعددة مثل التعليم، الصحة، المشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي.

كما ألهم الإعلان إنشاء مؤسسات وطنية معنية بالمساواة بين الجنسين، مثل لجان المرأة ووزارات مختصة، لتعزيز السياسات المراعية لحقوق المرأة. ومن ناحية أخرى، أدى منهاج عمل «بيجين» إلى زيادة تمثيل المرأة في القيادة وصنع القرار، حيث تم تشجيع سياسات الحصص لتعزيز مشاركة المرأة في الحكومات والقطاع الخاص.

كما سلط إعلان «بيجين» الضوء على العنف ضد المرأة باعتباره قضية حقوق إنسان وأولوية عامة، ما أدى إلى اعتماد أطر قانونية دولية وإقليمية، مثل اتفاقية إسطنبول، وشجّع أيضًا على إنشاء خدمات مخصصة لدعم الناجيات، مثل مراكز الإيواء، خطوط المساعدة، والمساعدات القانونية، إضافة إلى ذلك، ساهم في تعزيز حملات التوعية التي تتحدى الأعراف الثقافية الضارة، مثل زواج القاصرات وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

النظام الذكوري وتقاليد المجتمعات

تحدثين عن قضية التأثير السلبي للنظام الذكوري في المجتمع ودوره في الحد من قدرة المرأة على الحياة دون التعرض للعنف، خاصة أن هناك تقاليد وأفكار مجتمعية تُعزز من هذا العنف.. كيف يمكن إسقاط تلك القضايا على الواقع الذي تعيشه المرأة والفتيات بالعديد من دول العالم؟

تعتبر لجنة القضاء على العنف ضد المرأة، التي تراقب تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، العنف القائم على الجنس مثل أيديولوجية استحقاق الرجال وامتيازاتهم على المرأة، والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالرجولة، والحاجة إلى فرض السيطرة أو القوة الذكورية. تساهم هذه العوامل في القبول الاجتماعي الصريح أو الضمني للعنف القائم على الجنس ضد المرأة، ما يؤدي إلى انتشار الإفلات من العقاب، وعليه هناك ضرورة لتعديل مثل هذه الأفكار وتغييرها، وهو أمر لن يحدث بين عشية وضحاها، حيث تطلب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة الخامسة من الدول اتخاذ تدابير لتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجال بهدف القضاء على جميع الممارسات المجتمعية التي تستند إلى فكرة تفوق أحد الجنسين أو دونية الآخر.

ودعني أقول بمنتتهى الوضوح أنه لا يمكن التأكيد على أن الدول لا يمكنها التذرع بالأسباب الدينية أو الثقافية لتأخير القضاء على التمييز ضد المرأة أو لإنهاء العنف ضدها تحت أي ظرف.

قضية محورية وخطيرة

في مجال الرياضة، تتعرض المرأة والفتيات للكثير من العنف والانتهاكات لحقوقهن، وتتقلص فرص المساواة والحماية والدعم فيما يمكن وصفه «ضحايا العنف الرياضي»، وقد قدمت تقريرًا يناقش ويعالج الإطار القانوني في هذا الشأن.. كيف ساهم التقرير في إبراز قضية العنف

مطلوب خطة عالمية للقضاء على العنف ضد المرأة، خاصة مع الانتشار «الحاد» للعنف التكنولوجي.

حواجز متعددة

وتشمل هذه الحواجز القوالب الاجتماعية الضارة، والتمييز حسب الجنس المنتشر في الرياضة، وغياب القدوات، والتوزيع غير المتساوي لمسؤوليات الرعاية، والوصول المحدود إلى مرافق التدريب والبنية التحتية والموارد، حيث تكون الفتيات عرضة بشكل خاص للإهمال في بعض الرياضات مثل الجمباز، كما أن المرأة والفتيات اللاتي يواجهن التمييز على أساس العوامل المتداخلة، مثل الدين، والعرق، والإعاقة، قد يواجهن أيضًا حواجز وتحديات مركبة في الرياضة. كما يصف التقرير مرتكبي العنف الأكثر شيوعًا ومساعدتهم، والذين يشملون المدربين، والمهنيين، وأفراد الأسرة، والمديرين، والمشجعين، وصناع السياسات، ولهذا يمكن القول إن الدول تكون متواطئة عندما تفشل في منع أو ملاحقة أو معاقبة أفعال العنف ضد المرأة والفتيات.

ولقد رحبت بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها العديد من الحكومات والهيئات الرياضية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين مشاركة المرأة والفتيات في الرياضة، خاصة أنه مكن للمجتمعات استغلال الرياضة في إحداث التغيير الاجتماعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات.

يتمثل بوضوح في التجاهل التام لسلامة وكرامة وإنسانية المرأة في النزاعات المسلحة، وازدراء أطراف الصراع للقانون الإنساني الدولي الذي يحمي المدنيين، بمن فيهم المرأة.

استغلال المرأة تكنولوجياً

وهذا أيضًا ينطبق على الانتشار المقلق للمنصات التكنولوجية التي توظف لتسهيل الاستغلال والعنف والاعتداء الجنسي ضد النساء والأطفال، خاصة الفئات المهمشة، فقد عجزنا عن مواكبة تطورها المستمر واستخدامها الضار. وعليه يجب أن يتبنى المجتمع الدولي خطة عالمية مخصصة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، هذا الإجراء سيكون أيضًا متماشياً مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوضع خطة طارئة لمكافحة العنف ضد المرأة. ومن خلال زيارتي للعديد من دول العالم، رأيت الأثر المدمر لتقليص البرامج والخدمات الموجهة للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، بما في ذلك المرأة من الجماعات العرقية والأقليات، كجزء من تدابير التقييد الذي تتبناه العديد من الدول، كما لاحظت كيف يُضخى بتمويل المنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة في الخطوط الأمامية، وهو أمر قصير النظر ويضر بالفئات المعنية. ونؤكد أهمية الالتزام بتوفير التمويل اللازم للنساء، خاصة الأكثر عرضة للتهميش، لضمان تمكينهن ورفعهن من براثن الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نضمن مشاركة منظمات حقوق المرأة في القرارات المتعلقة بالأموال العامة والسياسات الضريبية. وأخيراً، يتعين على الحكومات تحسين النتائج المتعلقة بالجنس من خلال إصلاح النظم الضريبية وإزالة التحيزات القائمة، وتصميم سياسات ضريبية تُعزز المساواة بين الجنسين.

العنف ضد المرأة «سلاح» بالنزاعات المسلحة

كخبيرة أممية مستقلة.. كيف يمكن توصيف ازدواجية المعايير انطلاقاً من الواقع الذي تعيشه المرأة والفتيات بالعديد من دول العالم التي تتعرض للحروب والصراعات المسلحة؟

مع انتشار الصراعات الوحشية في العديد من دول العالم، أشعر بقلق بالغ لاستمرار تعرض النساء والفتيات للعنف بشكل مستمر، وتحملهن العبء الأكبر للصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، بل غالباً ما تكون النساء والفتيات الأهداف الرئيسية للأطراف المتحاربة والجماعات والأنظمة القمعية، حيث يتعرضن لأعمال عنف متكررة ومآسي لا توصف أثناء الحروب.

ولقد تم رصد استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بما في ذلك الدعارة القسرية، والحمل القسري، والعبودية الجنسية، كسلاح في الحرب، كما يُستخدم العنف الجنسي بشكل متعمد لإخضاع وتدمير الخصم وتهيب السكان، هذه الفظائع يمكن أن تُشكّل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

ولهذا هناك ضرورة للعمل على إدراج الجرائم الجنسية والقائمة على الجنس في معاهدة مستقبلية بشأن الجرائم ضد الإنسانية، بما يضمن محاسبة الدول وبيان التزامها بمنع ومعاقبة العنف القائم على الجنس في أوقات السلم والصراع، وضمان تضمين أحكام ملائمة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية في القوانين المحلية.



الرياضي الذي تتعرض له المرأة وتعزيز فرص المساواة والعدالة؟

تشمل ولاية المقررة الأممية الدعوة إلى المساواة وتوفير سبل متكاملة لحماية المرأة والفتيات في الرياضة، ومن ثم قدمت العام الماضي تقريراً عن العنف ضد النساء والفتيات في الرياضة، خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، والذي أكدت من خلاله على أن العنف ضد المرأة والفتيات في الرياضة هو قضية حقوق إنسان خطيرة ومنهجية تتطلب اهتماماً فورياً على جميع المستويات. وبشكل مؤكد يمكن الجزم أن «المرأة والفتيات في الرياضة يواجهن أشكالاً متعددة من العنف.

ولقد أشرت من خلال هذا التقرير إلى الأسباب الهيكلية للعنف ضد المرأة والفتيات في الرياضة، بما في ذلك الثقافات التي يهيمن عليها الذكور، وعدم تمثيل النساء بشكل كافٍ في المناصب القيادية، وعدم التساوي في الاستثمارات في الرياضات النسائية، وهذه التحديات تتفاقم من خلال أشكال التمييز المتداخلة، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس، والعمر، والعرق، والدين، والإعاقة.

كما يوضح التقرير الحواجز النظامية التي تمنع المرأة والفتيات من المشاركة في الرياضة على قدم المساواة مع الرجال والفتيان.

حقوق المرأة جزء أساسي من المنظومة الدولية

تواجه المرأة والفتيات العديد من أشكال وصور العنف في العالم المعاصر، كانهدام الجنسية، والعنف الأسري، والعنف الاقتصادي والثقافي.. كيف يمكن مواجهة تلك التحديات على المستوى الدولي، وما الآليات التي يمكنكم تفعيلها في إطار ولايتكم الدولية؟

كما ذكرت العام الماضي في العديد من المحافل الدولية، يجب أن نتذكر دوماً أن حقوق المرأة هي جزء أساسي من منظومة حقوق الإنسان - لكنني متأكدة أنني لست الوحيدة التي تشعر بأننا نقف عند مفترق طرق حاسم فيما يتعلق بهذه الحقيقة القانونية والطموح الذي نسعى لتحقيقه.

ورغم التقدم المحرز في مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية، إلا أن هذه المكاسب مهددة بتراجع خطير تجسدت ملامحه خلال السنوات الأخيرة، والذي

وقت المحاسبة

ويمكن القول إنه قد حان وقت المحاسبة لانتهاكات حقوق المرأة والفتيات خلال النزاعات المسلحة، خاصة أن معظم الضحايا هم من النساء والفتيات والأطفال، ولهذا على المجتمع الدولي أن يحاسب كل من يقوم بهذا الأمر، فعلي سبيل المثال أخفق المجتمع الدولي لمدة 15 شهراً في تحقيق وقف إطلاق النار في غزة، التي كانت بالدرجة الأولى حرّاً على المرأة والأطفال، وكذلك بالنسبة لوقف العنف الجنسي ضد المرأة في السودان، أو إرهاب المرأة في هايتي، أو تهमيش المرأة في الحياة العامة بأفغانستان.

ما الذي يتطلبه الأمر لتثبّت الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي تضع المساواة بين الجنسين في صميم سياساتها الخارجية والمحلية، أن حياة النساء لها قيمة فعلية.

ضرورة العمل على إدراج الجرائم القائمة على الجنس في معاهدة مستقبلية بشأن الجرائم ضد الإنسانية.

تمثلت في تشريعات وقوانين تضمن لهم الرفاه رعاية «حقوق العمال».. أولوية إماراتية

تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول الأكثر جذبًا للعمالة الوافدة، بفضل سياساتها القائمة على التسامح، التنوع، التعايش وحماية حقوق الإنسان، ولا تقتصر جهود الدولة على استقطاب الكفاءات، بل تضع رعاية العمال وضمان حقوقهم كأولوية وطنية، ما يعزز مكانتها كواحدة من أكثر الدول تنافسية في بيئة العمل.



وفي هذا الإطار، أطلقت الإمارات حزمة من التشريعات والسياسات التي تحمي العمال، تضمن لهم الاستقرار الوظيفي، وتوفر لهم بيئة آمنة توازن بين حقوقهم وحقوق أصحاب العمل، هذه الجهود لم تقتصر على الداخل فقط، بل تمتد إلى التعاون مع المنظمات الدولية والدول المصدرة للعمالة لضمان أعلى معايير الحماية لهم.

التزام دولي ومحلي بحماية العمال

إيمانًا منها بأهمية حماية القوى العاملة، انضمت الإمارات إلى 9 اتفاقيات رئيسة لمنظمة العمل الدولية، تشمل حقوق العمال، السلامة المهنية، والأجور، كما قامت بتحديث قوانين العمل عبر إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021، الذي ينظم علاقات العمل ويحدد الحقوق والواجبات بشكل واضح بما في ذلك في مجالات التوظيف والأجر والسكن والصحة. وحدد المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية الحد الأقصى لساعات العمل العادية للعمال بثمان ساعات في اليوم الواحد أو ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع، ولا يجوز أن يعمل العامل أكثر من خمس ساعات متتالية دون فترة أو فترات للراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة. كما أتاح المرسوم بقانون الحق في راحة أسبوعية مدفوعة الأجر لا تقل عن يوم واحد وفقًا لما يحدده عقد العمل أو اللائحة التنظيمية للعمل، هذا فضلًا عن الإجازات السنوية وإجازة الحداد وإجازة الوالدية وأي إجازات أخرى يقرها مجلس الوزراء.



رعاية حقوق العمالة المساعدة

فيما حدد المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 بشأن عمال الخدمة المساعدة، مجموعة من الحقوق الواجب الالتزام بها تجاه العمال، ومنها: حظر استقدام أو تشغيل عامل مساعد يقل عمره عن 18 عامًا، وحظر التمييز بين العمالة المساعدة على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو بسبب الإعاقة بين الأشخاص، كما حظر العمل الجبري، وأي ممارسة لعمل يدخل في إطار الاتجار بالبشر، وكذلك حظر التحرش اللفظي أو الجسدي بالعامل. كما ألزم بتأمين السكن المناسب والإعاشة للعمالة المساعدة، مع ضمان استلام العامل المساعد أجره ووفق الآليات والقنوات التي تحددها الوزارة. وأكد المرسوم بقانون ضرورة تحمل صاحب العمل تكاليف العلاج الطبي للعامل المساعد وفقًا للنظام الصحي المعمول به في الدولة، أو توفير التأمين الصحي وفق التشريعات المعمول بها في الدولة، ومعاملة العامل المساعد معاملة حسنة تحفظ له كرامته وسلامته بدنه.

بيئة عمل تنافسية عالمياً

بفضل هذه التطورات، احتلت الإمارات المرتبة السابعة عالميًا في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024، متقدمة 3 مراكز عن العام السابق. كما جاءت الثانية عالميًا في مؤشرات التوظيف وغياب النزاعات العمالية، متفوقة على العديد من الاقتصادات الكبرى. وتعكس هذه الإنجازات استراتيجية الدولة الناجحة في تحقيق بيئة عمل مستقرة، حيث تشير إحصائيات مرصد سوق العمل بوزارة الموارد البشرية والتوطين إلى أن معدل نمو العمالة في الدولة تجاوز 10% سنويًا، بينما بلغت نسبة الوظائف الخضاء 11%، ما يعزز تحول سوق العمل نحو الاستدامة. برامج تأمينية لحماية العمال وضمان حقوقهم تبني دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية متكاملة لحماية العمال، تعكس التزامها الراسخ بتوفير بيئة عمل مستقرة وأمنة تضمن حقوق العاملين وتحافظ على استدامة سوق العمل، وتشمل هذه الاستراتيجية حزمة من البرامج التأمينية المتطورة التي تغطي جميع جوانب الحماية الاجتماعية، ابتداءً من تأمين الأجور، والتعويض عن التعتل، وصولاً إلى توفير تأمين صحي شامل ونظام ادخاري مبتكر لمكافأة نهاية الخدمة.

توافر خدمات التأمين
الصحي بنسبة 100%
لجميع العمال دون تمييز
وفق باقات رعاية صحية
متكاملة

10% سنويًا معدل نمو
العمالة بالدولة.. و11%
نسبة الوظائف الخضاء

98.8% نسبة العاملين في
القطاع الخاص المشمولين
تحت مظلة «برنامج حماية
العمالة»

استراتيجية شاملة للحماية
الاجتماعية تضمن توفير
الحماية ضد التعتل عن
العمل



ختامًا:

جاء اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة برعاية حقوق العمال اتساقًا مع رعايتها المتكاملة لحقوق الإنسان، عبر مسيرة من التطوير المستمر للتشريعات والقوانين الوطنية، كما تبذل دولة الإمارات جهودًا مكثفة لتحسين ظروف العمل لجميع الموظفين وخلق فرص عمل لائقة وجديدة، وهو الواقع الذي جعل الدولة تأتي في المرتبة الأولى عربيًا في مؤشر العمل العالمي 2024، حسب التقرير الصادر عن شركة الاستشارات العالمية «وايتشيلد» الذي أوضح أن الإمارات، سجلت أعلى معدل لمرونة أسواق العمل في المنطقة العربية، وذلك بفضل قوانينها الضريبية المرنة والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين، كما جاءت في المرتبة الأولى إقليميًا والـ 22 عالميًا حسب النسخة السنوية العاشرة لمؤشر تنافسية الموهب العالمية 2023، الصادر عن كلية «إنسياد» العالمية لإدارة الأعمال، واحتلت المرتبة الأولى على مستوى العالم في عدة مؤشرات تنافسية، وسجلت زيادة في القوى العاملة بنسبة 11.43% عن العام 2022. (مع استمرار تطوير القوانين وتعزيز الابتكار في سوق العمل، تمضي الإمارات نحو مستقبل أكثر استدامة، حيث يبقى الإنسان محور التنمية والتقدم).

تحويل مكافأة نهاية الخدمة إلى أداة استثمارية مستدامة، تمنح العاملين فُرصًا لتحقيق عوائد مالية تساعدهم في التخطيط لمستقبلهم المالي. الآلية: استثمار مكافآت نهاية الخدمة عبر صناديق استثمارية موثوقة ومعتمدة. الفئات المستفيدة: العاملون في القطاع الخاص والشركات المشتركة في النظام.

رابعًا: التأمين الصحي الشامل..

100% من العمال مشمولون بالتغطية الطبية

انطلاقًا من حرص الدولة على توفير رعاية صحية شاملة لكل العاملين دون تمييز، تم توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل جميع العمال، سواء في الشركات الخاصة أو العمالة المساعدة، وذلك وفقًا للقرار الذي أصدره مجلس الوزراء.

- موعد التطبيق: بدأ التنفيذ الإلزامي في 1 يناير 2025.
- نسبة المشمولين في المنظومة الصحية: 100% من القوى العاملة بسوق العمل.
- الفئات المشمولة: العاملون في القطاع الخاص بجميع إمارات الدولة.
- مميزات التأمين الصحي
- باقة تأمين صحي أساسية بسعر تنافسي 320 درهمًا سنويًا.
- مدة الوثيقة: سنتان، مع إمكانية استرداد قيمة السنة الثانية عند إلغاء الإقامة.

التغطية الطبية تشمل:

- علاج الأمراض المزمنة والحالات الموجودة مسبقًا دون فترة انتظار
- خدمات الرعاية الصحية عن بُعد، بما في ذلك الاستشارات الطبية الهاتفية أو عبر الإنترنت.
- شبكة طبية واسعة تشمل: 7 مستشفيات، 47 عيادة ومركزًا طبيًا، و44 صيدلية.
- إمكانية إضافة أفراد الأسرة: يمكن للعاملين من أفراد العائلة الاستفادة من ذات المزايا بأسعار تنافسية.
- الأثر: يضمن بيئة عمل أكثر أمانًا واستقرارًا صحيًا للعمال، ويخفف من الأعباء المالية على الأفراد وأصحاب العمل، ما يعزز الإنتاجية والرفاه العام.



أولًا: التأمين ضد التعطل عن العمل.. ضمان الاستقرار الوظيفي

في خطوة رائدة على مستوى المنطقة، أطلقت الإمارات نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، وهو برنامج شامل يوفر دعمًا ماليًا للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص في حال فقدان وظائفهم، ما يضمن لهم دخلًا مؤقتًا حتى يحصلوا على فرصة عمل جديدة.

- عدد المشتركين حتى الآن: تجاوز 6.7 مليون مشترك.
- الفئات المستفيدة: جميع العاملين في القطاعين العام والخاص.
- الهدف: تأمين دخل ثابت للعامل وأسرته خلال فترة البحث عن عمل، وتعزيز استقرار السوق الوظيفية.
- التأثير: يساهم في جذب أفضل المواهب العالمية وتعزيز تنافسية سوق العمل الإماراتية، بما يتماشى مع رؤية الإمارات لاقتصاد معرفي تنافسي عالمي.

ثانيًا: برنامج حماية العمالة.. تعزيز الأمن المالي للعمال

يُعد برنامج حماية العمالة أحد أكثر الأنظمة تطورًا عالميًا لضمان حقوق العمال، حيث يهدف إلى ضمان حصول جميع العاملين في القطاع الخاص على رواتبهم بانتظام ووفق العقود المبرمة.

- 98.8% من العاملين في القطاع الخاص مشمولون في البرنامج.
- عدد المستفيدين من البرنامج خلال السنوات الخمسة الماضية 24,000 عامل.
- إجمالي المبالغ المدفوعة عبر البرنامج: أكثر من 202 مليون درهم.

الخدمات التي يقدمها البرنامج:

- حماية الأجور من التأخير أو عدم السداد.
- ضمان استلام مكافأة نهاية الخدمة واستحقاقات العمال.
- آلية سريعة للفصل في الشكاوى المتعلقة بالمستحقات المالية.
- الأثر: يُعزز ثقة العمال في سوق العمل الإماراتية ويضمن بيئة عمل قائمة على الشفافية والإنصاف، ما يدعم الإنتاجية والاستقرار.

ثالثًا: نظام الادخار لمكافأة نهاية الخدمة.. استثمار مستقبلي للعاملين

في خطوة استثنائية، أطلقت الإمارات متمثلة بوزارة الموارد البشرية والتوطين وهيئة الأوراق المالية والسلع نظامًا ادخاريًا اختياريًا يهدف إلى

الإمارات في المركز الثاني في مؤشرات التوظيف وغياب النزاعات العمالية وفقًا لمؤشرات التنافسية العالمية لعام 2024

نظام الادخار لمكافأة نهاية الخدمة

فوائده:

- تنمية مدخرات الموظفين على المدى الطويل.
- زيادة الأمان المالي بعد التقاعد أو إنهاء الخدمة.
- دعم الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات المالية.

لتأثير:

- يساهم النظام في تعزيز الاستدامة المالية للعاملين وتحقيق التوازن بين الحياة العملية والمستقبلية، كما يمنح أصحاب العمل ميزة إضافية في جذب المواهب العالمية.

«لا نشعر بالغربة.. وكل الامتنان لهذه الأرض الطيبة» العمالة الوافدة: شكرًا لدولة الإمارات.. وقيادتها الرشيدة



عبر عددٌ من العمالة المقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مجلة «الإمارات لحقوق الإنسان» عن تقديرهم للدولة وقيادتها الرشيدة.. مؤكدين على استمرارية رعاية الدولة لحقوق العمالة بالشكل الذي جعلهم يشعرون بالانتماء لهذه الأرض الطيبة.. كما أشادوا بنظام الحماية من التعطل عن العمل، ومبادرة تسوية أوضاع المقيمين المخالفين، إضافة إلى تطبيق نظام «التوجيه» عبر وزارة الموارد البشرية والتوطين، والذي ساهم في تثقيف العمالة ومعرفتهم بحقوقهم بشكلٍ كاملٍ.

النظام الجديد للتأمين الصحي

في البداية وجهت ميشيل جاين - فلبينية الجنسية: «كل الامتنان والشكر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لوضع النظام الجديد للتأمين الصحي»، وقالت إنها تستطيع الآن مراجعة الأطباء وإجراء أي فحوصات طبية بمقابل مادي قليل للغاية.



التعطل عن العمل

بينما عبر ياسين عبد الله - من بنغلاديش - بقوله: «أود أن أشكر حكومة الإمارات على برنامج التأمين ضد التعطل عن العمل، هذا التأمين قد وفر لي راتب شهرين حتى حصلت على وظيفة جديدة بعد أن قامت الشركة بإنهاء خدماتي، لذا أود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى وأكرر امتناني لحكومة الإمارات».



تسهيلات ومميزات الإقامة

وقال عبداللطيف عبدالحاج خلف الله - مصري الجنسية: «أحب أن أشكر دولة الإمارات على جهدها المبذول في تيسير استخراج الإقامات، حيث يستطيع المقيم على أرضها أن يجلب أسرته بأقل تكلفة حتى لو كان راتبه لا يتعدى 4,000 درهم، إضافة إلى كم هائل من التسهيلات والمميزات المتاحة للمقيمين، الأمر الذي يجعل الجميع لا يشعر أنهم غرباء في هذا البلد الطيب».



نظام الرواتب الجيد

وقالت جانوكا تامونج - من نيبال: «أريد فقط أن أشكر دولة الإمارات العربية المتحدة وقيادتها الرشيدة لتطبيق نظام للرواتب متميز للغاية، حيث لا أجد أي مشكلة في الحصول على الراتب بشكل صحيح كل شهر».



نظام التأشيرة

وقال رحيس - هندي الجنسية: «أشكركم على القواعد الجديدة لنظام التأشيرة، حيث تم منحي شهرين وليس شهرًا واحدًا كمهلة لأتمكن من العثور على وظيفة في أي مكان بالدولة، وهو وقت كافٍ تمامًا للقيام بهذا الأمر، ولهذا أتقدم لدولة الإمارات العربية المتحدة بكل الشكر على هذا النظام الداعم للعمالة الوافدة، فهو يمثل مساعدة كبيرة للجميع».



نظام توجيه

وقالت آيناليم مسكيلج - أثيوبية الجنسية: «نظام توجيه والذي يتم تطبيقه عبر وزارة الموارد البشرية والتوطين، أتاح لي معرفة عدد أيام الإجازة السنوية وعدد ساعات العمل، فهو نظام يوفر لي كل المعلومات حول الحقوق المتاحة للعمالة الوافدة بمنتهى الكفاءة والوضوح.. شكرًا دولة الإمارات».



رعاية حقوق العمالة الوافدة

وقال محمد عاصف - أفغاني الجنسية: «شكرًا دولة الإمارات لرعاية حقوق العمالة الوافدة، خاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ بجواز السفر، فقد كان الجواز سابقًا مع الشركة، بينما الآن مع القانون الجديد الجواز أصبح معي، ولهذا أشعر بالارتياح، وكل الأمور طيبة».



مبادرة تسوية أوضاع المقيمين المخالفين

وقالت حنيفة محمد - موظفة: «مع إطلاق مبادرة تسوية أوضاع المقيمين المخالفين في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2024م، يسرني كوني ساهمت وكنت جزءًا من هذه المبادرة الإنسانية، فقد شهدت بنفسني دموع الفرح لدى الكثيرين جراء قلة حيلتهم وعجزهم، فقد أجبرت ظروف الحياة الكثيرين على البقاء في دولتنا بطريقة غير مشروعة، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي دارًا للإنسانية والأمان والرحمة، والأمل الوحيد لهذه الفئة قد وفرت مميزات عبر هذه المبادرة للجميع، لذلك كل الشكر والتقدير والامتنان لحكومتنا ودولتنا على هذه المبادرات الطيبة التي تُنسب لمنبع الإنسانية والدنا الشيخ زايد - رحمه الله - وترفع من قيمتنا وتزيد الأمن والأمان بيننا وبين المواطنين والمقيمين في الدولة».



بنص القانون.. حق التعليم إلزامي للمواطن والمقيم ملامح تعليم المستقبل «بدأت» في الإمارات منذ أعوام

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على إتاحة حق التعليم لجميع المواطنين والمقيمين على أراضيها دون تمييز، انطلاقاً من التزامها بترسيخ مبدأ المساواة وضمان تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم، وذلك في إطار رؤيتها الشاملة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. بل سبقت العالم في تطوير مسيرة التعليم لتواكب التطورات التكنولوجية والرقمنة والذكاء الاصطناعي.

في الوقت الذي عقد فيه مسؤولو أنظمة التعليم في 79 دولة خلال نوفمبر 2024 مؤتمراً دولياً بدولة البرازيل بدعوة من منظمة اليونسكو لبيان ملامح مستقبل التعليم في العالم في ظل السعي الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030، حيث أصدر المؤتمر عددًا من التوصيات أكد من خلالها أن التعليم أحد المحركات القوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن المساواة والإدماج في التعليم لا بد من بديل عنه للمضي في تحقيق أهداف الخطة 2030، مع الإشارة إلى أهمية الاستثمار في تنمية مسيرة أنظمة التعليم في دول العالم، والتطوير المهني المستمر للمعلمين وصنّاع السياسات التعليمية، مع ضمان أهمية استمرار العملية التعليمية في حالات الطوارئ، وأن تكون المدارس آمنة، واحتضان التنوع الثقافي ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب في الأنظمة التعليمية، والقضاء على الحواجز التي تحد من المساواة بين الجنسين في التعليم، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين وعدم التمييز، مع أهمية الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي في التعليم من خلال نهج يركز على الإنسان ويستند إلى حقوق الإنسان، للاستفادة من التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في مسيرة التعليم، ورغم أن هذه التوصيات صدرت مع نهاية العام 2024، إلا أنها مطبقة بالفعل في دولة الإمارات العربية المتحدة وتم النص عليها بشكل متكامل ضمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2030.

الاستراتيجية الوطنية 2030

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تزويد الطلبة بالمهارات الفنية والعملية لدفع عجلة الاقتصاد في القطاعين الحكومي والخاص، وتخريج أجيال من المتخصصين والمحترفين في القطاعات الحيوية ليكونوا ركيزة رئيسية في بناء اقتصاد معرفي، ويشاركوا بفاعلية في ريادة الأعمال وسوق العمل. وترمي الاستراتيجية إلى تطوير نظام تعليمي يقوم على أربع ركائز رئيسية هي: الجودة، من خلال دعم مؤسسات التعليم العالي للتنافس عالميًا من خلال تطبيق معايير اعتماد عالية الجودة، وتوفير حوافز للمؤسسات، وتأهيل هيئة تدريس متميزة، والكفاءة عبر الوصول إلى مؤسسات تعليم عال ذات إنتاجية عالية، ومعدل استكمال عالٍ للطلبة، وبرامج أكاديمية متكاملة مدعومة بآليات تمويل فعّالة.

كما تضمنت الركائز محور الابتكار، والمتمثل في تطوير بيئة مُحفزة للبحث العلمي تؤهل وتستقطب أفضل الباحثين، كما توفر تمويلًا تنافسيًا يركز

الاستراتيجية الوطنية
2030 أرست أسس تعليم
دائم التطوير بالدولة..
قبل بحث العالم عن
وسيلة للتطوير بأكثر من
7 أعوام.



على تحقيق نتائج بحثية مؤثرة في اقتصاد معرفي، بالإضافة إلى محور المواءمة، وهو إعداد جيل من الخريجين مؤهل للتنافس في سوق العمل بقطاعيه العام والخاص من خلال بناء الشراكات مع القطاع الخاص في جميع مراحل التعليم العالي، وتصميم وطرح البرامج والتدريب.

حق التعليم في الدولة (الإلزامي)

ولقد نص دستور دولة الإمارات في المادة (17): التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع، وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية.

كما نصت التشريعات الوطنية بدولة الإمارات العربية المتحدة على أن التعليم حق للجميع إلزامي للمواطن والمقيم على السواء تطبيقاً لنهج الدولة في دعم المساواة بين الجميع، فقد نصت المادة (3) من مرسوم اتحادي رقم 39 لسنة 2022 في شأن التعليم الإلزامي - والذي أصبح ساريًا بالدولة بداية من يناير 2023 - في البند الأول على ما يلي: (التعليم حق لكل مواطن أو من يصدر بمعاملتهم معاملة مواطني الدولة في قطاع التعليم بموجب قرار يصدر من رئيس الدولة، وتوفره الدولة مجاناً في جميع مراحله داخل الدولة)، وما أكد عليه هذا البند هو النص صراحة على أن التعليم حقٌ للمواطنين ومن يعاملون معاملة المواطنين، ويكون مجاناً في جميع مراحله، انطلاقاً من كونه حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان.

ولم يغفل المرسوم بقانون عن المقيمين بالدولة، حيث نص البند الثاني على ما يلي: (التعليم حق لكل مقيم في الدولة، وعلى القائم برعاية الطفل المقيم إلحاقه بالتعليم الابتدائي وفقاً للضوابط المعتمدة في

نص دستور دولة الإمارات
في المادة (17): التعليم
عامل أساسي لتقدم
المجتمع، وهو إلزامي في
مرحلته الابتدائية ومجاني
في كل مراحله داخل
الاتحاد



ختاماً

إن حق التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة يعكس رؤية قيادتها الرشيدة، التي تؤمن بأن التعليم هو حجر الأساس لتقدم المجتمع وضمان مستقبل مشرق للجميع. وقد نجحت الدولة في بناء منظومة تعليمية متكاملة، تضمن إتاحة التعليم بجودة عالية لكل مواطن ومقيم، مع الالتزام بالمساواة وعدم التمييز.

وما يميز الإمارات أنها لا تكتفي بتطبيق المعايير الدولية، بل تسبق العالم بخطوات عبر استراتيجيات متقدمة، مثل الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2030، التي تركز على تعزيز التحول الرقمي، الابتكار، وتأهيل الأجيال القادمة لتكون قادرة على مواجهة تحديات المستقبل والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

إن التزام الإمارات بحق التعليم ليس مجرد نصوص قانونية، بل واقع ملموس يعكس ريادة الدولة عالمياً في جودة التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال دمج التكنولوجيا في التعليم، وتمكين الفئات الضعيفة، وفرض عقوبات على التقاعس عن توفير التعليم، تقدم الإمارات نموذجاً عالمياً يُحتذى به في تحقيق العدالة والمساواة في التعليم، وضمان مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة.

نصت المادة في البند الثاني على إلزام الوزارة والجهة التعليمية بحسب الأحوال أن تُخطر النيابة العامة. وهو الأمر الذي يؤكد حسم الدولة في توافر التعليم وإتاحته للجميع دون تفرقة سواء كان الطفل مواطناً أم مقيماً مع القيام بإخطار النيابة العامة للتحقيق في الأمر.

عقوبات

وفي المادة (8) من المرسوم الاتحادي تم النص على العقوبات في حق من يتهاون في (حق التعليم) للطفل، حيث نصت على تطبيق عقوبة الحبس والغرامة والتي لا تقل عن 2000 درهم ولا تزيد عن 50 ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك لمن يتخلف عن إلحاق الطفل بالتعليم الإلزامي بعد إنذاره وفقاً للمادة (7) من القانون، وأشار القانون إلى إلزام المحكمة المختصة إلزام القائم على رعاية الطفل إلحاقه بالتعليم خلال المدة التي تُقرر لها، وإذا لم يقم بهذا الأمر تتم مضاعفة العقوبة والغرامة له من خلال المحكمة المختصة. هذه المادة تشير إلى مدى حرص الدولة وقيادتها الرشيدة على تمتع جميع الأطفال بالحق في التعليم، للحد الذي تُقرر فيه عقوبات سواء الحبس والغرامة لتصل في حدها الأقصى إلى 50 ألف درهم، انطلاقاً من أن حق التعليم من الحقوق التي لا مجال للتهاون بها.

مؤشرات جودة التعليم

أما مسيرة التعليم العالي في الإمارات فلا تقل جودة وتكاملاً عن مسيرة التعليم الإلزامي، حيث تضمن التصنيف العربي للجامعات لعام 2024، تصدر جامعتين وطنيتين المؤشر ممثلًا في جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة الشارقة، كما تضمن المؤشر ثلاث جامعات أخرى بين أفضل الجامعات العربية وهي جامعة رأس الخيمة للطب والعلوم الصحية والجامعة القاسمية بالشارقة وجامعة الخليج الطبية، أما من حيث مؤشرات جودة التعليم لعام 2024، وفقاً لتصنيف دافوس لجودة التعليم في المرتبة الثانية عربياً والعاشرة عالمياً، الأمر الذي يؤكد تمتع الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة بأعلى مستوى متقدم للتمتع بالحق في التعليم بجودة عالية في جميع المراحل والمستويات ليكون الإنسان قادراً على التأثير إيجابياً خلال المستقبل.



هذا الشأن لدى الوزارة بعد التنسيق مع الجهات التعليمية) ولقد أكد هذا البند على أحقية التعليم للطفل المقيم بالنص على أنه (حق لكل مقيم) دون تمييز أو عرق أو دين أو جنسية. وفي المادة الرابعة من المرسوم في البند الأول تم التأكيد على: (يكون التعليم للمواطن إلزامياً بدءاً من المرحلة الابتدائية وحتى نهاية التعليم المدرسي، ويكون إلزامياً لغير المواطن حتى نهاية المرحلة الابتدائية)، وهذا يؤكد إلزامية التعليم للأطفال حتى المرحلة الابتدائية للمواطنين والمقيمين، وهو العمر الذي يتشكل خلاله وعي الطفل وإدراكه للعالم من حوله.

المتابعة من القائم على الرعاية

وفي المادة (5) من مرسوم القانون لم تتوقف رعاية الدولة للحق في التعليم على مجرد الإلحاق بالمؤسسات التعليمية بل ألزم القائم على رعاية الطفل وفقاً للبند رقم (3) على متابعة التحصيل العلمي والأداء السلوكي للطفل، والمساهمة الإيجابية في رفع مستوى مخرجات التعلم، وفي البند رقم (4) نص القانون في إطار الحرص على حق التعليم للجميع في الإمارات على: (إشراك الطفل من ذوي الإعاقة «أصحاب الهمم» في التعليم المدرسي، وذلك وفقاً لتقرير تقييم وتشخيص حالة الطفل الصادر من الجهة المعنية، ومتابعة تنفيذ الخطة التربوية والأداء التعليمي للطفل)، وهو النص الذي يؤكد رعاية الدولة واهتمامها المتكامل بالأطفال من ذوي الهمم مع رعايتهم بشكل متكامل بما يحقق أعلى مستويات التعليم والتحصيل العلمي.

ولأن الإمارات دولة شُيدت على العلم وحرصت عليه كحق للجميع، فقد شدد القانون في المادة (7) على أنه في حال عدم قيام القائم على رعاية الطفل بعدم إلحاق الطفل بالتعليم المدرسي أو لم يلتزم بمدة التعليم الإلزامي، تقوم الوزارة أو الجهة التعليمية بإنذاره كتابياً خلال (5) خمسة أيام عمل من تاريخ تحقق واقعة عدم إلحاق الطفل بالتعليم أو عدم الالتزام بالمدة، وفي حال لم يلتزم القائم برعاية الطفل بإعادته للتعليم الإلزامي

رعاية الدولة واهتمامها المتكامل بالأطفال من ذوي الهمم مع رعايتهم بشكل متكامل بما يحقق أعلى مستويات التعليم والتحصيل العلمي

منظومة تشريعية إماراتية لحماية الحق في الخصوصية

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا كبيرًا بحماية الحق في الخصوصية، باعتباره ركيزة أساسية من ركائز حقوق الإنسان وضمانًا للحرية الشخصية للمواطنين والمقيمين على أراضيها. ويجسد هذا الاهتمام التزام الدولة الراسخ بتعزيز القيم الإنسانية، وتهيئة بيئة آمنة تكفل الخصوصية، مع مواكبة المستجدات والتحديات الناشئة عن التطورات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا والأنظمة الرقمية.



يعد الحق في الخصوصية أحد الحقوق الأساسية التي تكفل حماية البيانات الشخصية والمعلومات الخاصة بالأفراد من أي اختراق أو استغلال غير مشروع، وفي هذا الإطار، أرست دولة الإمارات منظومة قانونية متكاملة تتضمن تشريعات ولوائح، تهدف إلى ضمان سرية المعلومات وحمايتها في مختلف المجالات والقطاعات بما يعكس التزامها الراسخ بالحفاظ على الخصوصية وتعزيز الثقة في البيئة الرقمية.

تعكس جهود دولة الإمارات في هذا المجال التزامها بالمعايير الدولية لحماية الخصوصية، حيث تعتمد أحدث التقنيات والتشريعات المتطورة التي تحقق التوازن بين الحفاظ على أمن المعلومات وحماية الحقوق الفردية، ويتجلى هذا النهج من خلال قوانين رائدة مثل قانون حماية البيانات الشخصية وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، التي تهدف إلى ترسيخ بيئة رقمية آمنة تُعزز ثقة الأفراد وتواكب التحديات المتنامية في العصر الرقمي.



قانون حماية البيانات الشخصية

وفقًا للمرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية، والذي يُنشئ إطارًا قويًا لحماية البيانات الشخصية، حيث نص في المادة (2) على نطاق سريان أحكام القانون، وهي مهمة لأنها توضح الجهات التي تخضع لمتطلبات حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات، حيث تمتاز المادة بالشمولية، حيث لا تقتصر على الأفراد أو الشركات داخل الدولة فقط، بل تمتد إلى الكيانات الخارجية التي تُعالج بيانات الأفراد المقيمين في الإمارات، ما يعزز حماية البيانات حتى في المعاملات العابرة للحدود، بالإضافة لذلك فإن النص يواكب التشريعات العالمية، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، من خلال إلزام المتحكمين والمعالجين خارج الدولة بالتقيد بالقانون عند التعامل مع بيانات الأفراد داخل الإمارات.

كما أن المادة توضح الفرق بين صاحب البيانات (Subject Data)، والمتحكم بالبيانات (Controller Data)، والمعالج (Processor Data)، وهو أمر ضروري لتحديد المسؤوليات وضمان الامتثال.

وفي المادة (4) حظر القانون معالجة البيانات الشخصية دون موافقة صاحبها، إلا في الحالات التي تتعلق بالمصلحة العامة أو تتعلق بتطبيق الإجراءات القضائية أو للرعاية الصحية الوقائية، وبذلك المادة وضعت إطارًا متوازنًا بين حماية خصوصية الأفراد وبين الضرورات العملية والقانونية التي قد تستوجب معالجة البيانات دون الحصول على الموافقة المسبقة من صاحبها.

أما في المادة (5) فتم النص على ضوابط معالجة البيانات الشخصية والتي تتمثل في:

- أن تكون المعالجة بطريقة عادلة وشفافة ومشروعة.
- أن تكون البيانات الشخصية قد جمعت لغرض محدد وواضح، وألا يتم معالجتها في أي وقت لاحق على نحو يتنافى مع ذلك الغرض، ومع ذلك يجوز معالجتها في حال كان الغرض منها مشابه أو متقارب من الغرض الذي جمعت هذه البيانات من أجله.
- أن تكون البيانات الشخصية كافية ومقتصرة على ما هو ضروري وفقًا للغرض الذي تمت المعالجة من أجله.
- أن تكون البيانات الشخصية دقيقة وصحيحة، وأن تخضع للتحديث متى اقتضى الأمر ذلك.

البيانات الشخصية في الإمارات محفوظة بشكل آمن بما فيها حمايتها من أي انتهاك أو اختراق

عقوبات رادعة ضد كل من أفشى بيانات شخصية تصل إلى 100 ألف درهم

قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية

ونص مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية على عقوبات تتعلق بالاعتداء على البيانات والمعلومات الشخصية، حيث نص القانون في المادة (6) على ما يلي:

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (6) ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن (20,000) عشرين ألف درهم، ولا تزيد على (100,000) مائة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من حصل أو استحوذ أو عدل أو أتلّف أو أفسى أو سرب أو ألقى أو حذف أو نسخ أو نشر أو أعاد نشر بغير تصريح بيانات أو معلومات شخصية إلكترونية، باستخدام تقنية المعلومات أو وسيلة تقنية معلومات.

فإذا كانت البيانات أو المعلومات المشار إليها تتعلق بفحوصات أو تشخيص أو علاج أو رعاية أو سجلات طبية أو حسابات مصرفية أو بيانات ومعلومات وسائل الدفع الإلكترونية يعد ذلك ظرفاً مشدداً. ويعاقب بالحبس والغرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تلقى أي من البيانات والمعلومات المشار إليها، واحتفظ بها أو خزنها أو قبل التعامل بها أو استخدمها رغم علمه بعدم مشروعية الحصول عليها،

هذه المادة ضرورية لحماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة، حيث تفرض عقوبات صارمة على أي شخص يقوم بالوصول أو التعديل أو الحذف أو الإفشاء غير المشروع أو غيرها للبيانات الإلكترونية، وهي تتماشى مع العديد من الممارسات والمعايير الدولية، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) والقوانين الأمريكية لحماية البيانات مثل (CCPA)، ما يعزز الأمان الرقمي في الدولة. ونصت المادة (44) من قانون



معالجة بياناته الشخصية وإيقافها في حال كانت تهدف إلى التسويق المباشر، أو لإجراء المسوح الإحصائية ما يحد من الاستخدام غير المشروع أو غير المرغوب فيه للبيانات الشخصية، هذه المادة تُعزز سيطرة الأفراد على بياناتهم الشخصية، ما يعكس التزام الإمارات بحماية الخصوصية وفق المعايير الدولية. بينما نصت المادة (20) من مرسوم القانون بشكل واضح على أمن معلومات البيانات الشخصية، التي تضمنت العمل على تشفير البيانات الشخصية وتطبيق آلية إخفاء البيانات، مع تطبيق إجراءات وتدابير تضمن استمرار سرية أنظمة وخدمات المعالجة، وسلامتها وصحتها ومرونتها، حيث تُلزم المادة المتحكمين والمعالجين بتطبيق معايير أمنية صارمة تتناسب مع المخاطر المحتملة، وهي تتماشى مع الممارسات الدولية، ما يُعزز الثقة في أمن البيانات الرقمية في الإمارات.

ووضع القانون نصوص تنظيمية فيما يتعلق بنقل البيانات عبر الحدود، حيث نصت المادة (22) على نقل ومشاركة البيانات الشخصية عبر الحدود في حال وجود مستوى حماية ملائم، حيث توضح متى يمكن نقل البيانات إلى دول أخرى مع ضمانات لحماية الخصوصية، والمادة (23) المعنية بنقل ومشاركة البيانات الشخصية عبر الحدود في حال عدم وجود مستوى حماية ملائم، حيث تُحدد الشروط التي يمكن فيها نقل البيانات حتى لو لم تكن هناك قوانين حماية بيانات في الدولة المستقبلة.

كما أتاحت المادة (24) للأفراد تقديم الشكاوى، وهي آلية من آليات حماية حقوق الإنسان، حيث تمنح صاحب البيانات الحق في تقديم شكوى إذا شعر بأن بياناته تتم معالجتها بطريقة غير قانونية، كما أنها تضمن وجود جهة رقابية (مكتب الإمارات للبيانات) تقوم بالتحقيق واتخاذ الإجراءات المناسبة عند وجود انتهاكات، كما أن المادة (25) تضمن للأفراد والمؤسسات حق الطعن والتظلم إذا كانوا غير راضين عن قرارات المكتب، ما يُعزز الشفافية والعدالة. يلاحظ أن القانون أولى اهتماماً كبيراً بالحوكمة والإشراف على الامتثال حيث تلزم المادة (10) الشركات بتعيين مسؤول مختص لضمان الامتثال للقانون، بينما المادة (11) تحدد مسؤوليات هذا المسؤول لضمان حماية البيانات والامتثال المستمر للقانون، بالإضافة إلى ذلك المادة (21) تُلزم الشركات بإجراء تقييم شامل قبل استخدام تقنيات قد تؤثر في خصوصية الأفراد، ما يُعزز حماية البيانات الحساسة ويحد من المخاطر المحتملة.



فالمادة (5) تُحدد معايير معالجة البيانات الشخصية في الإمارات بطريقة تضمن العدالة، الشفافية، والأمان، مع الحفاظ على دقة البيانات وسريتها، هذه المادة تعزز ثقة الأفراد والمؤسسات في كيفية التعامل مع بياناتهم، ما يعكس الالتزام بالمعايير الدولية.

وتم النص في البند (6) على أن تكون البيانات الشخصية محفوظة بشكل آمن بما يضمن حمايتها من أي انتهاك أو اختراق أو معالجة غير مشروعة، هذه المادة محورية في حماية خصوصية الأفراد، حيث تُحدد المعايير التي تجعل موافقة صاحب البيانات على معالجتها صالحة وقانونية حيث تضمن أن تكون الموافقة على معالجة البيانات واعية، حرة، وقابلة للعدول، وهي تتماشى مع المعايير الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، ما يُعزز الشفافية والقدرة على التحكم في البيانات الشخصية.

وفي البند (7) تم النص على عدم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية بعد استنفاد الغرض من معالجتها، ويجوز الإبقاء عليها في حال تم إخفاء هوية صاحب البيانات باستخدام خاصية «آلية إخفاء الهوية»، هذه المادة شاملة وتفرض التزامات قوية على المتحكمين بالبيانات باتباع معايير أمنية صارمة، الامتثال للقانون، وتحمل المسؤولية عن حماية البيانات الشخصية، ما يُعزز حماية خصوصية الأفراد وأمن بياناتهم.

كما ركز القانون على حماية حقوق أصحاب البيانات من خلال عدة مواد، منها المادة (13) - حق الحصول على المعلومات، حيث تضمن لصاحب البيانات الحق في معرفة كيفية استخدام بياناته، الجهات التي يتم مشاركتها معها، ومدة الاحتفاظ بها، ما يُعزز الشفافية، كما توضح المادة (14) حق طلب نقل البيانات الشخصية حيث تمنح إمكانية نقل البيانات إلى متحكم آخر، ما يمنح الأفراد مزيداً من التحكم في بياناتهم ويُعزز قابلية نقلها. وتمنح المادة (15) حق تصحيح أو محو البيانات الشخصية، حيث تُعزز حق الأفراد في تعديل أو حذف بياناتهم إذا لم تعد هناك حاجة لمعالجتها، أما المادة (16) فتحدد حق تقييد المعالجة حيث توضح الحالات التي يمكن فيها لصاحب البيانات إيقاف معالجة بياناته مؤقتاً، وهو حق للحد من أي استخدام غير مرغوب فيه وضمان مزيد من السيطرة على البيانات الشخصية. ووفقاً للمادة (17) من القانون تنص على أحقية اعتراض صاحب البيانات على

عدم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية بعد استنفاد الغرض من معالجتها، ويجوز الإبقاء عليها في حال تم إخفاء هوية صاحب البيانات

انتهاك الخصوصية سواء بالسمع أم نقل المحادثات بأي وسيلة «جريمة متكاملة الأركان» بنص قانون الجرائم والعقوبات



مكافحة الشائعات الإلكترونية على عقوبات بشأن إفشاء الأسرار والاعتداء على الخصوصية أشار لها القانون وفقاً للتالي:

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (6) ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن (150,000) مائة وخمسين ألف درهم، ولا تزيد على (500,000) خمسمائة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، بقصد الاعتداء على خصوصية شخص أو على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد من غير رضا وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرق الآتية:

- استراق السمع، أو اعتراض، أو تسجيل أو نقل أو بث أو إفشاء محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية.
- التقاط صور الغير في أي مكان عام أو خاص أو إعداد صور إلكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها.
- نشر أخبار أو صور إلكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقيقية بقصد الإضرار بالشخص.
- التقاط صور المصابين أو الموتى أو ضحايا الحوادث أو الكوارث ونقلها أو نشرها بدون تصريح أو موافقة ذوي الشأن.
- تتبع أو رصد بيانات المواقع الجغرافية للغير أو إفشاءها أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها.

كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن (250,000) مائتين وخمسين ألف درهم ولا تزيد على (500,000) خمسمائة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر.

هذه المادة شاملة وحاسمة في حماية خصوصية الأفراد وحرمة حياتهم الشخصية من خلال فرض عقوبات صارمة على أي استخدام غير قانوني لوسائل تقنية المعلومات لاختراق الخصوصية أو نشر المعلومات الشخصية دون موافقة.

قانون الجرائم والعقوبات

وتضمن مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات وتحديداً المادة (431)، أهمية حماية الخصوصية والحياة الأسرية، حيث نصت على «يعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة

الخاصة أو العائلية للأفراد، وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية: استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة - أيًا كان نوعه - محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر. التقط أو نقل بجهاز - أيًا كان نوعه - صورة شخص في مكان خاص. فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الحالتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاه هؤلاء يكون مفترضاً. كما يعاقب بذات العقوبة من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة. ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على (7) سبع سنوات وبالغرامة الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتداءً على سلطة وظيفته، ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها ما يكون قد استخدم في الجريمة، كما يحكم بمحو التسجيلات المتصلة عنها أو إعدامها.

وعليه تُعد المادة ركيزة أساسية في حماية الخصوصية والحياة العائلية، حيث تجرم التنصت، التسجيل، التصوير، أو نشر المعلومات الشخصية دون إذن، حتى لو كانت صحيحة، ما يضمن عدم استغلال البيانات للإضرار بالأفراد، كما أنها تشدد العقوبة على الموظفين العمامين الذين يستغلون سلطتهم في هذه الجرائم، وتعزز الردع من خلال مصادرة الأدوات المستخدمة في الانتهاك.

وأكدت المادة (433) على خصوصية الاتصالات المكتوبة، وتفرض غرامات على فتح الرسائل أو البرقيات دون إذن والتنصت على المكالمات الهاتفية، حيث يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن (3,000) ثلاثة آلاف درهم من فض رسالة أو برقية بغير رضا من أرسلت إليه، أو استرق السمع في مكالمة هاتفية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن (3) ثلاثة أشهر أو بالغرامة التي لا تقل عن (5,000) خمسة آلاف درهم إذا أفشى الرسالة أو البرقية أو المكالمات لغير من وجهت إليه ودون إذنه متى كان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالغير.

تعكس هذه المادة التزام القانون بحماية سرية المراسلات والاتصالات، حيث تُجرّم فتح الرسائل أو التنصت على المكالمات الهاتفية دون إذن، ما يُعزز الحق في الخصوصية والسرية، كما أنها تُصعّد العقوبة في حال تم إفشاء المحتوى لطرف ثالث، خاصة إذا أدى ذلك إلى إلحاق ضرر بالغير، ما يضمن ردعاً فعالاً ضد التعدي على البيانات الشخصية.



ختاماً..

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز حماية الحق في الخصوصية من خلال منظومة قانونية متكاملة ومبادرات مبتكرة تواكب التطورات التكنولوجية العالمية، عبر التشريعات الحديثة، مثل قانون حماية البيانات الشخصية وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، تضمن الإمارات حماية المعلومات الشخصية والبيانات الحساسة للأفراد، وتكفل حقوقهم في بيئة مجتمعية آمنة.

إن اهتمام الإمارات بهذا الحق يعكس التزامها بمبادئ حقوق الإنسان، ويسهم في بناء مجتمع متقدم يحترم خصوصية الأفراد ويعزز من الثقة في النظام القضائي والقانوني، وفي ظل التحديات الرقمية المتزايدة، تبقى الإمارات رائدة في تأكيد حق الأفراد في الخصوصية، ما يسهم في تحقيق التوازن بين الأمن والحرية الشخصية، ويعزز من مكانتها الدولية كداعم أساسي لحقوق الإنسان في المنطقة والعالم.

وفق مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2024 استخدام «الذكاء الاصطناعي» في المؤسسات العقابية والإصلاحية

بداية من 14 أبريل القادم يبدأ سريان مرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2024، والذي تضمن نصوصاً متطورة تؤكد تعزيز دولة الإمارات العربية المتحدة لحقوق الإنسان، حيث تضمن النص في تسمية المؤسسات العقابية بالإصلاحية، وليست العقابية وحدها للدلالة على أن الهدف منها ليس العقاب وحده بل الإصلاح أيضاً. كما تضمن المرسوم بقانون النص على استخدام تقنيات تكنولوجيا حديثة وعقابية وإصلاحية متطورة منها الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى النص على رعاية النزلاء وفق الاحترام الواجب لكرامته، وعدم إخضاعه للتعذيب أو المعاملة القاسية أو العقوبة المهيينة، مع توفير السبل الكفيلة باطلاع كل منهم على الواجبات والمحظورات والجزاءات المتعلقة به بلغة يفهمها.



ونص مرسوم بقانون على تطبيق «التمكين المجتمعي»، والذي يمثل فترة انتقالية تهدف إلى تيسير إدماج الشخص الذي تمت إدانته في المجتمع، ويراعي خلالها التدرج في تخفيف القيود ومنحه بعض المزايا والتي تحتسب من مدة العقوبة، كما تضمن «الإفراج تحت شرط»، والذي يتمثل في الإفراج عن كل نزيل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية لمدة شهر أو أكثر إذا أمضى ثلاثة أرباع مدة العقوبة.

ضوابط تشييد المؤسسات العقابية

تجسد المادة (5) من القانون التزاماً واضحاً بحماية حقوق الإنسان من خلال



الزيارات الافتراضية

وفي المادة (12) بشأن تنظيم الزيارة في المؤسسات العقابية والإصلاحية، تم الإشارة إلى أنه تحدد اللائحة التنفيذية لمرسوم القانون شروط وإجراءات وأنواع الزيارات الحضورية أو الافتراضية في المؤسسات العقابية والإصلاحية، والحالات التي يتم فيها منع الزيارة كلياً أو جزئياً شريطة أن يكون ذلك لمدة معقولة وللظروف الصحية أو لأسباب تتعلق بالأمن.

والنص المشار في المادة تضمن الإشارة إلى تطبيق «الزيارات الافتراضية» وهو إجراء لم يكن متاحاً في وقت سابق، استغلالاً للتطبيقات التكنولوجية الحديثة، إضافة إلى التأكيد على أن المنع من الزيارة لا يكون بلا سقف زمني بل وفق مدة معقولة ولأسباب محددة صحية أو تتعلق بالأمن.

وتضمن نص المادة (19) حق النزيل الأجنبي المحبوس احتياطياً في التواصل مع الآخرين، حيث نص البند الثاني على جواز التواصل مع الغير بناءً على إذن كتابي من النيابة العامة في الحالات التالية:

أولاً: تواصل النزيل الأجنبي مع سفارته أو بعثته الدبلوماسية أو الجهة التي ترعى مصالحه في الدولة.

ثانياً: مقابلة محامية في المؤسسة العقابية والإصلاحية بعد التأكد من صفته.

ضمان بيئة إنسانية ومتكاملة في تصميم المؤسسات العقابية والإصلاحية، فهي تضع معايير تراعي الكرامة الإنسانية للنزلاء عبر الالتزام بالطاقة الاستيعابية المناسبة، ما يحميهم من الاكتظاظ وسوء الظروف المعيشية، كما تضمن المادة حقوق النساء من خلال توفير مرافق خاصة للنزيلات الحوامل أو المصحوبات بأطفال، بما يلبي احتياجاتهن الصحية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تراعي المادة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتوفير البنية التحتية المناسبة لتلبية احتياجاتهم، ما يعزز مبدأ المساواة وعدم التمييز. وأخيراً، يظهر النص اهتماماً بإعادة التأهيل والتكامل المجتمعي من خلال توفير مرافق تدعم التأهيل البدني والنفسي والثقافي للنزلاء، ما يعكس توجهها إصلاحياً متقدماً يعزز إنسانية النظام العقابي.

حقوق النزلاء

لقد اشتمل مرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2024 في المادة (8) بالنص بشكل محدد إلى «حقوق النزلاء»، حيث تضمنت في البند الأول على الاحترام الواجب لكرامته وعدم خضوعه للتعذيب أو المعاملة القاسية أو العقوبة المهيينة مما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان خاصة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهيينة والتي انضمت لها دولة الإمارات العام 2012.

وفي البند الثاني الاطلاع على أي حكم أو ورقة تُعلن إليه، ورفع كل عريضة أو صحيفة للدعوى أو تقرير أو طلب أو مذكرة يرغب في رفعها مع التحقق من إيصال طلباته إلى الجهة المختصة خلال الميعاد القانوني المقرر، وفي البند الثالث تم النص على الاطلاع على الواجبات والمحظورات والجزاءات المتعلقة به بلغة يفهمها.

والمادة بهذا الشكل تضمنت الحقوق التي تضمن عدم المساس بكرامته بأي شكل من الأشكال كافة، وحمايته من أي ممارسات تمثل تعذيباً له أو تمثل معاملة قاسية لا تتوافق مع الاحترام الواجب لكرامته.

وفي المادة (9) تم النص على حق النزيل في التقدم بشكوى مكتوبة إلى



والنيابة العامة. كما تولي النصوص اهتمامًا خاصًا بحفظ كرامة النزلاء في حالة وفاتهم، من خلال إخطار ذويهم وإتاحة زيارتهم دون قيود زمنية، وتُشدد أيضًا على ضرورة الحصول على تصريح من النيابة العامة قبل الدفن، مع وضع إجراءات دقيقة للتعامل مع جميع حالات الوفاة.

التوازن بين الانضباط وحقوق الإنسان في العقوبات التأديبية

تنظم المواد (33) إلى (36) العقوبات التأديبية للنزلاء بطريقة توازن بين ضرورة الحفاظ على الانضباط داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية وضمان احترام حقوق الإنسان.

يلتزم القانون بإعلام النزلاء بواجباتهم ومحظوراتهم بلغة يفهمونها، ما يُعزز الشفافية والوضوح، كما يُحدد مجموعة من الجزاءات التأديبية المترتبة، مثل الإنذار والحرمان المؤقت من الامتيازات، مع تقييد مدة الحجز الانفرادي بسبعة أيام كحد أقصى وبعد فحص طبي، لضمان عدم المساس بكرامة النزلاء أو سلامته الجسدية والنفسية.

يتطلب القانون إجراء تحقيق عادل قبل توقيع أي جزاء تأديبي، بما يشمل مواجهة النزلاء بالفعل المنسوب إليه وسماع دفاعه، ما يُعزز مبدأ العدالة الإجرائية.

كما تُوثق جميع الجزاءات في قاعدة بيانات وتُبلغ للنيابة العامة، ما يضمن الرقابة والمساءلة، علاوة على ذلك، يحظر القانون أن تؤدي العقوبات التأديبية إلى تعطيل الإفراج المقرر للنزلاء، ما يعكس التزامًا بحقوق النزلاء واحترام كرامتهم الإنسانية.

تنظم إجراءات الإفراج.. تحقيق التوازن بين العقوبة وحقوق

في تعزيز حقوق الإنسان من خلال توفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية الشاملة للنزلاء.

تلتزم المؤسسات بتقديم برامج تربوية وثقافية تشمل التدريب المهني، الوعظ الديني، ودعم النزلاء في الاستعداد لسوق العمل، ما يُعزز إعادة تأهيلهم وتمكينهم من الاندماج الإيجابي في المجتمع بعد الإفراج عنهم، كما تُخصص النصوص أخصائيين اجتماعيين ونفسيين داخل المؤسسات لتقديم الدعم اللازم للنزلاء، مع إتاحة الفرصة لهم لممارسة شعائهم الدينية بحرية. أما الحق في التعليم، فيُعتبر من أهم الجوانب التي يعكسها القانون، حيث يُمنح النزلاء الفرصة لمواصلة دراستهم، سواء من خلال الحضور أو التعليم عن بُعد، بما يضمن تطورهم الشخصي والمهني.

ضمان حق الإنسان في الصحة داخل المؤسسات العقابية

تعكس المواد (24) و(25) التزام المؤسسات العقابية والإصلاحية في الإمارات بحماية حقوق الإنسان من خلال توفير رعاية صحية شاملة للنزلاء، تنص المادة (24) على وجوب تقديم العلاج الطبي للنزلاء بالتنسيق مع المنشآت الصحية الحكومية، بما في ذلك النزلاء غير المشمولين بالتأمين الصحي.

كما تتطلب وجود طبيب مقيم في كل مؤسسة عقابية لضمان متابعة الحالة الصحية والنفسية للنزلاء، مع ضمان خصوصية النزلاء من خلال تعيين طاقم طبي نسائي أو اتخاذ تدابير ملائمة عند الضرورة.

أما المادة (25)، فتحدد مجالات الرعاية الصحية التي تشمل تحسين النظافة، تقديم وجبات غذائية آمنة ومتوازنة، تعزيز الصحة البدنية والنفسية، وتوفير الهواء الطلق والخدمات العلاجية، هذه النصوص تؤكد على احترام الكرامة الإنسانية للنزلاء وضمان حقهم في الحصول على بيئة صحية تتيح لهم العيش بكرامة، حتى أثناء تنفيذ العقوبة.

تعكس المواد (27) و(28) من القانون التزامًا جوهريًا بحماية حقوق الإنسان من خلال ضمان الرعاية الطبية الملائمة للنزلاء الذين يعانون من أمراض خطيرة تهدد حياتهم أو حياة الآخرين، تُلزم هذه النصوص المؤسسات العقابية بإحالة النزلاء إلى المنشآت الصحية المختصة للحصول على التقييم الطبي اللازم، وضمان متابعة حالتهم الصحية بالتنسيق مع الجهات الصحية



مسؤولي المؤسسة العقابية والإصلاحية والذي عليه قبولها وتبليغها في الحال إلى النيابة العامة بعد إثباتها في قاعدة البيانات، والاشارة في المادة إلى إحالة الشكوى «في الحال» للنيابة العامة أنه لا يوجد سلطة تقديرية بشأن الشكوى لدى مسؤولي المؤسسة، وعليهم بكل «حزم» إحالة الأمر للنيابة العامة التي منحها القانون الحق في بيان الشكوى، مع توفير ما تطلبه من بيانات بشأنها، ما يُعزز مبدأ الشفافية والمساءلة.

الإشراف والتفتيش

تؤكد النصوص القانونية الواردة في المادتين (10) و(11) على أهمية تعزيز حقوق الإنسان داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية من خلال آليات الإشراف والتفتيش المستمرة، ينص القانون على خضوع المؤسسات لإشراف النيابة العامة، بما يضمن تطبيق القوانين وعدم وجود أي انتهاكات أو احتجاز غير قانوني للنزلاء، كما يُتيح للنزلاء الحق في التقدم بشكاوى مباشرة لعضو النيابة العامة لضمان المساءلة والشفافية، بالإضافة إلى ذلك، يُلزم القانون تشكيل لجان تفتيش دورية للتحقق من الالتزام باللوائح، مع مراعاة خصوصية المؤسسات المخصصة للنساء عبر إشراك العنصر النسائي في عمليات التفتيش، تعكس هذه الإجراءات التزامًا مؤسسيًا بضمان كرامة النزلاء وتعزيز العدالة.

إعادة التأهيل والتمكين المجتمعي

ولأن الهدف من المؤسسات العقابية والإصلاحية ليس تطبيق «الرادع القانوني» وحده، وإنما كنظام يهدف إلى الإصلاح ودمج النزلاء تدريجيًا في المجتمع قبل الإفراج النهائي عنه، ولهذا تم النص في المادة (22) على التالي: (إذا زادت مدة بقاء النزلاء المحكوم عليهم في المؤسسة العقابية والإصلاحية على (4) أربع سنوات، وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة التمكين المجتمعي، على أن يُراعى خلالها التدرج في تخفيف القيود ومنح المزايا وفقًا للشروط التي تُحددها اللائحة التنفيذية للقانون..)، والنص بهذا الشكل يمثل «فترة تأهيلية» لاستعادة النزلاء مسيرة في المجتمع بصورة جديدة مختلفة عما كان عليه قبل ارتكابه للجريمة التي خضع بسببها للعقوبة القانونية.

كما تُبرز المواد (29) و(30) من القانون دور المؤسسات العقابية والإصلاحية

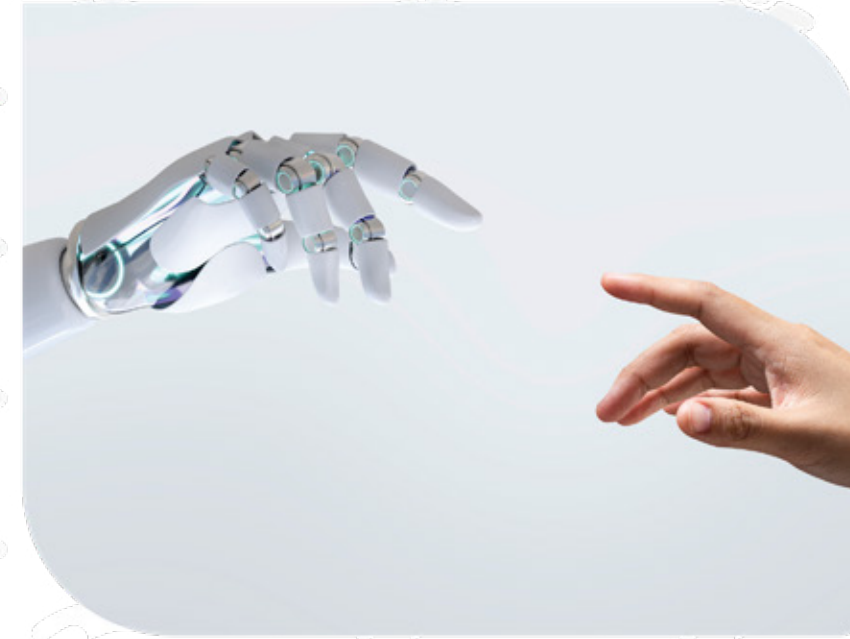
«رعاية النزيلة الحامل.. ضمان الحقوق الإنسانية للأم والطفل»

تُبرز المادة (20) التزام المؤسسات العقابية والإصلاحية بحماية حقوق الإنسان من خلال توفير معاملة إنسانية ورعاية خاصة للنزيلات الحوامل، تُعفى النزيلة الحامل من التشغيل أثناء فترة الحمل، وتُمنح ظروفًا صحية ملائمة تشمل الغذاء والنوم والرعاية الطبية، مع تأجيل أي جزاءات تأديبية إلى ما بعد الوضع، كما ينص القانون على نقل النزيلة إلى المستشفى عند اقتراب موعد الولادة وتوفير الرعاية اللازمة لها ولمولودها، إضافة إلى ذلك، يُتيح القانون للأم الاحتفاظ بمولودها حتى بلوغه عامين، مع ضمان حقوق الطفل في الرعاية والخصوصية بعد هذه الفترة، تؤكد المادة على أهمية احترام كرامة الأم والنزيلة، حيث يُحظر الإشارة إلى ظروف ولادة الطفل في شهادته الرسمية، ما يُعزز الحماية القانونية والاجتماعية للأم والطفل على حد سواء.

الرعاية النفسية والخروج المؤقت

كما نص القانون في مادة مستقلة وهي المادة (26) على رعاية النزلاء المصابين بأمراض نفسية، حيث جاء النص في المادة على أنه إذا تبين للطبيب المكلف بتقديم العلاج النفسي للنزلاء في المؤسسة العقابية والإصلاحية أن النزير مصاب بمرض نفسي، وجب عرضه على إحدى المنشآت الصحية النفسية في نطاق الاختصاص المكاني الأقرب للمؤسسة العقابية والإصلاحية للتقييم وإعداد تقرير طبي عن حالته الصحية، ويُعرض التقرير الطبي على النيابة العامة لتأمر بإيداعه في المنشأة الصحية على أن تُخصم المدة التي يقضيها فيها من مدة العقوبة المحكوم بها، وفي جميع الأحوال لا يكون إيداع النزير المصاب بمرض نفسي إلا بعد موافقة الجهة الصحية المختصة.

ودعمًا لرعاية النزلاء النفسية، نص القانون في المادة 31 على ما يلي: (يجوز للمؤسسة العقابية والإصلاحية بعد موافقة النيابة العامة السماح للنزير بالخروج مؤقتًا من المؤسسة لأسباب طارئة أو لدواعي العمل أو التعليم أو التدريب أو الزيارة الأسرية المنزلية) ونصت المادة (32) على ما يلي: (يجوز للنزير المحكوم عليه الذي أمضى مدة لا تقل عن (3) ثلاثة أشهر من العقوبة المحكوم بها أن يلتقي بأفراد عائلته حتى الدرجة الثانية أو بزوجه، من خلال طلب يقدم لضابط المؤسسة يوضح أسماء المطلوب اللقاء بهم وصلة القرابة).



الإنسان

تُبرز المواد (37) إلى (44) التزام القانون بتنظيم عملية الإفراج عن النزلاء بأسلوب يوازن بين تنفيذ العدالة وحماية حقوق الإنسان، يُنظم الإفراج عن النزلاء وفق إجراءات واضحة تضمن كرامتهم، مثل توفير الملابس الأساسية عند الإفراج لمن لا يملكها، والتنسيق مع الجهات المختصة عند وضعهم تحت المراقبة الإلكترونية.

كما يعكس الإفراج الصحي والإنساني احترامًا خاصًا لحقوق النزلاء المرضى، حيث يتم الإفراج عن المصابين بأمراض خطيرة أو إعاقات كاملة بقرار طبي وبتنسيق مع النيابة العامة، إلى جانب ذلك، يُتيح القانون الإفراج تحت شرط لمن يظهرون حسن السلوك ويستوفون شروط العقوبة، ما يُعزز نهج الإصلاح والتأهيل.

وفي حالات السجن المؤبد، يُسمح للنزلاء بالتقدم بطلب للإفراج بعد قضاء فترة محددة، مع ضمان مراجعة شاملة لسلوكهم وتأثير الإفراج على الأمن العام، ما يؤكد الحرص على تحقيق العدالة المتوازنة.

الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز الأمن والرعاية الإنسانية

تُظهر المادة (52) رؤية متقدمة في استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الأمن وتحسين ظروف النزلاء داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية حيث يُسمح باستخدام الذكاء الاصطناعي كأداة فعالة لمراقبة النزلاء والتنبؤ بحالتهم الصحية والنفسية، ما يُسهم في الوقاية من المشكلات المحتملة وحماية حقوق الإنسان.

ومن الواضح أن الهدف من استخدام هذه التقنية الحديثة هو عدم ترك تقدير حالة النزير الصحية والنفسية أو تقدير نواياهم لمسؤولي المؤسسة والتي تخضع لعوامل تتعلق بشخصية كل منهم، ولهذا أحال الأمر إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي لدقة تقدير حالة النزير، ومن ثم التدخل في الوقت المناسب لحمايته أو رعايته صحيًا ونفسيًا بما يؤدي إلى حماية حياته وعدم تعرضه لأي خطر كان.



خصوصية النزلاء الشباب

تعكس المواد (45) إلى (48) اهتمام القانون بخصوصية النزلاء الشباب ضمن فئة العمر الانتقالي (18-21 عامًا)، من خلال توفير بيئة تراعي احتياجاتهم وتحديات هذه المرحلة العمرية، يُلزم القانون المؤسسات العقابية والإصلاحية بتخصيص أماكن منفصلة للنزلاء الشباب، ما يضمن عدم اختلاطهم مع الفئات الأخرى من النزلاء، لحمايتهم من التأثيرات السلبية وتعزيز شعورهم بالأمان.

كما تولي النصوص عناية كبيرة بتطويرهم وتأهيلهم، حيث تُوضع برامج سنوية بالتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الرعاية الاجتماعية، والتعليمية، والتدريب المهني، بالإضافة إلى منحهم مزايا خاصة مثل الإجازات الاستثنائية لزيارة ذويهم في المناسبات. ويتيح القانون أيضًا تطبيق نظام الحرية المقيدة بتشغيلهم خارج المؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص، ما يُعزز فرص اندماجهم في المجتمع بشكل مسؤول بعد قضاء العقوبة.

هذه التدابير تُظهر التزامًا قويًا بحقوق الإنسان، مع مراعاة البعد الإصلاحي للنزلاء الشباب ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

يدعم هذا الاستخدام تحقيق بيئة آمنة وإنسانية، حيث يُمكن الكشف المبكر عن الحالات الصحية والنفسية الحرجة للنزلاء، وبالتالي توفير التدخل الطبي والنفسي اللازم، كما يُعزز الذكاء الاصطناعي الشفافية من خلال تطبيق آليات مراقبة دقيقة، دون تجاوز الحقوق الأساسية للنزلاء.

ختامًا.. نرى أن النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات العقابية والإصلاحية في الإمارات العربية المتحدة تعكس التزامًا واضحًا بحماية حقوق الإنسان وتعزيز الكرامة الإنسانية للنزلاء.

من خلال توفير الرعاية الصحية والاجتماعية، وضمان بيئة آمنة تراعي احتياجات الفئات المختلفة، واعتماد تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، يسعى القانون إلى تحقيق التوازن بين حفظ الأمن العام وحماية حقوق الأفراد.

كما أن هذه النصوص تتماشى مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقواعد «نيلسون مانديلا» النموذجية لمعاملة السجناء، يُظهر القانون تفهمًا عميقًا لدور المؤسسات العقابية كأداة للإصلاح والتأهيل، وليس فقط للعقاب، ما يُعزز فرص النزلاء في العودة إلى المجتمع كأفراد صالحين.

إن هذا النهج المتكامل يعكس ريادة تشريعية تُسهم في تحقيق العدالة الإنسانية.

مع الالتزام بمبادئ الاحترام والكرامة التي نصت عليها المواثيق الدولية. كما نؤكد على ما يلي:

- ضرورة تعزيز الضوابط المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي لضمان حماية بيانات النزلاء واحترام خصوصيتهم.
- تطوير برامج متابعة اجتماعية ونفسية للنزلاء بعد الإفراج لضمان اندماجهم الفاعل في المجتمع ومنع حالات الانتكاس.
- دور الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في ضمان شفافية تطبيق الإجراءات داخل المؤسسات العقابية.
- وضع آلية تضمن مراجعة دورية ومستقلة لقرارات الإيداع ومدى توافقها مع المعايير القانونية.

طالبات بالحق في التعليم دون تمييز بين الجنسين مالالا يوسف زاي "ناشطة حقوقية" أقوى من رصاص التطرف

"إذا كنتم جادين في خلق مستقبل آمن ومستدام للأطفال، فكونوا جادين بشأن التعليم". لم تكن مجرد مقولة رددتها الناشطة الحقوقية مالالا يوسف زاي، خلال استضافتها في الأمم المتحدة منذ عدة أعوام، بل كانت توصية رفعتها لقادة العالم رغبة في الاهتمام بالتعليم دون تمييز بين الجنسين.



فتاة باكستانية صغيرة، أدركت منذ صغرها رسالتها الحقوقية في الدفاع عن حقوق المرأة والفتيات، وباعتبارها مدافعة صريحة عن حق الفتيات في التعليم، كانت معرصة في كثير من الأحيان للخطر، خاصة في ظل مناخ التمييز في هذا الشأن، ونتيجة لمسيرتها في المطالبة بالحد من التمييز في التعليم، تعرضت لإطلاق النار عليها، ورغم ذلك لم تتوقف عن نشاطها الحقوقي، حتى حصلت على جائزة "نوبل" للسلام وهي في سن السابعة عشرة فقط.

التدوين

بدأت الفتاة الصغيرة بالتدوين باسم مستعار "جول ماكاي" عبر موقع هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" في أوائل العام 2009، حيث كشفت عن مسيرة حياتها في ظل التطرف، وعن مدى رغبتها في الذهاب إلى المدرسة، فقد كانت أولى تدويناتها عبر موقع الإذاعة البريطانية بعنوان "أنا خائفة". ثم تحدثت على مدى أعوام قليلة إلى وسائل الإعلام عن رغبتها في التعلم، وقام والدها بتشجيعها للتعبير عن شغفها بالعلم بحيث تتحدث نيابة عن رغبة الكثير من الفتيات في التعلم، ومع استمرار نشاطها حتى العام 2011، تم ترشيحها لجائزة "السلام الدولية للأطفال"، وعلى الرغم من أنها لم تفز، إلا أنها حصلت في العام نفسه على جائزة "السلام الوطنية للشباب" الباكستانية.

الاغتيال الفاشل!

في التاسع من أكتوبر 2012، كانت مالالا يوسف زاي وهي في عمر 15 عامًا عائدة من المدرسة مع أصدقائها، اعتُرض اثنان من المتطرفين الحافلة، وسألوا: "من هي مالالا؟" وعندما تعرفا عليها، أطلقا النار في رأسها، ولحسن الحظ، تم نقلها جواً إلى مستشفى عسكري باكستاني ثم إلى وحدة العناية

بداية الشغف بالتعليم

العام 1997، كان عام ميلاد مالالا في مدينة مينجورا، والتي تُعد أكبر مدينة في "وادي سوات" الباكستاني، هي الأولى بين ثلاثة أطفال ولدوا لأمها ضياء الدين ووالدها نور بيكاي يوسف زاي، والذي كان يعمل مديرًا لمدرسة تعليم الفتيات، ويبدو أنه دعم شغف ابنه بالتعليم، كما أنها غالبًا ما كانت تتجول وهي صغيرة بين فصول المدرسة، فتعلقت بالتعليم، إلا مع سيطرة المتطرفين على المدينة والإقليم ككل، قاموا بحظر تعليم الفتيات وتدمير أكثر من 400 مدرسة كانت مخصصة لتعليم الفتيات خلال العام 2008، ورغم صغر عمرها (11) عامًا فقط، إلا أن مالالا يوسف زاي قررت الوقوف ضد حرمان الفتيات من التعليم.

استطاعت مواجهة التطرف والتمييز عبر "تدوينات" بدأتها بعنوان "أنا خائفة"

خاطبت قادة العالم: "المستقبل الآمن المستدام للأطفال يبدأ بالتعليم"

حصلت على جائزة "نوبل" للسلام في سن السابعة عشرة فقط

المركزة في إنجلترا، وبعد عشرة أيام في غيبوبة، استيقظت مالالا في مستشفى في برمنجهام بإنجلترا. أصيبت بشلل في الجانب الأيسر من الوجه، وعليه خضعت للعديد من العمليات الجراحية لتجاوز آثار الحادث المؤسف، ثم خضعت لإعادة التأهيل لتعود إلى أسرتها بعد أشهر من العلاج الطبي، وبعدها انتقلت للإقامة في إنجلترا.

ورغم أنها أصبحت قادرة على الذهاب للمدرسة في مدينة برمنجهام البريطانية، دون التعرض لأي خطر، إلا أنها لم تتوقف عن مواصلة دعوتها للقضاء على التمييز بين الجنسين في التعليم، حيث أنشأت ووالدها صندوقًا لدعم المرأة والفتيات على المستوى الدولي خلال العام 2014، وهو العام نفسه الذي حصلت خلاله على جائزة "نوبل" للسلام.

الدفاع عن تعليم الفتيات والاستثمار في التعليم

يقوم صندوق "مالالا" لدعم المرأة والفتيات بالدفاع عن تعليم الفتيات وتوفير الموارد المالية للمدارس في البلدان التي تعاني من الاضطهاد والفقر، كما تعمل على حملات الضغط دوليًا لإقناع الحكومات بضرورة الاستثمار في التعليم، لتصبح "مالالا" رمزًا عالميًا للصمود والتمسك بالحقوق الأساسية، وبالخصوص حقوق الفتيات في التعليم، كما تجاوز تأثيرها باكستان ليشمل العالم كله، وتُعد الآن أحد أبرز المتحدثين في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالتعليم وحقوق الإنسان.

ويمكن الإشارة إلى أبرز الدروس المستفادة من قصة مالالا يوسف زاي :

- الإيمان بالحق في التعليم: لا ينبغي أبدًا التقليل من أهمية التعليم كحق أساسي لكل إنسان، خصوصًا الفتيات دون تمييز بين الجنسين.
- التضحية والشجاعة: الإصرار والشجاعة في استمرارية مطالبها السلمية بضرورة توفير التعليم للفتيات، فلم تتراجع عن هذه المطالب رغم أنها كانت على وشك فقدان حياتها.
- التأثير الإيجابي: أكدت على قدرة الشباب في صناعة تطوير ملموس لمسيرة مجتمعاتهم، بل العالم بأسره، وأن العمل من أجل حقوق الإنسان يتطلب فقط إيمان وإرادة قوية.

خاتمة:

تُعد مالالا يوسف زاي إحدى الشخصيات البارزة التي ألهمت الكثير من الناس حول العالم بإصرارها وعزميتها، أظهرت أن الحق في التعليم دون تمييز هو حق أساسي لا ينبغي أن يُحرم منه أي طفل، وأثبتت أن الصوت الصغير يمكن أن يكون له تأثير كبير في مسيرة تحقيق المساواة بين البشر بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو المعتقدات.

أسامة خطيب.. مسيرة علمية لخدمة الإنسانية عبر «الروبوت»

من المتوقع أن يُعيد التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي تشكيل ملامح المستقبل، وهو أمر بدأت ملامحه ومؤشراته تظهر من الآن. وبينما تفرض هذه التطورات تحديات أمام البشرية، فإنها تقدم في المقابل فرصاً كبيرة لدعم مسيرة حقوق الإنسان، وتعزيز رفاهيته وازدهاره.

يمثل البروفيسور أسامة خطيب أحد العلماء البارزين في استخدامات الذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان عبر الروبوتات بالشكل الذي يمنح للإنسان القدرة على فهم طبيعة البيئة المحيطة بالإنسان من خلال فهم طبيعة الحياة في المحيطات. ابتكارات البروفيسور "خطيب" تجعل الإنسان قادراً على اكتشاف الطبيعة وتحليل المعلومات المتعلقة بها دون تعرضه لأي أخطار.

البحث العلمي هو حجر الأساس لتقدم البشرية فمن خلاله تتحقق التنمية المستدامة، ويتعزز الحق في المعرفة، وتتحسن معايير الصحة والسلامة والأمان، ما يجعله ركيزة أساسية لحماية الإنسان، فالعلم ليس مجرد أداة لاكتشاف المجهول، بل هو وسيلة لتحسين جودة الحياة، وإيجاد حلول للتحديات التي تواجه الإنسان في مختلف المجالات، ومن بين العلماء الذين وظفوا التكنولوجيا لخدمة الإنسانية، برز اسم البروفيسور أسامة خطيب، كأحد الرواد في هندسة الروبوتات، حيث جعل من أبحاثه وسيلة لحماية الإنسان وتمكينه من التفاعل مع بيئات لم يكن الوصول إليها ممكناً من قبل وفتح آفاق جديدة للبشرية.

في أحد لقاءاته مع جامعة ستانفورد، وصف البروفيسور أسامة خطيب مسيرته العلمية بأنها «مساهمة في إدراك الإنسان للحياة». مؤكداً أن هذا الإدراك هو الذي يسمح لنا بتحسينها وحمايتها من التأثيرات السلبية، سواء في الحاضر أم المستقبل.

تعكس هذه الرؤية أهمية البحث العلمي في تحقيق حقوق الإنسان الأساسية، إذ إن الحق في التنمية، والبيئة المستدامة، والحياة الكريمة يعتمد على التقدم العلمي والتكنولوجي.

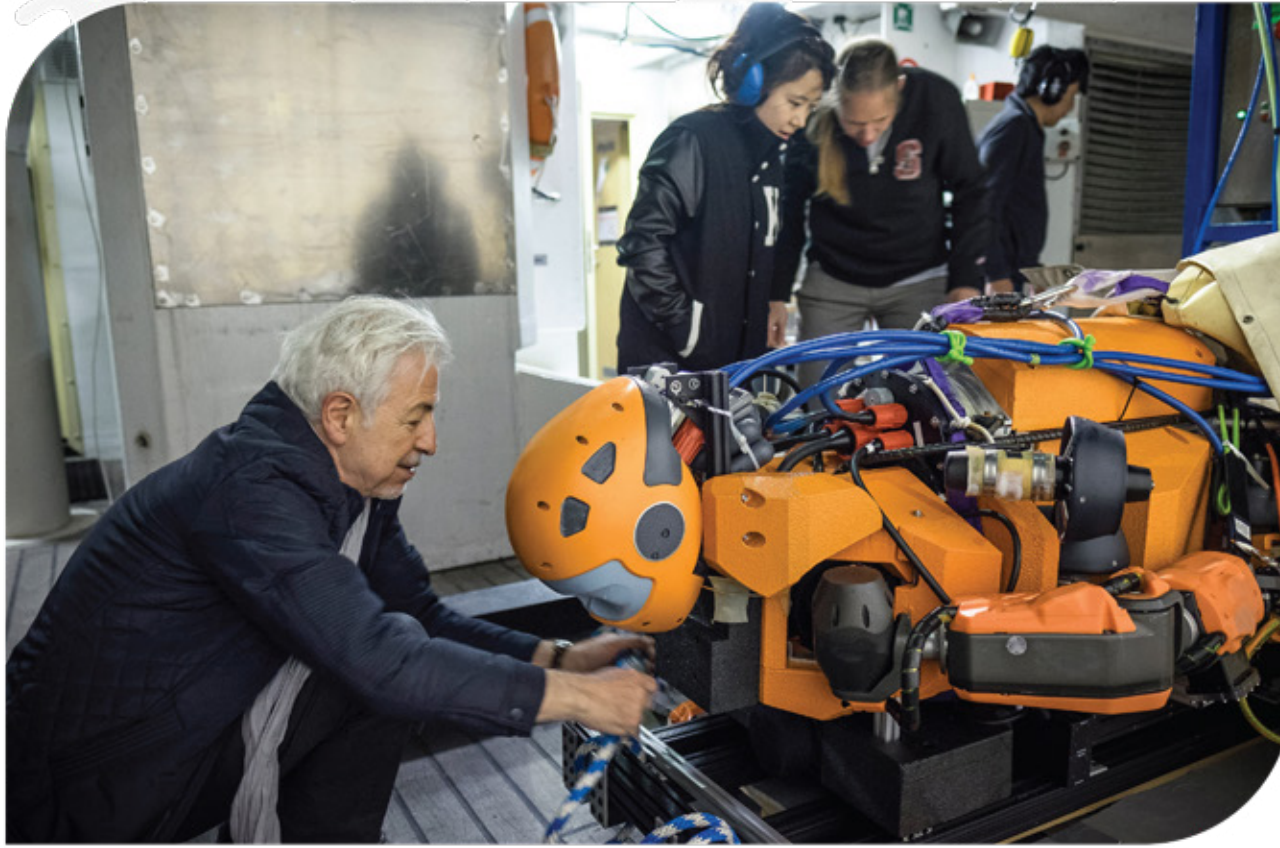
الذكاء الاصطناعي وتمكين حقوق الإنسان

أحدث الذكاء الاصطناعي والروبوتات المتقدمة ثورة في تحسين حياة البشر، حيث بات بإمكانها تحليل البيانات الضخمة، وتقديم حلول طبية متطورة، وتمكين المجتمعات من تجاوز التحديات المعقدة، وقد ساهمت أبحاث البروفيسور أسامة خطيب بدور محوري في هذا المجال، إذ طور روبوتات ذكية قادرة على العمل في البيئات الخطرة، مثل أعماق المحيطات، لم يكن هذا الإنجاز مجرد قفزة تكنولوجية، بل خطوة مهمة حيث إن استخدام الروبوتات في البيئات المعقدة يُعزز حق الإنسان في الأمان والسلامة، كما توفر هذه التكنولوجيا بدائل آمنة للغواصين والعلماء والباحثين، وتُحافظ على الأرواح البشرية، ما يجعلها إحدى الأدوات التي تُدعم الحق في الحياة، والسلامة المهنية، والبحث العلمي.



أسامة الخطيب

رأس المنظمة العالمية للأبحاث
الروبوتية IFRR



مسيرة علمية ومهنية ملهمة

وُلد البروفيسور أسامة خطيب العام 1950 في مدينة حلب السورية، حيث بدأ رحلته العلمية في مدرسة المأمون، قبل أن ينتقل إلى فرنسا لمتابعة تعليمه العالي. التحق بجامعة مونبلييه العام 1971 لدراسة الهندسة الكهربائية، ثم حصل على درجة الماجستير العام 1974، تلاها الدكتوراه في الأنظمة الأوتوماتيكية من المدرسة الوطنية العليا للعلوم الطيران والفضاء في تولوز العام 1980.

في العام 1981، بدأ رحلته الأكاديمية في جامعة ستانفورد، حيث انضم كباحث مشارك، قبل أن يصبح أستاذاً متفرغاً عام 2000، ويواصل قيادة الأبحاث في مجال الروبوتات والتفاعل بين الإنسان والآلة.

كما شغل البروفيسور أسامة خطيب عدة مناصب أكاديمية وبخية مرموقة، حيث تولى إدارة مختبر الروبوتات في ستانفورد، وكان رئيساً للمنظمة العالمية للأبحاث الروبوتية IFRR، كما عمل أستاذاً زائراً في جامعات عالمية مرموقة، منها جامعة سنغافورة، وجامعة باريس VI، وEPFL في سويسرا، ما جعله واحداً من أبرز المتخصصين في هندسة الروبوتات عالمياً.

الروبوتات لخدمة الإنسان وحماية البيئة

لطالما كان الإنسان يسعى لفهم المجهول واستكشاف العوالم الخفية، لكن المخاطر البيئية والعوائق الطبيعية حذت من قدرته على الوصول إلى أماكن معينة، وهنا جاءت أبحاث البروفيسور أسامة خطيب، حيث طور روبوتات ذكية قادرة على التفاعل مع البشر والبيئة المحيطة، ما فتح آفاقاً جديدة للاستكشاف العلمي مع تقليل المخاطر التي تواجه الإنسان وجعلها أدوات فعالة في حماية الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. ومن أبرز ابتكاراته روبوت «أوشن 1»، الذي أحدث ثورة في استكشاف أعماق البحار، حيث يمتلك

ترأس المنظمة العالمية للأبحاث الروبوتية IFRR ويعد من الرواد العالميين في مجال أبحاث الروبوتات والهندسة

استطاع ابتكار روبوتات تتفاعل وتتعاون بشكل آمن مع البشر



قدرات حسية متطورة تمكنه من العمل تحت الماء والتفاعل باللمس مع الأشياء المحيطة به.

في عام 2021، قاد البروفيسور أسامة خطيب بعثة «أوشن وان كاي»، التي استخدمت أحدث جيل من الروبوتات الشبيهة بالبشر لاستكشاف أعماق البحار دون تعريض حياة الغواصين للخطر. هذا الابتكار لم يكن مجرد تقدم علمي، بل كان خطوة رائدة في حماية حقوق الباحثين في الأمان والسلامة المهنية، والحفاظ على التراث البيئي والثقافي المغمور تحت الماء، فمن خلال هذه التكنولوجيا، أصبح من الممكن استكشاف المواقع الأثرية تحت الماء دون الإضرار بها، وضمان الحفاظ على التراث الإنساني للأجيال القادمة، وهو ما يعكس التقاء البحث العلمي بحقوق الإنسان في أبسط صورة.

تكريم مستحق.. «نوبل العرب» في الهندسة والتكنولوجيا

تكريمًا لمسيرته العلمية الرائدة، حاز البروفيسور أسامة خطيب على جائزة «نوابغ العرب» لعام 2024 في فئة الهندسة والتكنولوجيا، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتكريم العقول العربية المتميزة. تعد هذه الجائزة بمثابة «نوبل العرب»، وهي تقدير لمساهماته الاستثنائية في هندسة الروبوتات، ونشره أكثر من 327 بحثًا علميًا أسهمت في تطوير هذا المجال عالميًا.

العلم وحقوق الإنسان.. مساران متلازمان

العلم ليس مجرد رفاهية، بل هو حق من حقوق الإنسان، وأداة لتحقيق العدالة، والأمان، والتنمية، إن كل اكتشاف علمي يمثل خطوة نحو مستقبل أكثر إشراقًا، حيث يصبح العالم أكثر أمانًا واستدامة وإنصافًا للجميع.

وهذا ما تجسده مسيرة البروفيسور أسامة خطيب، الذي جعل من التكنولوجيا جسرًا لخدمة البشرية، وحماية الإنسان، وتمكينه من استكشاف العوالم التي كانت يوقا ما خارج حدود إدراكه.



المستشار جابر المري «مجلة الإمارات لحقوق الإنسان»: التشريعات العربية الحقوقية «قديمة» وتحتاج إلى تطوير وتحديث مستمر



تمثل لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان الآلية العربية الرئيسية لرصد ومتابعة رعاية الدول الأطراف لحقوق الإنسان عبر عرض تقاريرها الدورية على اللجنة دورياً، وفقاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 270 الصادر بتاريخ 23 مايو 2004.

تتألف اللجنة من سبعة أعضاء بصفتهم الشخصية تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري، على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ويعمل هؤلاء بكل تجرد ونزاهة.

وخلال يناير الماضي استعرضت دولة الإمارات العربية المتحدة تقريرها الثاني أمام اللجنة، كما قدمت جمعية «الاتحاد لحقوق الإنسان» تقرير الظل على هامش استعراض تقرير الدولة، تم خلاله إلقاء الضوء على التطورات المستمرة التي تقوم بها الدولة على صعيد رعاية حقوق الإنسان.

وحرصاً على تسليط الضوء على دور اللجنة وجهودها في تعزيز مسيرة حقوق الإنسان على

المستوى العربي، كان لمجلة «الإمارات لحقوق الإنسان» حواراً خاصاً مع المستشار جابر المري، رئيس لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية. يُعد هذا الحوار فرصة نادرة لفهم آلية تعزيز حقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال لجنة الميثاق العربي، حيث يكشف المستشار جابر المري عن رؤى وتحديات وأفاق التطوير في التشريعات الحقوقية العربية.

اعتمادها على أعلى مستوى رسمي عربي تمثل بالقمة العربية، ولكونه وثيقة جامعة تضمنت العديد من الالتزامات لحماية مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، بل حتى ما يعرف بحقوق الجيل الثالث «الحقوق التضامنية» كالحق في التنمية الذي لم يتم تأطيره دولياً بصيغة اتفاقية لغاية الآن، والحق في البيئة. كما أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان يعد أول ميثاق اقليمي عربي يراعي العوامل المشتركة بين الشعوب العربية.

رصد ومتابعة التزام الدول الأطراف

تتولى لجنة الميثاق كفالة امتثال الدول الأعضاء للميثاق.. كيف ترون إسهامات اللجنة في الارتقاء بتجارب وممارسات الدول الأعضاء المعنية بتعزيز حقوق الإنسان؟

أنشئت لجنة الميثاق العربي انطلاقاً من الميثاق نفسه، ولتعمل اللجنة كجنة

رصد ومتابعة لتنفيذ التزامات الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتأكيد التزامها بتنفيذه والتقييد بنصوصه وما تضمنه من قيم ومبادئ. وتتشابه لجنة الميثاق العربي من حيث تنظيمها وعملها، إلى حد كبير مع لجان معاهدات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، كما تتقارب معها من حيث أسلوب العمل والشراكة التي تحرص تلك اللجان على تعزيزها مع مختلف الدول الأعضاء، وتعتمد اللجنة في عملها على نظام التقارير كنظام أساسي للرصد والمتابعة، ولطبيعة تشكيل اللجنة فإنها تتميز بتنوع جغرافي وجنسي لأعضائها الذين هم من مواطني الدول الأطراف بما يوفر لتلك اللجان طبيعة خاصة من تنوع الأنظمة الحقوقية لبلدانهم وتجاربهم الشخصية والمؤسسية.

كما أن جلسات الحوارات التفاعلية التي تجريها اللجنة مع وفود الدول الأطراف عند مناقشة تقاريرها الأولية والدورية غالباً ما تشهد حضوراً رسمياً متنوعاً، إضافة إلى حضور ممثلي الدول العربية والمجتمع المدني كمراقبين، وأن تقارير الدول وملاحظات وتوصيات اللجنة متاحة على موقع اللجنة، ما يوفر بيئة جيدة لمتابعة تجارب الدول المختلفة وشواغلها المتعلقة بحالة حقوق الإنسان، وما تبديه من التزام وكفالة للميثاق العربي على مستوى التشريعات والمؤسسات والسياسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. ويمثل نظام التقارير الذي تعتمد عليه اللجنة في سياق عملية متابعة تنفيذ التزامات الدول الأطراف هو الأسلوب الوحيد الذي نص عليه الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وبناء عليه، فإننا نتوقع حواراً تفاعلياً شاملاً أثناء استعراض التقارير على الجوانب المختلفة التي تناولها الميثاق، وهو الحوار الذي يوفر للدول مسارات استرشادية في وضع البرامج والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان.

11 تقريراً للدول الأطراف

ترأستم لفترتين متتاليتين رئاسة لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.. كيف ترون تلك المسيرة وأنتم على رأس الآلية العربية الأبرز المعنية بحقوق الإنسان؟

حقيقة كانت مسيرة رائعة ومثمرة، ولم تكن بهذا الوصف لولا تعاون فريق العمل في اللجنة والأمانة الفنية ودعم الأمانة العامة، وشهدت فترة ولاياتنا مناقشة 11 تقريراً للعديد من الدول، كانت البداية بدولة قطر التي تم مناقشة تقريرين لها خلال تلك الفترة، ثم دولة الكويت والعراق وموريتانيا، كما تم استعراض ومناقشة التقرير الخاص بالمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية وسلطنة عمان، وأخيراً تم مناقشة التقرير الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد تميزت جميع جلسات المناقشات بالحوارات البناءة المتكاملة التي تمثل تدقيقاً للواقع الحقوقي العربي.

وقد حرصت اللجنة على تعزيز مشاركة الدول في تقديم ومناقشة تقاريرها الوطنية المعنية بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وفي ختام تلك المناقشات تقوم اللجنة بتقديم ملاحظاتها وتوصياتها للدول الأطراف.

كما شهدت رئاستي للجنة انضمام كل من سلطنة عمان وجمهورية القمر المتحدة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الأمر الذي أسهم بكل تأكيد في تكامل المسيرة الحقوقية العربية المعنية بحقوق الإنسان.

كما نجحنا كذلك عبر عمل دؤوب في حث الدول على التصديق على تعديل



المستشار
جابر صالح حمد المري.

رئيس لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان لدورتين الأولى خلال 2021 ولمدة عامين، ثم الدورة الثانية بداية من إبريل 2023 ولمدة عامين.

شغل سابقاً عضوية اللجنة في الفترة من 2015 وحتى 2019، ثم نائباً لرئيس اللجنة خلال الفترة من 2017 وحتى 2019.

كما شغل العديد من المناصب والوظائف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة الإتجار بالبشر والمجلس الأعلى للقضاء والمحاكم العدلية بدولة قطر.

المستشار جابر المري يمتلك خبرة حقوقية عربية وله رؤية حول مسيرة حقوق الإنسان في الدول العربية في الوقت الراهن والمستقبل.



كل هذه المظاهر والتطورات، أصبحت هناك ضرورة لإجراء مراجعات دورية لمنظوماتنا التشريعية وللمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وأن توضع لعملية تقييم حقيقة تُسهم في تطويرها والارتقاء بها، إضافة إلى وضع وتقديم المقترحات والمعالجات اللازمة لسد أي ثغرات يمكن أن تنشأ أو حاجات تستدعي العمل على الاستجابة لها، بما يعني استمرارية مجارة العالم في تعزيز اسهاماته والارتقاء بها على صعيد تعزيز احترام حقوق الإنسان.

تعاون الدول الأطراف مع اللجنة

تقوم لجنة الميثاق العربي بالعديد من المهام المعنية بتعزيز احترام حقوق الإنسان، ولعل من أبرزها متابعة ومناقشة التقارير الوطنية للدول الأعضاء.. كيف أسهمت هذه الآلية في تعزيز امتثال الدول ووفاءها بالتزاماتها المعنية بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.. وهل هناك مبادرات أو مشاريع لتطوير عمل تلك الآلية أو الارتقاء بها؟ في البداية للإجابة على هذا السؤال، أرغب في الإشارة إلى حقيقة بالغة الأهمية، وهي أن امتثال الدول ووفاءها بالتزامها نابع من رغبتها وإرادتها، ومن ثم فإن جهود لجنة الميثاق ما كانت يمكن أن نرى أثراً لها لولا تلك الرغبة وذلك التعاون، وهو نابع من إرادة حقيقية لتلك الدول، فنحن لسنا الآلية الوحيدة في منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تصدر توصيات للدول الأطراف.

لذا أؤكد أن العامل الرئيسي هو إرادة الدولة ورغبتها، ثم يأتي بعد ذلك دور لجنة الميثاق وجهودها، في تناول الحقوق كافة، يتمثل عمل اللجنة الرئيسي في دراسة التقارير وإصدار الملاحظات والتوصيات، كمرحلة أولى، ونحن من خلال اللجنة نعمل على تحليل التوصيات وترجمتها إلى بيانات دلالية، ونعمل مع الآليات الإقليمية الأخرى لوضع معالجات وأطر استرشادية للمنطقة وفق هذه البيانات.

فالبيانات الدلالية الصادرة عن اللجنة كانت أحد المدخلات المهمة في وضع الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان والخطة التنفيذية لها، من خلال التعاون مع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ومع فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان، وهذا التعاون يمتد جسوره للمرصد العربي لحقوق الإنسان التابع للبرلمان العربي



إحدى مواد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمتعلقة بتغيير مسمى اللجنة إلى «لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان»، بدلاً من «لجنة حقوق الإنسان العربية»، منعاً للبس الذي يحصل مع لجنة أخرى وهي اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان. كما تم تعزيز الانفتاح على الآليات والمؤسسات الحقوقية الإقليمية والدولية من خلال انعقاد عددٍ من الشراكات معها في فعاليات حقوقية متنوعة.

تحديثٌ مطلوبٌ

يدور الحديث أحياناً عن ضرورة العمل على تطوير التشريعات والآليات العربية المعنية بحقوق الإنسان.. والارتقاء بها إلى مثيلاتها الدولية.. كيف يمكننا فهم وتفسير مثل تلك الدعوات.. ومدى الحاجة إليها على المستوى العربي؟

بكل وضوح، أي عملية تطوير على صعيد النصوص المرجعية كالتشريعات أو على صعيد الآليات المؤسسية المعنية بحقوق الإنسان أمر إيجابي ومطلوب خاصة أن هذه الحقوق متطورة في ذاتها، إضافة إلى أن أسلوب رعايتها يساير هذا التطور، ولكن من الضروري الإشارة أيضاً إلى أن أي تطوير يخضع لشروط أساسي يتعلق بالخصوصية المحلية «الوطنية»، كونها الحاسمة لترجمة التشريعات بشكل حقيقي على أرض الواقع، وشخصياً أرى أن هذا الأمر يمثل في ذاته موائمة مطلوبة مع الإطار الدولي والوطنية، وهو أمر بالغ الأهمية في هذا المجال.

ودعني أقول لكم: «إن الكثير من التشريعات والقوانين المعنية بحقوق الإنسان في البلدان العربية «قديمة» وتحتاج إلى مراجعة وتحديث مستمر، خاصة أن فترة إعدادها اتسمت بعوامل وظروف غير التي نعيشها الآن، ومع التطورات التي حدثت لمسيرة الحياة والتنوع الذي أصبحت عليه الآن، أوجد حاجات متزايدة للإنسان، لها علاقة بحقوق الإنسان، الأمر الذي جعل هناك قضايا حقوقية لم يكن لها وجود وقت إعداد هذه التشريعات والقوانين. كما يمكننا الإشارة إلى أن التطورات المستمرة التي أصبحت عليها الآليات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، بل توسع الهيئات والمؤسسات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان على مستوى الدول أنفسهم، مع

امتثال الدول والوفاء بالتزامها أمام لجنة الميثاق العربي نابع من رغبتها وإرادتها..

نصوص الميثاق العربي «فضفاضة» تستوعب التطورات المستمرة لحقوق الإنسان

المجتمع المدني هو حجر الأساس لمسيرة تعزيز ورعاية حقوق الإنسان في الوطن العربي



خاتمة:

يمثل الحوار مع المستشار جابر المري نافذة مهمة لفهم التحديات والتطورات التي تواجه حقوق الإنسان في الوطن العربي، فقد سلط الضوء على أهمية تحديث التشريعات الحقوقية، وضرورة مواءمتها مع المستجدات العالمية، مثل الذكاء الاصطناعي والعدالة الرقمية.

كما أكد على دور المجتمع المدني باعتباره حجر الأساس في مسيرة تعزيز وحماية الحقوق. ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها لجنة الميثاق العربي، يبقى السؤال الأهم: كيف يمكن للدول العربية أن تحقق التوازن بين الحفاظ على هويتها الوطنية والامتثال للمعايير الحقوقية الدولية؟

إن تعزيز حقوق الإنسان ليس مجرد التزام قانوني، بل هو مسؤولية جماعية تتطلب تعاون الحكومات، والمجتمع المدني، والإعلام، ونشر ثقافة الحقوق، وتعزيز الوعي بها، يبقى الأمل في أن يكون هذا الحوار بداية لنقاش أوسع حول مستقبل حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

التحديات المستقبلية: الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان
أكمل الميثاق العربي لحقوق الإنسان عقدين منذ أن تم إقراره بالقمة العربية السادسة عشرة.. هل ترون أن هناك حاجة إلى إجراء مراجعة شاملة للميثاق أو تطوير آلياته، بما يساهم في تعزيز دوره وإسهاماته، والاستجابة للمتغيرات الطارئة، لاسيما على صعيد تحقيق العدالة المناخية أو العدالة الرقمية، والتحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال؟

ما يميز الميثاق العربي لحقوق الإنسان أن نصوصه فضفاضة، ما يتسع ليوافق العديد من التطورات التي يشهدها العالم، إلا أن هذا لا يتعارض مع الحاجة لصكوك جديدة داعمة، تتضمن تفاصيل وشروح لمستجدات القضايا ومنها الذكاء الاصطناعي. واعتقد أن مثل هذه الصكوك سوف تأتي كبروتوكولات إضافية للميثاق، فأرى أن الميثاق كوثيقة رئيسية لا حاجة للتدخل بتعديله، على الأقل وفق المعطيات المعاصرة.

نافذة حقوقية

«مجلة الإمارات لحقوق الإنسان» التي تصدرها جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان، تعتبر أول وسيلة إعلامية عربية تصدر باللغات «العربية والإنجليزية والفرنسية»، لتتخطى في آفاق دولية تساهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الدولي، والتعريف بمبادراتنا وتجارنا العربية المعنية بحقوق الإنسان.. كيف ترون هذه المبادرة ودورها في تعزيز الثقافة الحقوقية العربية على المستوى الدولي؟
بدون شك.. أهتم دائماً بمتابعة المنشورات والإصدارات الحقوقية المتعلقة بالوضع الحقوقي العربي، ومن الجيد أن نجد إضافة لهذه الإصدارات من خلال متابعتي ألاحظ أن الإصدارات سواء الصادرة باللغة العربية فقط أم التي تصدر بأكثر من لغة هي إصدارات مازالت محدودة، وبالتالي هناك حاجة إلى المزيد من الإصدارات التي تهتم بالثقافة ودعم الوعي الحقوقي العربي، ولهذا بكل تأكيد ندعم ونشيد بإصدار مجلة «الإمارات لحقوق الإنسان» وغيرها.



لحقوق الإنسان ومجلس وزراء الداخلية العرب والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها الكثير، ما تساهم فيه اللجنة أو تشارك العمل مع غيرها من المؤسسات والآليات.

المجتمع المدني حجر الأساس

تحرص لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان على تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الوطنية عند مناقشة التقارير الوطنية للدول الأعضاء، وتضمن لها فرص المشاركة الفاعلة في حضور جلسات المناقشة أو استعراض تقاريرها الموازية.. كيف تقيمون تلك المشاركات، وما رأيكم بشكل عام في عمل وإسهامات مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان بالوطن العربي؟

المجتمع المدني هو حجر الأساس لمسيرة تعزيز ورعاية حقوق الإنسان في الوطن العربي، ويجب أن نعترف أن السبق كان لهم في الانفتاح على الحركة الحقوقية العالمية، وقبل تنظيم الدول لهذا المجال من خلال التشريعات والمؤسسات والسياسات.

إلا أنني وبشكل شخصي أجد أن تفاعل المجتمع المدني مع المنظومة العربية يحتاج لمزيد من الجهد لاستمرارية مساهماته في المستقبل، وهو الأمر الذي يمثل في حقيقته مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع المدني نفسه من جهة، ومن جهة أخرى على عاتق الآليات العربية.

ونحن في لجنة الميثاق نحرص دائماً على التعاون والانفتاح مع مؤسسات المجتمع المدني، ولرحب بمشاركتهم في جلسات النقاش لتقارير الدول الأطراف، بوصفهم مراقبين، ونحدد لهم جلسات استماع مغلقة، كما نتسلم تقارير الظل المقدمة منهم، مع منحهم الحق في نشر تقاريرهم الموازية المقدمة للجنة، أو حصرها على اللجنة فقط والاحتفاظ بها كوثائق غير علنية. إلا أننا نرى من حيث تقيمتنا لتفاعل المجتمع المدني العربي مع لجنة الميثاق، نرى الحاجة - رغم حيويته - إلى المزيد من التعاون وتعزيز إسهامات مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات العربية المتاحة.

**ندعم إصدار «مجلة الإمارات لحقوق الإنسان»،
وندعم إصدار المزيد من
التجارب الإعلامية دعماً
للتثقيف ودعم الوعي
الحقوقي العربي**

لجنة الميثاق العربي.. آلية عربية لضمان تعزيز حقوق الإنسان

تعد لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان إحدى الهيئات البارزة في منظومة جامعة الدول العربية، تم إنشاؤها في العام 2009، بموجب دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في 15 مارس 2008، حيث تتولى متابعة مدى التزام الدول الأطراف بتحقيق الأهداف الأساسية للميثاق.



وتشمل الأهداف الأساسية للميثاق العربي لحقوق الإنسان التالي:

- وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية التي تجعل من حقوق الإنسان مُثلاً سامية وأساسية توجه إرادة الإنسان في الدول العربية، وتمكنه من الارتقاء نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة.
- تنشئة الإنسان في الدول العربية على الاعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه أرضاً وتاريخاً.
- إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسؤولة في مجتمع مدني متضامن وقائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال.
- ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة.
- تكوين اللجنة وآلية عملها

تكوين اللجنة:

تتكون لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان من سبعة أعضاء يتم انتخابهم بالاقتراع السري من قبل الدول الأطراف في الميثاق، يشترط أن يكون الأعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال حقوق الإنسان، ويعملون بصفاتهم الشخصية وليس كممثلين لحكوماتهم، لضمان استقلالية اللجنة وحيادها.



آلية عمل اللجنة:

أولاً.. التقارير الدورية: تطلب اللجنة من الدول الأعضاء تقديم تقارير دورية عن مدى تطبيقها للميثاق، وتقوم بمراجعة هذه التقارير وإعداد ملاحظاتها الفنية بشأنها تمهيداً لمناقشتها.

حيث إنه وفقاً للفقرة الأولى من المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تلتزم الدول الأطراف بتقديم تقرير إلى اللجنة عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية، يتضمن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها لتطبيق الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق.

يتم تقديم التقرير الأول خلال عام واحد من دخول الميثاق حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف.

بعد ذلك، تُقدّم التقارير الدورية كل ثلاث سنوات لمتابعة التطورات والتحديات. **ثانياً..** الاستماع إلى الأطراف المعنية: تقوم اللجنة بعقد جلسات استماع ومناقشة مع ممثلي الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، بهدف إبداء الملاحظات وتقديم توصيات تطبيقاً لأحكام وأهداف الميثاق.

ثالثاً.. إصدار التوصيات: بناء على التقارير وجلسات الاستماع، يتم إصدار عدد من التوصيات والملاحظات الختامية، والتي يتم توجيهها إلى الدول الأعضاء بهدف المساهمة في تحسين أو دعم استمرارية جهودها في رعاية حقوق الإنسان على أراضيها، وتقوم اللجنة بإرسال التقرير والملاحظات الختامية إلى الدولة المعنية والطلب منها إبداء الرأي في ملاحظاتها خلال مدة تصل إلى شهر، وبعد الاعتماد النهائي تعمل اللجنة على نشره على نطاق واسع، مع إحالة تقرير سنوي يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس جامعة الدول العربية عن طريق الأمين العام.

تحرص اللجنة على عقد اجتماعات بشكل دوري لمتابعة حالة حقوق الإنسان ودراسة تقارير الدول الأطراف، كما تعقد اجتماعات استثنائية لمناقشة ما يُستجد من أعمال وتطورات، كما تولي اللجنة أهمية كبيرة لإقامة حوار بناء مع الدول الأطراف بهدف دعم جهودها في تحسين تنفيذ أحكام الميثاق.

وفي هذا الإطار، قامت اللجنة باعتماد خطوط استرشادية وتوجيهية لإعداد التقارير وتقديمها، ما يسهم في:

- توحيد شكل ومضمون التقارير المقدمة من الدول الأطراف، ما يسهل مراجعتها وتحليلها.

- تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض حالة حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية.

- توفير إطار واضح للدول يمكنها من تقديم بيانات دقيقة وشاملة حول التقدم المحرز في تنفيذ الميثاق.

- تمكين اللجنة من إجراء تقييم موضوعي للتقارير المقدمة ومقارنة تنفيذ الحقوق والالتزامات بين مختلف الدول.

- تعزيز الحوار البناء بين اللجنة والدول الأطراف من خلال تقديم توصيات عملية تُسهم في تعزيز حقوق الإنسان.

- من خلال هذه الآلية، تتابع اللجنة مدى وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها، وتصدر التوصيات والتقارير التي تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية، بالإضافة إلى:

- إقامة حوار بناء مع الدول الأطراف بهدف مساعدتها على تحسين الالتزام بالميثاق العربي.

- مساعدة الدول الأطراف على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بشأن رعايتها لحقوق الإنسان بموجب المادة (48) من الميثاق وتوجيه عملها.

- تقدم اللجنة المشورة للدول الأعضاء حول كيفية تعزيز حماية حقوق الإنسان في إطار التشريعات المحلية والدولية.

تتألف اللجنة من سبعة أعضاء يتم انتخابهم بالاقتراع السري من قبل الدول الأطراف، على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال حقوق الإنسان.



الإطار القانوني والمؤسسي:

- استعراض التشريعات الوطنية المتوافقة مع التزامات الدولة بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- توضيح دور المؤسسات الوطنية مثل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان و الجهات الحكومية المعنية بحماية الحقوق والحريات.

الالتزام بالمواثيق الدولية:

- إبراز الجهود المبذولة لمواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية.
- استعراض التقارير الدورية المقدمة من الدولة إلى الهيئات الإقليمية والدولية المختصة.

الالتزام بالمواثيق الإقليمية:

- توضيح تنفيذ الدولة للتوصيات السابقة الصادرة عن لجنة الميثاق.
- توضيح التزام الدولة بتنفيذ بنود الميثاق كافة.
- تسليط الضوء على التطورات التشريعية التي تم تنفيذها خلال السنوات الأربع الأخيرة.

الإشارات والتطورات في مجال حقوق الإنسان:

- الإشارة إلى الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تدعم حقوق الإنسان، مثل تمكين المرأة، وضمان المساواة بين الجنسين، وتعزيز العدالة القانونية.
- استعراض جهود الاستجابة الوطنية لجائحة كورونا وتأثيرها في حقوق الإنسان.

الشراكة مع المجتمع المدني:

- التأكيد على مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراجعة التقارير الوطنية وتقديم التوصيات.
- الإشارة إلى الحوار المستمر بين الحكومة والمؤسسات غير الحكومية الذي ساهم إلى تنفيذ الالتزامات الحقوقية.



اللجنة والتقارير الموازية:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في عملية تقييم ورصد حالة حقوق الإنسان من خلال تقديم تقارير موازية تُعرف بـ "تقارير الظل" Shadow Reports. وتساهم هذه التقارير في توفير رؤية أكثر شمولية وموضوعية حول مدى التزام الدول بتنفيذ أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، حيث تُقدم معلومات إضافية قد لا تتضمنها التقارير الحكومية.

تتيح «تقارير الظل» للجنة الميثاق فهمًا أعمق للتحديات والإنجازات للدول الأطراف في تطبيق الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق، كما تساعد في الكشف عن أي فجوات أو قضايا تحتاج إلى تحسين، ومن خلال مراجعة هذه التقارير، يمكن للجنة إجراء مقارنات بين وجهات نظر الحكومات والمجتمع المدني، ما يُعزز من نزاهة وشفافية عملية التقييم. وتُعتبر مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية أحد العناصر الأساسية لضمان حماية حقوق الإنسان، حيث يمكن لهذه المنظمات تقديم توصيات مستقلة تساعد الدول على تحسين سياساتها وممارساتها بما يتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

استعراض تقرير الإمارات أمام لجنة الميثاق

خلال يناير الماضي، ناقشت دولة الإمارات العربية المتحدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، تقريرها الوطني الثاني بشأن الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وذلك أمام لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان في دورتها الـ 27، يأتي استعراض تقرير الإمارات أمام لجنة الميثاق في إطار التزامها بأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان وحرصها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي والدولي.

شهدت جلسة الاستعراض مشاركة عددٍ من جمعيات النفع العام، بالإضافة إلى جلسة استماع مغلقة لمنظمات المجتمع المدني، والتي تضمنت مشاركة جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان، وناقشت الجمعية خلال الجلسة تقريرها الموازي الذي تضمن المحاور الرئيسية التالية:

تقدم اللجنة المشورة للدول الأعضاء حول كيفية تعزيز حماية حقوق الإنسان في إطار التشريعات المحلية والدولية.

ختامًا..

تُعد لجنة الميثاق العربي آلية إقليمية مهمة لتعزيز حقوق الإنسان في الدول العربية، حيث تساهم في تقييم مدى التزام الدول الأطراف بالميثاق، وتوفير منصة للحوار البناء بين الحكومات والمجتمع المدني، كما تمثل أداة فعالة لمتابعة التقدم، وتقديم توصيات لتحسين التشريعات والممارسات، ما يساهم في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وتسامحًا.

شهادة الإمارات لتعهداتها ما قبل 2015

يُتيح للدول فرصة الإعلان عن إجراءاتها لتحسين «حقوق الإنسان» «الاستعراض الدوري الشامل».. آلية أممية لمراجعة التزامات الدول بتعهداتها الحقوقية

في مارس من عام 2006، أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتي تم تنفيذها بواسطة مجموعة العمل الحكومية الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وتهدف هذه الآلية إلى تقييم مدى احترام وتنفيذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - البالغ عددها 193 دولة - بالتزاماتها وتعهداتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية التي صدقت أو انضمت لها كل دولة، بالإضافة إلى التعهدات الطوعية التي قدمتها الدولة (مثل سياسات أو برامج وطنية بشأن حقوق الإنسان)، والقانون الإنساني الدولي القابل للتطبيق.

تُجرى عملية الاستعراض الدوري الشامل مرة كل أربع سنوات ونصف، حيث تمثل هذه الآلية إنجازاً مهماً لضمان المساواة في المعاملة بين جميع الدول، وتوفر فرصة لكل دولة للإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتغلب على التحديات التي تواجهها، كما تساهم في بناء آليات وطنية فاعلة لتحسين حقوق الإنسان، من خلال التوصيات التي تقدمها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، فضلاً عن تعزيز تبادل أفضل الممارسات الحقوقية عالمياً.

إجراءات الاستعراض

يعتمد الاستعراض الدوري الشامل على وثائق أساسية تشمل:

1. تقرير وطني: تقدمه الدولة قيد الاستعراض، يوضح الإجراءات والخطوات التي اتخذتها لتحسين حقوق الإنسان.
2. تقارير دولية: مقدمة من خبراء حقوق الإنسان والمقررين الخاصين والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.
3. معلومات من أصحاب المصلحة: مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

تتم عملية الاستعراض عبر مناقشة تفاعلية تستغرق من 3 إلى 5 ساعات، ضمن الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (المؤلف من 47 دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان)، خلال الجلسة، تقدم الدولة تقريرها الوطني، تليه مداخلات من الدول الأعضاء والمراقبين الذين يطرحون أسئلة ويقدمون توصيات. تُسهّل عملية المراجعة مجموعة تُعرف بـ«الترويكا» (تتألف من ثلاث دول) تعمل كمقررين، ويتم اختيار «الترويكا» الخاصة بكل دولة من خلال إجراء قرعة قبل كل دورة للفريق العامل، تقوم «الترويكا» بإدراج التوصيات الناتجة عن الحوار التفاعلي في وثيقة ختامية، تمنح الدولة قيد الاستعراض فرصة إبداء ملاحظاتها الأولية بشأن التوصيات، مع خيار قبولها أو رفضها أو الإحاطة علماً بها، يُعتمد التقرير النهائي خلال الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان.

خطوات متابعة الاستعراض

تتحمل الدولة صاحبة الاستعراض مسؤولية أولية عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي، يضمن الاستعراض الدوري الشامل مساءلة الدول عن مدى



تحقيقها للتقدم في تنفيذ تلك التوصيات، إذ يتعين على الدولة خلال استعراضها التالي تقديم معلومات عن الجهود التي بذلتها لتنفيذ توصيات الاستعراض السابق. يُقدّم المجتمع الدولي دعماً للدولة في تنفيذ التوصيات، من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية بالتشاور معها، وإذا دعت الضرورة، يتدخل المجلس في الحالات التي لم تُبد الدول تعاوناً فيها.

أهداف الاستعراض الدوري الشامل

يرتكز الهدف الرئيسي للاستعراض الدوري الشامل على تحسين أوضاع حقوق الإنسان في كل دولة، مما ينعكس إيجاباً على الشعوب في جميع أنحاء العالم، تهدف هذه الآلية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان على أرض الواقع من خلال:

- تقييم السجلات الحقوقية للدول.
- معالجة انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت.
- توفير الدعم الفني للدول لبناء قدراتها في معالجة تحديات حقوق الإنسان.
- تعزيز تبادل أفضل الممارسات بين الدول وأصحاب المصلحة.

الإمارات في الاستعراض الدوري الشامل

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة مشاركتها في آلية الاستعراض الدوري الشامل في ديسمبر 2008، حيث قدمت تقريرها الوطني الأول أمام مجلس حقوق الإنسان، والذي تم اعتماده في مارس 2009.

في يناير 2013، قدمت الإمارات تقريرها الوطني الثاني الذي اعتمد في يونيو من العام نفسه، وتلاه التقرير الوطني الثالث في يناير 2018، الذي تم اعتماده في يونيو 2018، أما التقرير الوطني الرابع فقد قُدم في مايو 2023 واعتمد في أكتوبر 2023.

وخلال اعتماد تقريرها الرابع، أكدت دولة الإمارات التزامها بمواصلة تطوير أطرها التشريعية والمؤسسية وسياساتها الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أبلغت الدولة مجلس حقوق الإنسان بقبولها 198 توصية، ونوهت بأن العديد منها قد نُفذ بالفعل، بينما سيتم تنفيذ التوصيات المتبقية خلال السنوات الأربع والنصف المقبلة.

كما أكدت الإمارات على تعزيز التعاون مع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، والعمل على تطوير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان باعتبارها آلية وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.

الخاتمة

يشكل الاستعراض الدوري الشامل آلية مهمة لتعزيز الحوار والتعاون الدولي من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان على مستوى العالم، وتجسد هذه الآلية التزام الدول بالعمل على تحقيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما تعكس أهمية التضامن العالمي في مواجهة التحديات الحقوقية.

ومع ذلك، ترى جمعية «الاتحاد لحقوق الإنسان» أن هذه الآلية تتطلب تحسينات جوهرية، خاصة أنها آلية قديمة لم تعد تتوافق مع التغيرات والظروف المحيطة، وتشير الجمعية إلى وجود عدة ملاحظات عليها، من أبرزها أن عدد التوصيات التي تحصل عليها الدول يُحسب بناءً على عدد الدول التي قدمت التوصيات، وليس على نوعية أو مضمون التوصية، وهذا يؤدي إلى تكرار العديد من التوصيات، بحيث لو تم دمج هذه التوصيات المكررة، فإن العدد الإجمالي للتوصيات سيكون بسيطاً وليس كبيراً كما هو حالياً بالنسبة للعديد من الدول حيث يتجاوز عدد التوصيات أحياناً 200 أو 300 توصية.

هذا الخلل يُعطي انطباعاً مضللاً للمجتمع الدولي وللأطراف غير الملمة بالآلية، بأن الدولة المعنية لا توفر الحماية الكافية لحقوق الإنسان، وهو ما يتطلب إعادة النظر في منهجية العمل لضمان دقة وفعالية أكبر للآلية.



تُجرى عملية الاستعراض الدوري الشامل مرة كل أربع سنوات ونصف، حيث تمثل هذه الآلية إنجازاً مهماً لضمان المساواة في المعاملة بين جميع الدول



المادة الرابعة من الإعلان العالمي للتنوع الثقافي وصفت الدفاع عن التنوع الثقافي بأنه أحد مظاهر رعاية حقوق الإنسان وواجب أخلاقي.

و«المجلس» الذي يعد ملتقى ثقافياً اجتماعياً يجمع أفراد المجتمع لمناقشة القضايا وتبادل الأحاديث، والقهوة التي تعكس كرم الضيافة الذي يشتهر به المجتمع الإماراتي، وواحات أشجار النخيل، حيث تزدهر الحكمة والممارسات الأصيلة، فضلاً عن مسارات الأفلاج، التي تشهد على البراعة في تسخير خيرات الطبيعة واستدامتها.

التراث والحقوق الثقافية.. ارتباط وثيق

وتعد قائمة التراث الثقافي غير المادي للإنسانية التي تُشرف عليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» من المبادرات المهمة التي تهدف إلى حماية وصون التراث الثقافي غير المادي الذي يعكس التنوع الثقافي للبشرية، حيث تضم هذه القائمة التقاليد والممارسات التي تتناقلها الأجيال المتعاقبة، ومن ثم تُساهم القائمة في تعزيز الهوية الثقافية وحمايتها من التدمير أو الاندثار، حيث يشمل التراث الثقافي غير المادي مجموعة من الممارسات الثقافية الحية مثل الفنون الشعبية، اللغة، العادات، والطقوس التي تنتقل عبر الأجيال.. وتتمثل أهداف القائمة في:

- **حماية التراث الثقافي:** من خلال التوثيق والتسجيل وتوفير الحماية القانونية والثقافية.
- **تعزيز التنوع الثقافي:** من خلال الاعتراف بأهمية التراث الثقافي غير المادي كجزء من هوية الشعوب وسجل للبشرية.
- **التوعية:** لزيادة الوعي حول أهمية الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي وحمايته من التهديدات المختلفة، كونه ملكاً للبشرية جمعاء.

وجاء توثيق التراث الإنساني بوصفه رعاية لحقوق الإنسان وفقاً للإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي والذي صدر خلال العام 2001، والذي نص في المادة الرابعة على أن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الأشخاص، فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي العام 2002 أعلنت الجمعية العامة في قرارها رقم 249/57، اعتماد 21 مايو من كل عام يوماً عالمياً للتنوع الثقافي للحوار والتنمية، وفي العام 2015، اعتمدت اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع مشروع القرار بشأن الثقافة والتنمية المستدامة رقم (59.L/70/2.C/A)، الذي أكد على مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، ومن ثم المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المساهمة السادسة عشر في قائمة اليونسكو «الإمارات» تُساهم في الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي للبشرية عبر «فن الحناء»

يأتي إدراج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» لفن الحناء والطقوس المرتبطة به ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي ليؤكد أهمية التوثيق والحفاظ على العادات الخليجية المتوارثة ودورها في تعزيز الهوية العربية. وقدمت الإمارات ملفاً مشتركاً مع 61 دولة عربية، منها السعودية، البحرين، مصر، الكويت، وسلطنة عمان، لترشيح الحناء ضمن القائمة التراثية العالمية، باعتبارها شهادة على التجارب الثقافية للمجتمعات العربية في تطوير تصاميم الحناء كزينة تقليدية غنية ومتنوعة.

وقد أوضحت اليونسكو أن إدراج الحناء في قائمة التراث الثقافي غير المادي يرجع إلى رمزيتها العميقة في حياة الإنسان، حيث ترافق مراحل حياته المختلفة منذ الولادة حتى الزواج وحتى الوفاة، وتُستخدم في مناسبات احتفالية تقليدية تصاحبها أشكال تعبير شفهي مثل الأغنيات والحكايات الشعبية.

وتُعد الحناء جزءاً من التراث الغني لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث لا تقتصر على كونها مجرد مادة طبيعية تُستخدم للتجميل والزينة، بل تمثل رمزاً ثقافياً متجذراً في تاريخ الإمارات، وجزءاً أصيلاً من الهوية الوطنية، مما يعكس اهتمام الدولة بالحفاظ على تراثها وتعزيز مكانته عالمياً.

الحناء.. تراث متجذر في الإمارات

تعود أصول الحناء في الإمارات إلى قرون مضت، حيث كانت جزءاً أساسياً من التقاليد الاجتماعية والدينية، لم تكن الحناء مجرد وسيلة للتجميل، بل ارتبطت بالمناسبات الكبرى، مثل الأعراس والمهرجانات والاحتفالات الدينية، وظلت حتى اليوم عنصراً رئيسياً في طقوس الزفاف وغيرها من المناسبات المهمة. في الماضي، كانت النساء في الإمارات يجهزن الحناء يدويًا، حيث كنّ يجمعن أوراقها المجففة، ويقمن بطحنها حتى تصبح مسحوقاً ناعماً، ثم يخلطن بالماء للحصول على معجون يُستخدم في نقش الأيدي والأقدام. لم تكن هذه النقوش مجرد زينة، بل فناً شعبياً يعكس الثقافة الإماراتية، حيث تميزت برسومات دقيقة ومُعبرة تعكس الذوق الرفيع للأهالي. وكانت تصاميم الحناء تتنوع بين الزهور، وأوراق النخيل، والطيور، لتستوحي عناصرها من الطبيعة الإماراتية، ما أضفى عليها طابعاً فريداً يعبر عن الهوية الوطنية.

الحناء.. هوية وطنية ورمز ثقافي

على الرغم من أن الحناء كانت تُستخدم في دول أخرى بالعالم العربي، إلا أن مجتمع الإمارات جعل منها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية، حيث تميزت برسومات خاصة تعكس الثقافة الوطنية، وإبراز جزء من التراث الشعبي، ومع مرور الزمن، لم تفقد الحناء مكانتها في المجتمع، بل على العكس، ازدهرت وتطور استخدامها في العصر الحديث، حيث تُستخدم بطرق متنوعة فيمكن العثور على منتجات حناء معبأة جاهزة للاستخدام، بالإضافة إلى أدوات حديثة تُسهل الرسم والتشكيل.



الرياضة في الإمارات - نهج يُعزز الحياة

تُعد الرياضة من أهم الأنشطة التي تُسهم في تعزيز الصحة البدنية والعقلية، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تحظى الرياضة بدعم كبير من القيادة الرشيدة والمجتمع، حيث يتم دعمها على مختلف الأصعدة سواء على مستوى البنية التحتية أم على مستوى التنظيم والبرامج، كون الرياضة تُعتبر وسيلة فعالة لتحسين جودة الحياة وتعزيز حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، «الاستراتيجية الوطنية للرياضة 2031» خلال عام 2023، مؤكداً: «الرياضة هي البديل الأفضل لشبابنا وهي الدرع الحصين لصحة مجتمعنا، وهي السبيل لرفع علم بلادنا في العديد من المحافل الدولية».

الاستراتيجية الوطنية للرياضة 2031

تُركز هذه الاستراتيجية الطموحة على إطلاق 17 مبادرة رياضية بحلول عام 2031، تشمل:

- تطوير أساليب ومناهج التربية الرياضية في المدارس.
- اكتشاف وتمويل المواهب الرياضية ورياضي المستوى المتميز.
- تعزيز الحياة المهنية للرياضيين وتنمية القوى العاملة في القطاع الرياضي.
- قوانين الرياضة لمواكبة التحول الرقمي.
- وضع خطط للتسويق والترويج الرياضي، واستضافة الفعاليات الدولية المؤثرة.

الرياضة كأداة لتعزيز الصحة العامة

تعكس جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير الرياضة التزامها الدائم بتحسين الصحة العامة وتعزيز رفاهية المجتمع، حيث تعتبر الصحة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وقد أطلقت الدولة العديد من الفعاليات والمبادرات الرياضية التي تهدف إلى جعل الرياضة جزءاً من نمط الحياة اليومي للأفراد، مثل تنظيم الماراثونات وفعاليات ركوب الدراجات، ما يؤكد أن الرياضة ليست مجرد نشاط بدني، بل هي ركيزة أساسية لتحقيق جودة الحياة. كما أولت الدولة اهتماماً كبيراً بتعزيز التعليم وتنمية المهارات الحياتية من خلال إدماج الرياضة في المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية. وتشجع الإمارات الطلاب على المشاركة في الأنشطة البدنية لبناء أجسام صحية وعقول نشطة، وتشمل هذه الجهود تدريس الرياضة في المدارس بأنواعها، سواء الألعاب الجماعية أو الفردية، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريبية متخصصة عبر أكاديميات رياضية متقدمة لتطوير مهارات الرياضيين الناشئين.

المساواة بين الجنسين

أولت دولة الإمارات اهتماماً خاصاً بتعزيز دور المرأة في الرياضة، حيث حرصت على دعم المساواة بين الجنسين من خلال إنشاء فرق رياضية نسائية في مجالات متنوعة، مثل كرة القدم، وكرة السلة، والسباحة، والرياضات الجماعية الأخرى. كما نظمت العديد من البطولات المخصصة للمرأة، ما ساهم



سلام محمد أبو كرنيب

عضو مجلس إدارة جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان



في تطوير مهاراتها الرياضية ودعم طموحاتها في هذا المجال، ومن أبرز هذه البطولات: كأس أكاديمية الشبيخة فاطمة بنت مبارك لكرة الطائرة للسيدات، وكأس أكاديمية فاطمة بنت مبارك الخليجية لكرة السلة، وبطولة أكاديمية فاطمة بنت مبارك للشطرنج الخاطف للسيدات، وكأس الشبيخة فاطمة بنت مبارك لملك الإسطبلات الخاصة للسيدات في رياضة القدرة، وكأس الشبيخة فاطمة بنت منصور بن زايد آل نهيان للقدرة لفئة السيدات، ودورة الشبيخة هند للألعاب الرياضية للسيدات، ودورة الألعاب للأندية العربية للسيدات في الشارقة.

كما تمثل العديد من المؤسسات الرياضية النسائية في الدولة علامات بارزة في استراتيجية تمكين المرأة رياضياً، ومنها: أكاديمية الشبيخة فاطمة بنت مبارك للرياضة النسائية، ونادي أبو ظبي للسيدات، ونادي العين للسيدات، ومركز الشارقة الأولمبي لرياضة المرأة، والمركز العلمي للبحوث وتطوير الأداء الرياضي بالشارقة.

الرياضة للجميع

حرصت دولة الإمارات على إطلاق ورعاية فعاليات رياضية تستهدف جميع الفئات العمرية، بما في ذلك الماراثونات، وسباقات الدراجات، وأيام الرياضة العائلية.

كما أولت اهتماماً خاصاً بتنظيم فعاليات رياضية مخصصة لذوي الإعاقة، مع توفير الدعم اللازم لتمثيلهم في المسابقات الدولية مثل دورة الألعاب البارالمبية، تعزيزاً لمفهوم الرياضة للجميع.

وعلى الصعيد العالمي، أثبتت الإمارات مكانتها كوجهة رياضية دولية من خلال استضافة فعاليات كبرى مثل كأس العالم للأندية، وبطولة دبي المفتوحة للتنس، وبطولات الفورمولا 1.

هذه الفعاليات لا تُسهم فقط في إبراز الدولة على الخارطة الرياضية، بل تُعزز أيضاً الحوار والتفاهم بين الثقافات، ما يدعم السلام العالمي ويعكس التزام الإمارات بدورها الحضاري.

ختاماً.. أرى أن دولة الإمارات تُبرهن على أن الرياضة ليست مجرد نشاط، بل هي رسالة شمولية تُعزز من السلام العالمي، الصحة العامة، والمساواة، هذه الجهود تُظهر التزام الإمارات ببناء مجتمع رياضي يضع الإنسان في قلب أولوياته، مع تطلع مستمر لتحقيق المزيد من الإنجازات بحلول عام 2031.

دولة الإمارات تُبرهن على أن الرياضة ليست مجرد نشاط، بل هي رسالة شمولية تُعزز من السلام العالمي، الصحة العامة، والمساواة

الذكاء الاصطناعي.. حلم أم كابوس

غالبًا ما يميل الإنسان إلى تبني التقنيات الجديدة سعيًا وراء الراحة والكفاءة، ولكنه قد لا يولي اهتمامًا كافيًا لتقييم المخاطر والتحديات المحتملة التي قد تنجم عن استخدام هذه التقنيات.

على الرغم من حاجة الإنسان المستمرة إلى حلول مبتكرة تُسهّل حياته ويُعزّز من كفاءته، إلا أن الإفراط في الاعتماد على التقنيات الحديثة قد يفقد هذه الحلول قيمتها الحقيقية، فكثيرًا ما نسعى لتحقيق التقدم دون دراسة وافية للعواقب المحتملة، ويُعد الذكاء الاصطناعي مثالًا بارزًا على ذلك، إذ يواجه العالم اليوم تحديات متزايدة في التعامل مع هذه التكنولوجيا المتطورة. من الجدير بالتأمل أن فكرة التملك والحصول السريع على الأشياء قد أصبحت سمة بارزة لعصر الثورة المعلوماتية، يتعين علينا النظر إلى الذكاء الاصطناعي بمنظور متوازن - ليس باعتباره أداة حتمية لكل مهمة، ولا حلًا سحريًا لكل مشكلة، بل كخيار يحمل في طياته فوائد ومخاطر تستدعي تقييمًا دقيقًا، وهنا يبرز تساؤل محوري: كيف ينظر الإنسان حقًا إلى الذكاء الاصطناعي.. وما هي الرؤية البشرية الحقيقية لهذه التقنية المتطورة؟ يُشبّه البعض الذكاء الاصطناعي بالأدوات والتقنيات التي أنشئت لخدمة الإنسان، مثل الأجهزة المنزلية كالغسالة أو آلة صنع القهوة أو تطبيقات الترجمة، ومع ذلك، يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرات تتجاوز هذه التصورات التقليدية، إذ يمكن أن يصل إلى مرحلة تتخذ فيها الخوارزميات قرارات مصيرية تؤثر في حياة الأفراد والمجتمعات، مثل تحديد القبول في الجامعات المرموقة أو اختيار المرشحين للوظائف القيادية أو إخضاع البعض للتحقيق. هناك حقيقتان جوهريتان تميزان الذكاء الاصطناعي: أولاً، إنه التقنية الأولى في تاريخ البشرية التي تمتلك القدرة على اتخاذ القرارات ذاتيًا - ما يُعرف بـ«النظام التكيفي»، وثانيًا، إنه التقنية الأولى القادرة على توليد أفكار جديدة بشكل مستقل، هذه الخصائص تجعله مختلفًا جوهريًا عن أي ابتكار تقني سابق، مثل الطباعة أو الحواسيب، التي ظلت دائمًا تحت السيطرة البشرية المباشرة.

المخاطر المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي

يجب على البشرية أن تُدرك الطبيعة الحقيقية للذكاء الاصطناعي الذي تتعامل معه، فهذه التقنية التي تتغذى على البيانات وتتطور باستمرار، قد تتحول إلى قوة خارقة تتجاوز قدراتنا، كما يحذر علماء مثل «جيفري هينتون» و«يوفال نوح هراري»، حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل واستخدام هذه البيانات، متجاوزًا في ذلك القدرات البشرية، ويرى العلماء أنه أكثر ذكاءً من البشر بتسعة أضعاف، ما يعني أن البشر يفقدون هيمنتهم وسيطرتهم، ولن يكون لديهم أمل في المنافسة أو التفوق، ولا بد من إدراك أن الذكاء الاصطناعي، من خلال تظاهره بفهم الأمور، لا يستطيع فقط سرد القصص أو اختلاقها، بل يمكنه أيضًا تفسيرها والتنبؤ بما قد يحدث. يُشير «يوفال نوح هراري» إلى أن الذكاء الاصطناعي يُمثل تحديًا كبيرًا للبشرية، نظرًا لقدرته على التطور الذاتي واتخاذ القرارات بشكل مستقل، ومع ذلك، فهو لا يدعو إلى التخلص من هذه التقنية، بل يؤكد على ضرورة الاستعداد لمواجهة التحديات التي قد تنجم عن استخدامها.



المستشار:
فيصل الخوري

المستشار فيصل صالح الخوري هو خبير قانوني بارز حاصل على درجة الماجستير في القانون العام، له إسهامات متميزة في المجال القانوني، أبرزها تأليف كتاب بعنوان "حقوق المشتبه فيه في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي - مقارنة مع القوانين العربية والفرنسية"، تم طرح هذا الكتاب للمرة الأولى من قبل مركز الإمارات للدراسات والبحوث القانونية.



ضرورة تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي

رغم المطالبات المتزايدة من قبل العديد من الباحثين والسياسيين بضرورة تنظيم هذا المجال على المستوى الدولي، فإنه يتعين، قبل ذلك، إرساء إطار تنظيمي على المستوى الوطني، ذلك أن الشركات، سواء كانت دولية أم محلية، تسارع - بلا شك - إلى الاستثمار في هذا القطاع. لذا، نرى أن تدخل المشرعين أصبح ضروريًا لوضع تشريعات تكفل الحفاظ على سيادة الإنسان على الذكاء الاصطناعي، وتضمن استخدامه في الأغراض السلمية.

يرى البروفيسور «دانييل دينيت»، خلال مقابلة مع قناة معهد «ماساتشوستس» للتكنولوجيا، أن مكافحة كيانات الذكاء الاصطناعي المُضلة تُساهم في الحفاظ على الثقة المجتمعية وتعزيز الأمن. نال «جيفري هينتون»، عالم الحاسوب البريطاني- الكندي وعالم النفس المعرفي، شهرة واسعة بفضل إسهاماته الرائدة في مجال الشبكات العصبية الاصطناعية، حتى لُقّب بـ«العزّاب الروحي للذكاء الاصطناعي»، غير أن «هينتون» غادر عمله في شركة «جوجل» في مايو 2023.. معرّتا عن قلقه من المخاطر المحتملة لتقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد صرّح «هينتون» بأنه غير فحّاء قناعتته بشأن إمكانية تفوق الذكاء الاصطناعي على الذكاء البشري، قائلاً: «لقد تغيرت آرائي فجأة حول ما إذا كانت هذه الأنظمة ستصبح أذكى منا». يسعى «هينتون» اليوم إلى رفع مستوى الوعي العام حول التحديات والمخاطر الجسيمة التي يرى أنها قد ترافق هذه التكنولوجيا التي أسهم في تطوير أسسها بنفسه.

مخاطر ومزايا ومستقبل الذكاء الاصطناعي

إدراكًا لأهمية هذا الموضوع، والتزامًا بمبدأ الشفافية، بات من الضروري تقديم طرح متوازن يُبرز بصورة واضحة المخاطر والفوائد المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ورغم ما تشهده هذه التقنية من انتشار متسارع واعتماد متزايد، يظل التروي والتقييم الدقيق لتبعاتها المحتملة أمرًا جوهريًا لضمان تحقيق الاستفادة منها بأقل قدرٍ من المخاطر. من جهة، يمتلك الذكاء الاصطناعي إمكانيات واسعة لإحداث تحول جذري في مختلف جوانب الحياة، بدءًا من قطاع الرعاية الصحية وصولاً إلى مجال النقل، فهو قادر على تقديم العديد من المهام، وتعزيز دقة وجودة عمليات اتخاذ القرار، فضلًا عن إسهامه في ابتكار أشكال جديدة من الفنون ووسائل الترفيه. ومع ذلك، هناك مخاطر كبيرة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، من بينها إحلال الوظائف، وانتهاك الخصوصية، واحتمالية الاستخدامات الضارة، لذا من الضروري التعامل بحذر مع تطوير هذه التقنيات وتطبيقها، مع مراعاة الأبعاد الأخلاقية المرتبطة بها. إضافة إلى ذلك، تبرز هنا خطورة حقيقية، إذ إن تطوير الذكاء الاصطناعي والاستثمار فيه يجري بوتيرة متسارعة من قبل القطاع الخاص أو الشركات الحكومية، وهو ما يجعل هذه التقنية، بشكلٍ أو بآخر بعيدة عن الرقابة المجتمعية. في نهاية المطاف، فإن اتخاذ قرار بشأن تبني الذكاء الاصطناعي بشكلٍ كاملٍ أو اتباع نهج أكثر حذرًا يعتمد على عوامل متعددة، من بينها طبيعة الاستخدام، ومستوى المخاطر المحتملة، ومدى توفر الضمانات الكفيلة بالحد من تلك المخاطر، ولا شك أن الأمر يتطلب نقاشًا مدروسًا وعميقًا حول مستقبل الذكاء الاصطناعي، بحيث يتم الموازنة بين ما يمكن أن يوفره من فوائد، وما قد ينطوي عليه من أضرار.

الخاتمة

يعتبر الذكاء الاصطناعي سلاحًا ذو حدين، فهو يحمل في طياته إمكانيات هائلة يمكن أن تُحدث تحولًا جذريًا في عالمنا، لكنه في الوقت ذاته ينطوي على مخاطر كبيرة، لذا فإن إدراك هذه المخاطر والمنافع، واتخاذ تدابير استباقية للحد من الأولى وتعظيم الثانية، هو السبيل لضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي في خدمة البشرية، وليس العكس.

جهود متكاملة لـ «الاتحاد» تؤكد ريادة الإمارات الحقوقية

واصلت جمعية «الاتحاد لحقوق الإنسان» تعزيز مكانتها الريادية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، ليس فقط على المستوى الوطني فحسب، وإنما على الصعيد العربي والدولي، حيث استمرت الجمعية في بذل المزيد من الجهود لاستعراض الجهود التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة وقيادتها الرشيدة تعزيزاً لريادة الدولة الحقوقية.

UAHR
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
United Association for Human Rights

المحدثين والمحاو: SPEAKERS AND TOPICS



Dr. Willy Fautrel

دور هيئات الأمم المتحدة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المستقبل

The role of UN bodies and mechanisms in protecting and promoting human rights in the future



Thierry Vité

تعزيز التضامن الدولي لتعزيز حقوق الإنسان في المستقبل

Strengthening international solidarity to promote human rights in the future



Dr. Fatima Alkhatib

الجهود الدولية لتعزيز حقوق الإنسان واستثمارها في المستقبل

States' efforts to promote human rights and anticipate the future



Aye Kar Sees

دور الشباب وندساتهم في تعزيز حقوق الإنسان في المستقبل

The role of youth in promoting human rights in the future



Dr. Maria Karam

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان في المستقبل

The role of the Charter of the Future in advancing human rights in the future



Dr. Maria Karam

دور المرأة ومستقبلها في سوق العمل في المستقبل

Women's protection and empowerment in the future



Dr. Maria Karam

دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان في المستقبل

The role of NGOs in promoting human rights in the future



Dr. Maria Karam

دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان في المستقبل

The role of NGOs in promoting human rights in the future



كما تم إطلاق أكثر من 40 استراتيجية وخطة وسياسة وطنية لتعزيز وكفالة التمتع بحقوق الإنسان، وعلى الصعيد الدولي، احتلت دولة الإمارات مراكز متقدمة بالمؤشرات التنافسية العالمية، منها المركز السابع عالمياً والأول إقليمياً بمؤشر المساواة بين الجنسين لعام 2024، والأول عالمياً في مؤشر قلة النزاعات العمالية، وفقاً للتقرير السنوي للتنافسية العالمية 2024.

عصف ذهني والخطة التشغيلية لعام 2025

ناقش مجلس إدارة الجمعية في جلسة «عصف ذهني» عُقدت بأبوظبي، مسيرة الجمعية وإنجازاتها للعام 2024، حيث تم استعراض الخطط والبرامج المستقبلية كافة، إضافة إلى متابعة تنفيذ استراتيجيتها 2024-2028 واعتماد خططها التشغيلية لعام 2025 والتي تضمنت المشاريع والأطر المستهدفة من قبل الجمعية، بهدف ترسيخ مكانتها وريادتها كأحد مؤسسات المجتمع المدني الإماراتي.

وبناء على الإنجازات العام 2024، أكدت الجمعية المضي في إصدار وتطوير مجلة «الإمارات لحقوق الإنسان» لتتضمن اللغة الفرنسية إضافة إلى العربية والإنجليزية، لتقوم بدورها الإعلامي في نشر وتنمية الوعي الحقوقي الوطني والإقليمي والدولي، لتكون منبراً حقوقياً ينطلق من الإمارات إلى العالم، وذلك عبر تسليط الضوء على الحقوق المعاصرة، وتوفير مساحة تفاعلية للمختصين والخبراء الدوليين لمناقشة ملفات حقوق الإنسان، بما يُعزز التفاعل بين مختلف الأطراف المعنية مثل مؤسسات المجتمع المدني، المنظمات الحقوقية الدولية، والباحثين في هذا المجال.

استعراض مسيرة ريادة الإمارات الحقوقية خلال الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان

الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان

استعرضت جمعية «الاتحاد لحقوق الإنسان»، خلال ندوة دولية نظمتها بمشاركة خبراء دوليين في مجال حقوق الإنسان، أبرز الإنجازات النوعية التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، لاسيما في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والحفاظ على الحقوق الثقافية والفكرية والدينية ومكافحة التمييز والتهوؤ بالعدالة. مشيرة إلى أن دولة الإمارات تسير بخطوات ثابتة نحو تعزيز حقوق الإنسان، ويبدو هذا واضحاً وجلياً من خلال سن القوانين والسياسات والاستراتيجيات، خاصة المتعلقة بتمكين المرأة وحقوق الأطفال وكبار السن والعمالة، حيث أصدرت خلال السنوات الخمسة الماضية، نحو 55 قانوناً معنياً برعاية وتعزيز حقوق الإنسان، منها قانون الحماية من العنف الأسري، ومكافحة التمييز والكراهية والتطرف، وحماية الشهود، والأحداث الجانحين، ومجهولي النسب، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتنظيم دور العبادة لغير المسلمين، وتنظيم الإعلام، وتنظيم علاقات العمل، وحقوق كبار المواطنين وحماية البيانات الشخصية.



جلسة «عصف ذهني» لاعتماد خطة الجمعية التشغيلية وأبرز المشاريع والأطر المستهدفة لعام 2025.

خطة المشروعات المشتركة، وسبل دعم أواصر التعاون مع الجمعية في سبيل تطوير وتعزيز دور المجتمع المدني في رعاية حقوق الإنسان «في مجال الصحة النفسية».

كما شارك وفدٌ للجمعية برئاسة السيدة مريم الأحمدى نائب رئيس مجلس الإدارة في فعاليات الدورة الـ16 لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالرياض «COP16»، حيث ناقش الوفد على هامش المؤتمر مع عددٍ من خبراء البيئة والتنمية المستدامة، أهمية التصاهر الدولي لمعالجة أسباب وتدابير الجفاف والتصحر، ومواجهات التداعيات المتعلقة بتراجع قدرة الدول على تأمين الغذاء في سياق كفاءة الحق في الغذاء والحماية من الفقر والجوع، خاصةً أن التقديرات الصادرة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تشير إلى أنه بحلول العام 2050 ستزيد مناطق التصحر بنسبة 50%، وتنخفض إنتاجية المحاصيل بنسبة 10% على مستوى العالم.

الأيام الوطنية والدولية

وواصلت جمعية «الاتحاد لحقوق الإنسان» الاحتفاء بالأيام الدولية والعربية والوطنية، عبر بيانات تداولتها في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وتالياً الأحداث: يوم حقوق الإنسان، اليوم العالمي للغة العربية، يوم النخوة الإماراتي، اليوم الدولي للتعليم، اليوم الدولي للطاقة النظيفة، أسبوع الوثام العالمي بين الأديان، يوم البيئة الوطني، اليوم الدولي للأخوة الإنسانية، اليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم، اليوم الدولي لمنع التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

وشاركت الجمعية كممثلة للمجتمع المدني الإماراتي في أعمال اجتماع الدورة (27) للجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الخاصة بمناقشة التقرير الدوري الثاني المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي عُقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة يومي 27 و28 يناير 2025، حيث قدمت الجمعية تقريراً وطنياً موازياً ومستقلاً للجنة الميثاق تضمن مجموعة ملاحظات وتوصيات عززت من جودة التقرير وشموليته.

وسبق ذلك، مشاركة الجمعية برئاسة سعادة الدكتورة فاطمة الكعبي، رئيسة الجمعية، في اجتماع مع وفد لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان - جامعة الدول العربية، برئاسة سعادة جابر المري، رئيس اللجنة، استعداداً للمشاركة بصفة مراقب في استعراض تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة أمام اللجنة خلال يناير 2025.

كما استقبلت سعادة مريم الكعبي، سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى جمهورية مصر العربية والمندوبة الدائمة لدى جامعة الدول العربية، نائبه رئيسة الجمعية على هامش مشاركة الجمعية في اجتماعات لجنة الميثاق.

تعاون ومشاركات دولية

وبحثت سعادة الدكتورة فاطمة الكعبي، رئيسة الجمعية، مع السفيرة نبيلة مكرم، مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة فاهم للدعم النفسي- مصر،

تقرير مواز للجمعية أثناء استعراض التقرير الثاني لدولة الإمارات أمام لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

UAHR جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
Union Association for Human Rights

مسابقة جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان

"لأن وكتب بالاستدامة"
في الملحق بهذا العدد

شاركوا

بملون الرسوم الكاريكاتيرية في ملحق المجلد
أو بالتعبير عن أفكاركم الإبداعية حول الاستدامة!

جوائز مالية وشهادات تقدير في فئات مختلفة ولذوي الهمم:

الأطفال (5-12 سنة) الناشئة (13-18 سنة)
الشباب والبالغون (19 سنة فما فوق)

الموعد النهائي
لتقديم المشاركات 4 أبريل 2025
إعلان الفائزين: 18 أبريل 2025

لا تفوتوا الفرصة وكونوا أحد الفائزين!

UAHR جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
Union Association for Human Rights

تشارك جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان في الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتيات

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات، نحتفل مع دولة الإمارات والعالم

ON THE OCCASION OF THE INTERNATIONAL DAY FOR THE ELIMINATION OF VIOLENCE AGAINST WOMEN AND GIRLS, WE JOIN THE UAE AND THE WORLD IN CELEBRATION

UNDER THE SLOGAN:
#TOWARDSBEIJING+30
#UNITETOENDVIOLENCEAGAINSTWOMENANDGIRLS
Campaign Duration: 16 days of activities
From November 25 to December 10

تحت الشعار:
#نحو_بيجين_30+
#اتحدوا_لإنهاء_العنف_ضد_المرأة_و_الفتيات
مدة الحملة: 16 يوماً من النشاطات
من 25 نوفمبر إلى 10 ديسمبر

• ستسلط الحملة الضوء على الجهود العالمية المستمرة لمكافحة العنف ضد المرأة والفتيات.
• اللون البرتقالي يرمز إلى مستقبل مشرق خالٍ من العنف.

الحملة البرتقالية

وفي هذا الإطار شاركت «جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان» في الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، وذلك في إطار احتفالات دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات تحت شعار «نحو بيجين + 30: اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة والفتيات»، والذكرى 30 لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. تأتي الحملة - التي استمرت لمدة 16 يوماً عبر حسابات الجمعية للتواصل الاجتماعي - مواكبة للحملة الدولية «اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة» التي ركزت على الجهود الدولية للقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات في جميع أنحاء العالم، وذلك اعتباراً من 25 نوفمبر الماضي وحتى يوم 10 ديسمبر، والذي يواكب الاحتفالي العالمي بيوم حقوق الإنسان.

حققت مشاركة الجمعية في الحملة الدولية جميع أهدافها ممثلة في تعزيز الوعي المجتمعي بحماية المرأة والفتيات من العنف بشتى أنواعه (الجسدي، الرقمي، الاقتصادي)، حيث تركت انطباعاً حقيقياً عن جهود الإمارات لمناهضة العنف ضد المرأة، حيث استقطبت الحملة نحو 180 ألف مشاهدة مع 82 تغريدة ومنشوراً «برتقالياً» عبر منصات الجمعية للتواصل الاجتماعي، كما قام 140 ألف شخص بالتفاعل مع الحملة عبر سواء عبر الإعجاب أم التفاعل.

ووفقاً للإحصاءات الخاصة بالحملة جاءت إمارة دبي في المرتبة الأولى من حيث التفاعل مع الحملة بنسبة 29.3%، ثم في المرتبة الثانية إمارة أبوظبي بنسبة 29.2%، ثم الشارقة 14.3%، والعين 6.8%، ثم إمارة عجمان بنسبة 5.4%.

ختاماً:

من المنتظر أن تواصل جمعية «الاتحاد لحقوق الإنسان» مشاركتها المتكاملة خلال دورات اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، والتي يتم عرض منجزاتها خلال الأعداد المقبلة من المجلد، منها الدورة 58، حيث يتم تقديم عدد من البيانات الكتابية والشفوية وتنظيم الفعاليات الحقوقية سواء ممثلة في ندوة دولية على هامش الدورة أو إقامة معرض ثقافي حقوقي في ساحة قصر الأمم المتحدة، لتستمر الجمعية في القيام ببذل جميع الجهود سعياً لتحقيق أهدافها وتقديم الصورة الحقيقية لمسيرة تعزيز ورعاية دولة الإمارات لحقوق الإنسان.

ناشط حقوقي



من الهمم التأكيد على توافق
مشاريعنا الحقوقية مع
أجندتكم السياسية!



منظمة
حقوقية

قاعة الإمارات..

سماء الإمارات تتحول من طلوع الفجر إلى المغيب في قلب قاعة الاجتماعات الكبرى رقم 17 بقصر الأمم المتحدة، إنها هبة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأمم المتحدة في جنيف. الفكرة المعمارية للمشروع مستوحاة من شعار دولة الإمارات العربية المتحدة المكون من صقر ذهبي محاط بدائرة من سبع نجوم تمثل الإمارات السبع المكونة للاتحاد.

تصوير: سفانا لين جكطة

هاوية تصوير متعاون، مع المنظمة الأوروبية للقانون العام (EPLO).
تنب التصوير الفوتوغرافي وتحرص على توثيق حياتها بالصور. وتتطلع
لزيارة الإمارات والتعرف على روعتها العالمية.





أمسح كيو ار كود لمشاهدة
مقطع فيديو للقاعة



تتميز القاعة بأحدث وأرقى تقنيات البث والاستماع والترجمة الفورية، بالإضافة إلى أنظمة متطورة لنقل ومتابعة المؤتمرات، وبتكلفة بلغت نحو 22 مليون دولار. وتعد قاعة الإمارات واحدة من أربع قاعات رئيسية في المبنى، الذي يستضيف ما يقارب تسعة آلاف اجتماع سنوياً، بحضور نحو 28 ألف مشارك. ويساهم هؤلاء المشاركون في صياغة واتخاذ قرارات دولية محورية تؤثر على مسار وحركة العالم.

تعكس هذه المبادرة التزام دولة الامارات بدعم جهود الأمم المتحدة في أداء دورها الدولي على مختلف الأصعدة، مما يعزز فاعلية المنظمة في تحقيق أهدافها العالمية.

تحت الصقر كتب اسم الإمارات العربية المتحدة بالخط الكوفي، حيث تم وضع اسم الدولة داخل الدائرة الموجودة بقلب الصقر الذهبي، مع الحفاظ على التحولات والايحاءات الأصلية للخط العربي. تم بعد ذلك تثبيت الهيكل مع خلفية السماء التي ترمز إلى سماء دولة الإمارات العربية المتحدة ورؤيتها الطموحة التي لا نهاية ولا حدود لها والتي تمثل الرؤية المستقبلية والاستشرافية لدولة الإمارات.

يتكون محيط القاعة من لوحات خشبية بألوان الرمال، والتي من أشكالها المنحنية تمثل تجسيفاً دقيقاً للرياح في كثبان رملية. أما السجاد بألوانه الأرجوانية فهو مستوحى من تدرج الألوان الفريدة التي تميز رمال صحراء أبوظبي.





UAHR En.



UAHR AR.



مواقع التواصل الاجتماعي



العدد 2 مارس 2025

مجلة فصلية تصدر عن جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان